١٢.١

حوار كوني

٣ أعداد في السنة بلغات مختلفة

حديثٌ في علم الاجتماع مع جيل بلاكمور
جوانا غروبنر

الحركات العمّالية الجديدة
داريو أزيليني
سارة رايموندو
هيرواكي ريتشارد واتانابي
فييرنا دينا ك. فياجار

ضروب متنوعة من نظم الجندر
سيلفيا ويلبي، كارين شاير
ميبك فيرلو، هايدي غوتفريد
فالنتين م. مقدّم، آيجي كوجبيشاك
أولبا ألونسو، روسيلّا سينتشيا
إيمانويلا لومباردو، روبيرتا غزينا
هيثير ماكراي، أنيك ماسيلو

رؤى نظرية
اوين كونّيل

تكريم منى أباظة
راوين كونيل
مايكل بورواي
فينيتا سينها
براين تيرنير
سعاد جوزيف
بول أمار
سيّد فريد العطّاس
سامي زبيدة

سوسيولوجيا من الهند
سوجاتا باتيل
راكيش كريشنانن
سنيها شيشير غول
سوبيام هاريبريا
شيرين ميرزا

قسم مفتوح
› الثغرات في البيانات يعيق تحديد قتل الإناث ومنع كلّ ما تستهدف حياة المرأة
› العنصرية ومناهضة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية

International Sociological Association

النشرة الأخبارية

GD

العدد ١ من السلسلة ١٢ – ابريل ٢٠٢٢
https://globaldialogue.isa-sociology.org/

تصميم ربيع محمصاني

> الافتتاحية

تشهد الجامعات والعلوم تغيّرات بعيدة المدى نتيجة تسويقها أو شبه تسويقها في ظل الحكم النيو ليبرالي. يتناول قسم «حديث في علم الاجتماع» لهذا العدد من حوار كوني الموضوع بالدراسة والتحليل. ونستهلّه دراسة جيل بلاكمور لإعادة الهيكلة العميقة التي تعاني منها الجامعات الأسترالية على مدار العقود الماضية. تتناول بلاكمور في هذه المقابلة باستفاضة عمليات إعادة الهيكلة تلك، وتشرح تفصيلا القوى التي دفعتها، وأثرها في إنتاج المعرفة الأكاديمية والعدالة الابستمولوجية.

تعرض الندوة الأولى أجزاءً من تعاون بحثي عالمي حول الحركات العمالية المتنوّعة. بينما يبحث داريو أزيليني أثر الجائحة الراهنة على الحركات العمالية عبر العالم بما في ذلك الجوانب الجندرية والعرق، تستجلي سارة ريموندو آثار الاستعمار في الفلبين وتستقصي تأثيره المستمرّ في النضالات النقابية. أمّا هيرواكي ريتشارد واتانابي فيبرز كيف أسهمت عمليّة رفع القيود عن الاقتصاد الياباني وتحريره في تشكيل تكوين النقابات والتحديات التي يواجهها العمال راهنا. تدرس فيرنا دينا ك. فيجار تطور النقابات العمالية في إندونيسيا وتتناول دورها في الإطاحة بنظام سوهارتو، مراعية العوامل السياسية والاقتصادية.

فمن جهة، كان لتحوّل الرأسمالية الذي استمر لأكثر من خمسة عقود أثر في أنظمة الجندر في العديد من البلدان. ومن جهة أخرى، واجهت التغييرات العميقة الجارية في العلاقات بين الجنسين، وسبل العيش ودولة الرفاه، تقسيم العمل القائم، والاضطلاع بمسؤوليات الرعاية، والأعراف والقيم لشتّى نواحي الحياة الاجتماعية. نظمت سيلفيا ويلبي وكارين شاير، وكلاهما خبيرتان في البحوث النظرية والتجريبية حول العلاقة بين الرأسمالية والأزمة والجندر، ندوة محورها تنوعُ أنظمة الجندر. إذ حدّدت الندوة خريطة لأوجه الاختلافات والقواسم المشتركة في العلاقات الجندرية والترتيبات والأنظمة عبر مختلف البلدان محاولة بذلك تسليط الضوء على الاتجاهات الدولية في عصرنا. ناهيك عن إبرازها لكيفية تداخل أنواع الرأسمالية ودولة الرفاه تداخلا وثيقا مع الأنماط المختلفة لإعادة تنظيم أنظمة الجندر وتشكيلها.

يواصل قسم « منظورات نظرية» اسهامه في التفكير في هذا الموضوع حول الجندر والمجتمع لكن من منظور مختلف. فتعيد راوين كونّيل الرائدة الأسترالية والأشهر وأكثر تمثيليّة لدراسات الرجال والذكوريات تتبع هذا المجال البحثي محلّلة كيف أسهمت التّطورات المجتمعية والعلمية في بروز منظورات جديدة حول الخصائص الذكورية.

تلقّينا ببالغ الحزن خبر وفاة منى أباظة التي وافاها الأجل يوم ٥ يوليو ٢٠٢١. ونورد في هذا العدد، تحايا توديع الزّملاء والأصدقاء حول العالم لعالمة الاجتماع المتميزة.

يعرض التركيز القطري في هذا العدد، والذي نظمته عالمة الاجتماع والمنظرة الاجتماعية البارزة سوجاتا باتيل نظرة ثاقبة رائعة لعلم الاجتماع اليوم في الهند. تَجسَّد ذلك في تعاون بحثي أجراه باحثون مرموقون وشبّان في هذا القسم من خلال التباحث وتبادل آرائهم بشأن العديد من القضايا الحارقة، بما في ذلك مسألة مواجهة عملهم الميداني الاجتماعي لمشكلات العنف والتّفاوت أو التمييز.

نختتم هذا العدد ب « القسم المفتوح» حيث شرعنا في إرساء تعاون مع مجلّة السوسيولوجيا راهنا التي تصدر عن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع. واستجاب لدعوتنا كلّ من إيان كارلّو الذي يبحث في مسألة العنصرية ومناهضة الحماية البيئية في الولايات المتّحدة، وميرنا داوسن التي تنقّب في مسألة قتل الإناث في سعي إلى تبادل أعمالهما العلمية ومشاطرتها مع جمهور أوسع لمجلّة حوار كوني من الأكاديميين وغير الأكاديميين. ■

بريجيت آولنباخر (Brigitte Aulenbacher) وكلاوس دور (Klaus Dörre)
محرّرا حوار كوني

> يمكن الاطلاع على حوار كوني بلغات متعددة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج ISA website.

> ترسل المقالات المقترحة للنشر على العنوان globaldialogue.isa@gmail.com.

International Sociological Association

GLOBAL DIALOGUE

> فريق التحرير

المحرران: بريجيت آلونباخر، كلاوس دور

محرران مساعدان: يوهانا غروبر، وليد إبراهيم

محرر مشارك: أربانا سوندار

محرران متصرفان: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشار: مايكل بورروای

مستشار إعلامي: خوان لياراغا

محررون مستشارون: ساري حنفي، جيوفري بلايرز، فيلومين غوتييرس، إلويزا مارتن، ساواكو شيراهاسي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بنسكي، شيه جو جاي شن، يان فريتز، كويشي هوزيغاوا، هيروشي إيشيدا، غريس كونو، آلسون لوكونتو، سوزان ماك دانييل، إلينا أويناس، لورا أوسو كاساس، باندنا بوكاياستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانير، سيلي سكالون، نازانين شاه روكني.

محررون إقليميون:
العالم العربي: ساري حنفي (لبنان)، منير السعيداني، فطيمة الرضواني (تونس).

الأرجنتين: ماغدالينا ليومس، خوان باريكو، مارتن أورتاسون.

بنغلاديش: حبيب الخندكر، خير الشودري، محمد جاسم الدين، بيروي كريشنا بانيك، سابينا شارمن، سيباك كومار ساها، محمد جهير الإسلام، عبد الرشيد، سركر سوهيل رانا، جويل رانا، هلال الدين، مسدالرحمان، ب.م. ناجموس ساكيب، إشارات جاهان إيمون، شمس العارفين، ياسمين سلطانة، إكرام الكبير رانا، صلاح المأمون، شارمين أكتر شابلا، رومان برفيزز.

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أنجيلو مارتنس جونيور، أندريزا غالي، ديمتري سرنوتشيني فانديس، غوستافو دياس، خوسي غيرادو نيتو، جيسيكا مازيني مانديس.

فرنسا/إسبانيا: لولا بوسوتيل.

الهند: رشمي جين، نيدي بانسال، ساندیب ميل، براغيا شارما، مانيش يادااف.

أندونيسيا: كامنتو سونارتو، ناري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسومادوي، فينا إيترياتي،إنديرا راتنا إيراواتي، باتينا ساراني، بيندكتوس هاري جوليانو، محمد شهيب الدين، دومنغوس إلسيد لي، أنطونيوس أريو سيتو هاردجانا، دينا تيريزا باكاسي، نور الإيني، جيجر ريانتو، أديتيا برادانا سيدياتي.

إيران: ريحانة جافادي، نياشي دولاتي، عباس شهربي، سيد محمد مطّلبي.

كازاخستان: أيجل زابيروفا، بيان ساماغامبت، عادل روديونوف، ألمش تليسباييفا، كوتنيش تل، المغول موسينا، أكنور إيمانكول، ماديار ألديريانوف.

رومانيا: رالوكا بوبسكو، ياسا-غابرييلا زامفيريسكو، إيرينا إيلينا إيون ، بيانكا ميهيلو ، ألينا ألكسندرا نيويو ، روكساندرا بوردارو ، آنا ماريا رينشيا، ماريا فلاشينو.

روسيا: إيلينا زدرافومسيلوفا، داريا خلودوفا.

تايوان: وان جو لي، تاو يونغ لو، يو وين لياو، تسونغ جين هونغ، بو شونغ هونغ، يي شو هوانغ، يون ين شين ، شين ييغ شين ، يو تشيا تشين.

تركيا: غول سورباسيوغلو، إيرماك إيفرين.

تناقش جيل بلاكمور في هذه المقابلة عمليات إعادة الهيكلة العميقة التي مرت بها الجامعات الأسترالية على مدار العقود الماضية، والقوى التي دفعتها، وتأثيراتها على إنتاج المعرفة الأكاديمية والعدالة المعرفية.

تتناول هذه الندوة العديد من الحركات والنضالات العمالية في جميع أنحاء العالم ، من الاعتبارات العالمية إلى النضالات النقابية الخاصة في اليابان وإندونيسيا والفلبين.

تناقش المقالات التي تتناول أنواعًا مختلفة من أنظمة النوع الاجتماعي والتي تم تضمينها في هذه الندوة وجهات نظر جديدة حول العلاقات بين الجنسين على المستوى الكلي اللازمة لإجراء تحليل عالمي.

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> في هذا العدد:

الافتتاحية ٢

> حديثٌ في علم الاجتماع

الجامعة المنظمة للمشاريع والحيف الابستمولوجي:
مقابلة مع جيل بلاكمور
بقلم يوهانا جروبر، النمسا ٥

> الحركات العمّالية الجديدة

جائحة كوفيد ١٩ والصراع الطبقي
بقلم داريو ازيليني، المكسيك ٨

التنظيم العمّالي المناضل في الفيليبين
بقلم كسارة رايموندو، الفلبين ١٠

النقابات العمّالية وتحرير سوق العمل في اليابان
بقلم هيرواكي ريتشارد واتاناي، اليابان ١٢

مقاومة العمّال الإندونيسيين لنظام الجنرال سوهارتو
بقلم فيرنا دينا ك. فياجار، إندونيسيا ١٤

> طائفة متنوعة من نظم الجندر

مستقبل أنظمة الجندر
بقلم سيلفيا ويلبي، المملكة المتّحدة وكارين شاير، ألمانيا ١٦

هل من ضروب جديدة وناشئة لنظم الجندر؟
بقلم سيلفيا ويلبي، المملكة المتّحدة ١٨

الكلّ في الأسرة: نظم الجندر المحافظة
بقلم كارين شاير، ألمانيا ٢٠

هل بالإمكان رؤية تحول في نظام الجندر في أوروبا؟
بقلم ميك فارلو، هولندا ٢٢

أنظمة الجندر العامّة: تلاقي مجالات الاختلاف
بقلم هايدي غوتفريد، الولايات المتّحدة الأمريكية وكارين شاير، ألمانيا ٢٤

أنظمة الجندر والأنظمة السياسية والنظام العالمي
بقلم فالنتن م. مقدّم، الولايات المتّحدة الأمريكية ٢٦

العوامل المحدّدة للدّولة البطريركية التركية
بقلم آيجي كوجيشاك، المملكة المتّحدة ٢٨

نظام جندر جنوب- أوروبّي
بقلم أولبا ألونسو وإيمانويلا لومباردو، اسبانيا وروسيلّا سينتشيا، المملكة المتحدة ٣٠

أزمة في تمادٍ؟ أنظمة الجندر ما بعد كوفيد داخل الاتحاد الأوروبي
بقلم روبيرتا غيرّينا، المملكة المتحدة وهيثر ماك راي، كندا وآنّيك ماسيلو، نيو زيلندا ٣٢

> رؤى نظرية

اللّعب بالنّار: علم اجتماع الذّكورة
بقلم راوين كونّيل، استراليا ٣٤

> تَخْلِيداً لِلذِكْرَى

تكريم منى أباظة (١٩٥٩-٢٠٢١).
بقلم مايكل بورواي، فينيتا سينها، براين تيرنر، سعاد جوزيف، بول أمار،
سيّد فريد العطّاس، سامي زبيدة ٣٧

> علم اجتماع من الهند

اتّجاهات جديدة في علم الاجتماع الهندي
بقلم سوجاتا باتيل، السّويد ٤٠

تفكيك الحدود الجغرافية القبلية
بقلم راكيش كريشنانن، الهند ٤٢

تقاطعات نسوية: مقاربات جديدة
بقلم سنيها شيشير غول، الهند ٤٤

المجالات المشحونة بالعنف: ممارسة علم الاجتماع في المواقع العنيفة
بقلم سوبيام هاريبريا، الهند ٤٦

ظاهرة الوصم والعمل الطائفي في المناطق الحضرية بالهند
بقلم شرين مرزا، الهند ٤٨

> علم اجتماع من الهند

الثغرات في البيانات يعيق تحديد قتل الإناث ومنع كلّ ما يستهدف حياة المرأة،
بقلم ميرنا داوسون، كندا ٥٠

العنصرية ومناهضة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية
بقلم: ايان كاريلّو ٥٢

”هل العنف مجال مؤسسي رابع إلى جانب الاقتصاد والنظام السياسي والمجتمع المدني؟“
سيلفيا والبي وكارين شاير

> الجامعة المنظمة للمشاريع والحيف الابستمولوجي

مقابلة مع جيل بلاكمور

جيل بلاكمور حاصّلة على دكتوراه وهي أستاذة التربية والتّعليم بكلية الآداب والتربية، جامعة ديكين، Alfred Deakin أستراليا، وزميلة بالأكاديمية الأسترالية للعلوم الاجتماعية. تبحث جيل بلاكمور من منظور نَسوي في مسألة العولمة وسياسة المدرسة والتعليم العالي والحوكمة والتعليم الدولي ومتعدّد الثقافات. والقيادة والتغيير التنظيمي. كما يتسع مجال بحثها ليشمل تقييم البحث والعدالة الابستمولوجية وإعادة تصميم الفضاء وأساليب التدريس المبتكرة؛ وعمل المعلمين والأكاديميين. أمّا مشاريعها الحديثة فقد ركزت على حركة الطلاب الدوليين، وعلى الهوية، والانتماء، والترابط؛ ومواقف أرباب العمل من إمكانية توظيف الخريجين في الصين والهند إضافة إلى البحث في إصلاح استقلالية المدرسة. سيتم نشر مشروع سابق بعنوان إحباط القيادة في الجامعة المنظّمة للمشاريع: الانسحاب والتنوّع (Bloomsbury، ٢٠٢٢)[1]. البروفيسور بلاكمور عضو في اللجان الاستشارية والهيئات القانونية الخاصّة بالتعليم والمساواة بين الجنسين وسياسة التّنوع. قدمت المشورة بشأن السياسات إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإلى الحكومات والمنظمات الخاصة والمهنية، كما وضعت أطرًا للتقييم. البروفيسور بلاكمور المديرة الافتتاحية السابقة لمركز ديكين للبحوث في المستقبل التربوي والابتكار، وهي رئيسة الرابطة الأسترالية للبحث في التعليم، وتشغل حاليًا خطّة نائب رئيس الجمعية الأسترالية لأساتذة الجامعات.

أجرت المقابلة مع جيل بلاكمور **يوهانا جروبنر Johanna Grubner** باحثة دكتوراه في جامعة يوهانس كيبلر لينز، النمسا ومحرر مساعد مجلّة حوار كوني.

جيل بلاكمور

ي.ج: أنت تبحثين في عملية إعادة الهيكلة الأساسية التي شهدتها الجامعات الأسترالية على مدى الثلاثين سنة الماضية. في ما تتمثّل عمليات إعادة الهيكلة تلك؟ وما هي العوامل التي دفعت إلى مثل تلك العمليات وما أثر ذلك في عملية انتاج المعرفة الأكاديمية؟

ج.ب: لقد تمثّل سعي الحكومة الأسترالية والحكومات العالمية في ربط الجامعات ارتباطا وثيقا بالاقتصاديات الوطنية. وكان البدء في أستراليا عقب سنة ١٩٩٠ بتوحيد قطاع التّعليم العالي ودمجه في ٣٩ جامعة. رافقت عمليات الدمج تلك انتشار مناهج الإدارة العامة الجديدة والسياسات النيو ليبرالية التي تعزز الأسواق انتشارا واسع النطاق في الدول الناطقة بالإنجليزية مع تسلّلها إلى الجامعات حينها. وعلى مدى ثلاثة عقود شهدت الجامعات على مستوى العالم عمليات تدويل، وتنظيم للإدارة، وتسويق، رافقتها عمليات أمْوَلة (financialization)، وحاليًا تحويل حياتنا الى بيانات مُرّقمنة. لقد كان لكلّ من نواب رؤساء الجامعات والعمداء التمتّع بحيز كبير من السّلطات التنفيذية من خلال قيامهم بإعادة الهيكلة التسلسلية. فعوّضوا العمداء ورؤساء المعاهد المنتخبين بالتعيينات منذ التسعينيات. كما توسّعت في الآن ذاته وبشكل هائل، المستويات العليا للمدراء، بناءً على الادعاء بحاجة الجامعات إلى سرعة الاستجابة للتغيرات الجيوسياسية ولتقلبات السياسات. يتم تمويل الجامعات من حيث التدريس بناءً على أعداد الطلاب في تقديم دروس معيّنة. وعليه، نظرا لتقلّص التّمويل الحكومي، اعتمدت الجامعات الأسترالية وبشكل متنامٍ على الطلاب الدوليين للحصول على دخل تقديري، مما أدى إلى ضخامة الاستثمار في التسويق والدعم المتبادل للبحوث من التدريس.

تجدر الإشارة إلى اعتبار إعادة الهيكلة التنظيمية للجامعات حلّا لتحسين الجودة والفعاليّة. إلّا أنه لم يتم تقييمها من حيث نتائجها. أما فيما يتعلّق بالسياسة والميزانية فقد رافقت مركزية السلطة الإدارية ممارسات الزمالة الخاصّة بالحوكمة الأكاديمية وذلك من خلال تفويض المسؤولية للمجالس العلمية فقط للتكفّل بضمان الجودة. أدّى ذلك إلى خيبة أمل عميقة عبّر عنها الأكاديميون بتذمّرهم من رزنامة العمل المهول وتغييب دورهم في صنع القرار. كما تمّ تحقيق المرونة المؤسسية من خلال التكثيف من التّوظيف العرضي للقوة العاملة وإثقال كاهل الأكاديميين العرضين بأعباء التدريس المناطة بهم. فكان لهذا الأثرُ البالغُ على النساء تحديدا،

>>

فمعظمهنّ لا يتمتّعن غالبا بوظيفة ثابتة ويتمّ تأجيرهنّ بموجب عقود. كما تحتل أغلبهنّ المستويات الدنيا من السلّم الوظيفي من العاملين الأكاديميين. وسويّا مع إحداث التقييم البحثي سنة ٢٠١٠، اتّسمت النتائج الأساسية لهذه الاتجاهات الخاصة بالإنتاج المعرفي باحتلال كلّ ما يمكن إحصاءه (مثال المقاييس) أو ما يمكن تسويقه بأهميّة أكبر. وعليه غدا تحديد الممارسات الأكاديمية قائما على القياس الكمّي والتركيز على النتائج القابلة للقياس والمباشرة.

ج.غ: هلّا حدثتينا عن نتائج التّحوّلات من جامعات شاملة إلى جامعات منظّمة للمشاريع وتحديدا أثر ذلك في الأكاديميات وفي الإنتاج المعرفي النسوي.

ج.ب: مع تحوّل بوصلة تركيز السياسات من بناء القدرات البحثية في التّسعينات إلى رسم السياسات القائمة على الجودة والتميز في بداية العشرية الأولى من الألفية الثالثة، إضافة إلى الترقيم العالمي والتقييم البحثي، سعى نواب رؤساء الجامعات إلى تميّز كلّ جامعة من خلال إعطاء الأولوية إلى التدريس والبحث مما أدّى إلى تفاضل أكبر بين الجامعات الأسترالية وداخلها ودفع بالتحوّل من جامعة شاملة إلى جامعة منظّمة للمشاريع تركّز على تأسيس الشراكة بين الصناعة والحكومة وأصحاب الأعمال الخيرية. كما شهد سوق الدراسات الجامعية العليا ما بعد التخرّج انهيارا مع إلغاء القيود وتنافس العديد من مقدّمي خدمات التعليم الجامعي الخاص على شبكة الأنترنت وخارجها وذلك من خلال تقديم شهادات اعتماد صغيرة وتوفير دورات قصيرة أجل وبخسة الثمن في سوق متخصّصة مربحة.

واعتبارها الجامعات مواقع للتقدّمية، شنّت الحكومات المحافظة اجتماعيا حربا ثقافية ضدّ التعدّدية الثقافية والنسوية وضدّ عملية المصالحة مع الشعوب الأصلية في تسعينات القرن الماضي. حرب زادت من لهيبها و أذكتها وسائل الإعلام مردوغ (Murdoch) الشعبوية والمعلقون الإعلاميون من اليمين المتطرف. إذ استغلت الحكومات المحافظة اجتماعيًا الحساسية الثقافية في أستراليا لصالح المواقف الذرائعية تجاه التعليم، مع تركيز السياسات الوطنية على العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والطب (STEMM). وفي تجاهل تامّ للبيانات الحكومية، ودلّلوا بأنّ لا قيمة مهنية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (HASS).

وعليه، اكتست نتيجة العمليات المتعدّدة لإعادة الهيكلة الأيديولوجيات السياسية تلك طابعا جندريًا ممّا أفضى إلى إجحاف معرفي. يعود سبب الإجحاف هذا أوّلا لعمليات الدّمج التي شهدتها كلّيات الإنسانيات حيث تَمَرْكُزُ القوّة العاملة النسائيّة ممّا قلّص من التّمثيليّة الخاصّة بأكاديميات الإنسانيات في مواقع القرار التنفيذية. أما ثاني الأسباب فيتمثّل في سعي الجامعات وراء المال الذّي تَدُرُّهُ العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرّياضيات والطبّ (STEMM) ممّا حوّل الموارد ضمنيًا إن لم يكن قصدا، بعيدا عن الإنسانيات. أمّا ثالث الأسباب وحتى حين تحتلّ الأكاديميات حيّزا في الإدارة العليا، فإن النمط على المستوى الوطني هو هيمنة الرجال دائما تقريبا من قسم العلوم والتكنولوجيا STEMM على البرنامج البحثي في خطّة النائب الأول لرئيس الجامعة (DVC). أما حافظة التدريس والتعلّم والعمالة المنزلية فتسودها النساء في خطّة النائب الأول لرئيس الجامعة. أخيرًا، تلحق أعباء رزنامة العمل المهول المتصاعد والعقبات المتزايدة المطلوبة والتي تحول دون الترقية إلى رتبة أستاذ باحث أثرا بالغا وأعمق في الأكاديميات، لا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEMM) واللّاتي ما فتئن تحملن في أستراليا وزر الأسرة وعبء العمل ومسؤولية الرّعاية في غياب خدمات رعاية الأطفال الشاملة.

يتحقق التأثير الهيكلي والثقافي العام ويتحدّد على أساس قيمة المعارف (الحيف الابستمولوجي) (epistemic injustice) ومن حيث كيفية تشكّل المهن الأكاديمية للمرأة. كما لا تُتناول مسألة غياب التّنوع الإثني - العرقي للقيادة الجامعية قطّ في رسم السياسات أو من قبل إدارة الجامعة، على الرغم من التنوع الثقافي لهيئات التدريس والمجتمع الطلّابي والسكّان الأستراليين.

ج.غ: هل من مزيد التوضيح فيما يتعلّق بأنواع أشكال الحيف الابستمولوجي الهيكلية والسياسية التي يتم إنتاجها في الجامعة المنظّمة للمشاريع وما الأثر الذي تلحقه؟

ج.ب: تُعزَى الأهمية التي تتّسم بها المعرفة في معنى منطق ريادة الأعمال إلى كونها قابلة للقياس كمّيا وربما من خلال قدرتها على التسويق فحسب. وهو ما أدى إلى سلعنة التعليم العالي. وعليه، ينتهي منطق القياس الكمّي هذا إلى الحيف الابستمولوجي مُغْفلا في المقام الأوّل الظروف الاجتماعية والمادية لإنتاج المعرفة – وهي علاقات الزمالة الاجتماعية والتعاون، والجهد العاطفي المكرّس للتّدريس والبحث، والعمالة المنزلية الإنجابية الدّاعمة لمثل هذا العمل. ثانيًا، يتّخذ منطق القياس الكمّي أهمية مركزية في استناده إلى تعاقدية السّوق التي تغفل بدورها تلك العلاقات التي يتم من خلالها إنتاج المعرفة (الزمالة). ثالثا، يفترض هذا المنطق أن الابتكار ينحصر فقط فيما يمكن أن يؤدي إلى عملية أو مُنتَج، ويقوم بالتعامل مع العلاقات الاقتصادية كما لو كانت مميزة عن العلاقات الاجتماعية بدلاً من الاعتماد عليها. وبالتالي، فإن ريادة الأعمال هدفت فيما هدفت إلى تغذية سياسة جندرية محافظة وسامة تستخف بقيمة العمل الأكاديمي الذي يركز على البعد الاجتماعي والعلائقي. لكن لم يحصّن هذا التوجّه الديمقراطيات التي غدت تواجه خطرا داهما، حيث تتّسم الحكومات المحافظة اجتماعيًا ولكن نيو ليبرالية في أستراليا بمعاداتها لقطاع التعليم العالي في فترة ما وراء الحقيقة حين تواجه الخبرة والعلوم التحدّيات لا من قبل أصحاب نظرية المؤامرة ولكن أيضًا من قبل الحكومات.

ج.غ: عند الحديث عن الموقف العدائي للحكومات المحافظة والنيو ليبرالية إزاء قطاع التعليم العالي والجامعات، في الأزمات الأخيرة – وفي خضمّ الجائحة العالمية تحديدا –باتت ملاحظة ملفتة للانتباه بين المعارف والبحوث الاجتماعية والعلمية من ناحية، والاستجابات المجتمعية والسياسية لهذه الأزمات من ناحية أخرى، ردود الفعل السياسية على هذه الأزمات. هلّا أوضحت لنا الظروف الأسترالية في هذا المجال وما مدى التطورات الأخيرة؟

ج.ب: عملا بأن الديمقراطية القوية يلزمها مواطنون فاعلون وسعيا إلى إقامة نظام ديمقراطي قوي أظهر الأستراليون رغبةً مشتركةً خلال الوباء لقبول فقدان مؤقت للحقوق من أجل الصالح العام مدركين فوائد سلامة شبكة نظام الصحّة الشامل وشبكة الأمان التي يوفرها العلم وتثمينها. لكن تظلّ المشكلة كامنة في عجز الحكومات المحافظة (ونواب رؤساء الجامعات VCs)، وكذلك في الحساسية الأسترالية، في إدراك القيمة الثقافية والسياسية والاقتصادية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (HASS) معادلين في أغلب الأحيان بين العلوم والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والطبّ (STEMM). ومع ذلك، أبرزت كلّ من الجائحة وأزمة المناخ أهميّة العلوم الإنسانية والاجتماعية (HASS). أولاً، شكّلت أكاديميات العلوم الاجتماعية والإنسانية جزءًا من منتديات الاستجابة السريعة (نموذج فريق الخبراء) الذي أنشأه كبير العلماء لتقديم المشورة لمجلس الوزراء الوطني. ثانيًا تجلّى دور العلوم الإنسانية والاجتماعية HASS بشكل تامّ في الممارسات التواصلية للدولة ولزعماء السكان الأصليين في إدارة تفشي فيروس كوفيد ١٩. هكذا، كان البحث الاجتماعي والنفسي أمرا حاسمًا في فهم الاستجابات الفردية والجماعية للوباء مثلما كان التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي النقدي من قبل الصحفيين والأكاديميين في رصدهم لآثار ذلك على حقوق الإنسان ومناقشتهم للمسؤوليات. وخلافا لذلك، بينما اتخذت الحكومة الفيدرالية النيو ليبرالية إجراءات اقتصادية غير مسبوقة لدعم الأعمال التجارية والأفراد، ظلّت حربها الأيديولوجية ضدّ العلوم الإنسانية والاجتماعية (HASS) محتدمة، باستبعاد الجامعات والفنون من التمتّع بالدّعم الفيدرالي، مطالبة عدد ٥٠٠٠٠٠ طالب دولي بالعودة إلى ديارهم نتيجة

عجزهم عن إعالة أنفسهم. كما سنّت تشريعات للترفيع في تكلفة التسجيل في مواد العلوم الإنسانية والاجتماعية HASS والتقليص في تكلفة الدورات المهنية كما رافقت ذلك إجراءات التقليص من نسبة التمويل الفردي للجامعات.

سياسيًا، تجدر الإشارة إلى خضوع رئيس الوزراء من قبل وزراء الدولة الأُوَل إلى القبول بالإغلاق الصحي وغلق الحدود الوطنية في سعي إلى السّيطرة على تفشّي الفيروس وهي إجراءات مستحقّة تعود إلى رأس مال سياسي هائل لوزراء الدولة الأُوَل بصفتهم قادة سياسيين. يتنزّل هذا الإجراء مقابل فشل رئيس الوزراء في فرض الإغلاق الصحي وتعميم حملة التطعيم في حينها. تجسّد هذا الحيّز من تغذية الرأس مال السياسي لوزراء الدولة الأُوَل في إثبات وجودهم مُشهرين أمام الكاميرات بوقوفهم إلى جانب كبار موظّفي وزارة الصحة خلال الندوات الصحفية اليومية لتقديم الإرشادات والأدلّة اللازمة للخبراء ولرسم السياسات. فاستعادت العلوم مشروعيتها وغدا علماء الأوبئة والعلماء والمعلقون العلميون من المشاهير. في النهاية، وعلى الرغم من جسامة الضرر المالي فقد كان قطاع الفنون والضيافة – في إطار البيئة الإلكترونية للإغلاق- حاسما في - الصحة العقلية حينها ومن أجل التعافي راهنا. وفي مفارقة أخرى، يعتمد رئيس الوزراء على التكنولوجيا كحلّ لخفض انبعاثات الكربون في ظلّ غياب تمويل صناديق البحث والتطوير للجامعات..

ج.غ: لقد عبرت مؤخرًا عن معارضتك مجاهرة بالظروف التي واجهتها الجامعات الأسترالية – من موظفين وطلاب - خلال التقييدات الحكومية الخاصّة بكوفيد ١٩. هلّا ذكرت لنا النقاط الرئيسية الواردة في انتقادك وما هي مخاوفك بشأن هذه التطورات وتأثيراتها المحتملة على مستقبل الأوساط الأكاديمية؟

ج.ب: لطالما تغافلت الحكومات الأسترالية وحكومات التحالف الأخيرة تحديدا عن الجامعات. إذ اقتصر تعاملها مع الجامعات باعتبارها مصادر للدّخل (مثّلت خدمات التعليم ثالث أكبر تصدير سنة ٢٠١٩) بدَل الاستثمار فيها بصفتها منتجة للمعارف وذات أهمية مركزية فيما يتصل بالدّيمقراطيات، مستمدة طاقة حركتها من النقد والضمير. وكشفت الجائحة حين توقّف تدفّق الطلاب الدوليين، عن هشاشة الجامعات الأسترالية الناجمة عن نقص التّمويل، وعن الاعتماد على التمويل الآتي من الطلاب الدوليين والمخصّص للبحث إضافة إلى تقلّب السّياسات، والتغير الذي شهدته الجغرافيا السياسية للمنطقة الهندية الهادئة، وكذلك صعود الصين. اتّسمت استجابة نواب رؤساء الجامعات (VC) باستغلال فرصة إعادة هيكلة الجامعات (باستخدام مستشارين إداريين في أغلب الأحيان) مما أدّى إلى ادراج أربعين ألف موظف أكاديمي ومهني في حكم الزائدين عن الحاجة وذلك في غضون ١٨ شهرًا (وهي نسبة ٢٠ في المئة من القوّة العاملة) علاوة عن الاستغناء عن الأكاديميين وهيئة التدريس العرَضيين، الذين يشكّلون ٦٦ في المائة من مجموع الموظّفين، وذلك بعدم تجديد عقودهم قصيرة الأجل. كما تمّ إغلاق التسجيل لا سيما بالمواد الخاصّة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية (HASS) (مثال اللّغات وعلم الاجتماع). وعليه، لم يعد لإدارة الجامعات مصداقية لدى الأكاديميين الذين فقدوا فعليا ثقتهم جرّاء هشاشة التوظيف وارتفاع نسبة الموظفين مقابل عدد الطلاب والأعباء الإدارية وكذلك غياب موارد تمويل البحوث ناهيك عن النزعة الإدارية وخصخصة الحوكمة والحرمان من حق التصويت في اتخاذ القرارات، والاستثمار ات المحفوفة بالمخاطر الموظّفة في البناء والأسواق المالية. تحوّل هذا الإحساس بعدم الثقة إلى تنامي الغضب ببروز الاجراءات الجماعي. نستعرض في هذا السياق مثال تكوين ائتلاف الجامعات الحكومية الأسترالية. يعتقد الأكاديميون أن تميّز الجامعة عن مقدمي التّعليم الخاص والشركات الاستشارية يواجه خطرا داهما. إذ يقدم العديد من مقدمي الخدمات شهادات غير ذات قيمة وبأقلّ تكلفة. كما تستثمر الشركات متعدّدة الجنسيات في التّدريب مستفيدة في الآن نفسه من فرص استعانة الحكومة بمصادر خارجية والقيام بالمناولة قصد البحث والاستشارات. سيستغرق وضع التآكل هذا والذي يتكبّده التعليم العالي عقودًا للتعافي منه في وقت تتطلب فيه تحديات متعددة استحداث معارف جديدة وإبداعًات وابتكارًات لتوجيه التحول الاجتماعي والاقتصادي من أجل مستقبل مستدام.

ج.غ: برأيك، ما هي نقطة الانطلاق لتحسين الوضع والنهوض بالجامعات الأسترالية خدمة للموظفين والطلاب وتعزيز دور الجامعات في المجتمع؟ وماهي في رأيك النقاط المحورية الرئيسية لتحقيق تغيير إيجابي؟

ج.ب: تتمثل إحدى القضايا الرئيسية في كيفية تغيير الحساسيات الثقافية الأسترالية حتّى ندرك أهمية الجامعات والعلوم الإنسانية والاجتماعية ((HASS في بناء مستقبل أستراليا الثقافي والاجتماعي والسياسي. وهذا يعني توعية العوام والحكومة بأن تميّز الجامعات يكمن في قيامها بما يفوق رسالة إعداد الخريجين وجعلهم «مؤهلين للوظيفة». لقد أهدر نواب رؤساء الجامعات فرص (أو انعدام الإرادة الجماعية) قيادة المناقشات حول أهمية الجامعات بالنسبة للديمقراطيات أو إقناع الحكومات بالأهمية البالغة التي يمثلها البحث الجامعي في المرور إلى مستقبل مستدام.

داخليًا، يتعين على المسئولين القائمين على الجامعات استعادة ثقة موظفيهم من خلال توفير فرص عمل آمنة وإرساء بيئة عمل سليمة. كما يتوجّب قيام الحوكمة المشتركة على خبرة الأكاديميين التي تتغافل عنها الإدارة راهنا. تبدو أهمية التمثيل الأكاديمي في الإدارة وفي لجان الانتداب الرئيسية ضرورية في هذا السياق لتحقيق التحوّل. يرفق ذلك ارساء هيئة أكاديمية مستقلة لتنوير النقاش النقدي وتعزيزه. إضافة إلى عقد الاتفاقيات الصناعية التي تحمي الحريات الأكاديمية وظروف العمل عوض تقييدها. ينبغي الشروع في العمليات التعاونية لصنع القرار التي تسهل العمليات التعاونية لصنع القرار وتيسّر التغذية المرتدة المجدية بعيدا عن عمليات التشاور الصورية. تبرز هنا أهميّة رسم الخطط الإستراتيجية والميزانيات القائمة على الإنصاف والبيئة. كما يتوجب على الجامعات الالتزام تجاه مجتمعاتها المحلية على حدّ سواء وذلك بتوفير تعليم شامل، فالجامعات محورية تقع في مدارات المجتمعات والاقتصاديات الحضرية والإقليمية. وستؤدي مسألة التخصّص والتمايز بين الجامعات إلى تقليل فرص الطلاب الذين يكافحون بالفعل للوصول إلى الجامعة والبقاء فيها بسبب المسافة والتكاليف. وستدرك الجامعة الجيدة لا محالة أهمّية تعدد المعارف وأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية (HASS) في انشاء بيئات تعلّم مستدام وشامل وبناء الديمقراطيات. سيعزز هذا فكرة الابتكار الاجتماعي القائم على تعاقدية اجتماعية أو علائقية (لا سوقية) تقدر العلاقات (الزمالة) باعتبارها جوهر الوجود والعمل في الجامعات والمجتمعات. ■

توجّه كل المراسلات إلى جيل بلاكمور على البريد الإلكتروني
<jillian.blackmore@deakin.edu.au>

[1] *Disrupting Leadership in the Entrepreneurial University: Disengagement and Diversity*

> جائحة كوفيد والصراع الطبقي

بقلم **داريو ازيليني**، الاتحاد الأكاديمي للدراسات الإنمائية، جامعة زاكاتيكاس المستقلة، المكسيك.

عمال المزارع في وادي ياكيما بالولايات المتحدة الأمريكية يضربون من أجل بيئات عمل أفضل آمنة لفيروس كورونا في 18 مايو ٢٠٢٠.

المصدر: صفحة Facebook
Familias Unidas por La Justicia, Edgar Franks

تميل الأزمات في ظل الرأسمالية إلى اتساع نطاق التفاوتات القائمة وتفاقمها. وليست تلك التفاوتات أيضًا إلّا نتاجا لكيفية التعامل مع جائحة كوفيد ١٩ التي أدّت إلى خسائر هائلة في دخل العمالة الذي شهد انخفاضا بنسبة ١٠,٧٪ خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠٢٠ حول العالم قياسا على نفس الفترة من السنة المنقضية، ليسجل ٣,٥ تريليون دولار. ساعدت الجائحة أصحاب المليارات وعددهم ٢٢٠٠ ملياردير رسمي في شتّى أنحاء العالم بتضخيم ثرواتهم. حيث بلغ إجمالي الثروة المجمّعة من ٩,٥ تريليون دولار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إلى ما يقدّر بنحو ١١,٤ تريليون دولار بعدها بسنة (٢٠٢٠). تؤكد الدراسات في جميع أنحاء العالم بأنّ الفقراء والطبقة العاملة يعدّون الأكثر تضرّرا عرضة لخطر الإصابة بالفيروس والدخول إلى المستشفى جرّاء كوفيد ١٩. كما ستدفع الجائحة بالسّكان من الطبقة العاملة السّوداء والسكان الأصليين والمجموعات العرقية إلى تكبّد العدوى ومعدّلات الوفيات غير متكافئة.

> الصراعات ذات الصلة بالجائحة

انتفضت الطبقة الشغيلة والمجتمعات عالميًا «بسبب» الجائحة». و»على الرغم» منها. فلقد عمّت الإضرابات والاحتجاجات القطاعات التي تركت فيها الجائحة أثراً عميقاً وعاثت خرابا شنيعا، لاسيما القطاعات المتضرّرة من تنامي الضغط التشغيلي والمعرّضة لخطر الإصابة بالعدوى، والتي اتسمت بالفعل بظروف عمل رديئة وأجور متدنّية. شملت تلك القطاعات مجال الرعاية الصحية والتمريض والتخزين وأعمال طلبات الشراء عبر البريد والخدمات اللوجستية، ونقل الركاب، وإنتاج الأغذية، لاسيما تجهيز اللّحوم والزراعة.

وهكذا، شهد قطاع الرّعاية الصحّية، وهو أحد الأهداف الرئيسية لسياسات التقشّف النيو ليبرالية على مدى عقود خلت، إضرابات في جميع أنحاء العالم، طالت الأميركتين وأوروبا وبلغت آسيا وأفريقيا. تجدر الإشارة إلى أنّ النساء تمثّلن أغلب القوة العاملة في قطاع الرعاية الصحّية هذا. وبالتركيز على وضع الممرضات، فقد اتخذ تدنّي الأجور والمخاطر العالية بعدا مرتبطا بنوع الجنس والعرق. كما تمّت إضرابات في قطاع النقل العام توازت مع الإضرابات العشوائية المنظمة ذاتيا من قبل السائقين في مدن أمريكية مختلفة. أمّا في بروكسل، بلجيكا، فقد نظّم عمال النّقل العام في ماي ٢٠٢٠ إضرابًا عشوائيّا إثر توصل النقابة إلى اتفاق مع الإدارة دون موافقتهم. كما دخل عمّال شبكات المترو في مكسيكو سيتي وميديلين وسانتياغو دي تشيلي وعمّال شبكة السّكك الحديدية اليابانية في إضراب. وشهدت ألمانيا موجة من الإضرابات شملت وسائل النقل العام في المناطق الحضرية شنّتها النقابة العمالية فاردي ver.di. وواجهت إيطاليا واليونان إضرابات في قطاع النقل العام والخاص بغية حمايتهم من فقدان وظائفهم ومطالبين بالزيادة في رواتبهم. كما كانت صناعة المواد الغذائية نقطة انطلاق نضالات العمال في قطاع تجهيز اللحوم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، حيث يشكل المهاجرون نسبة الأغلبية الساحقة من القوى العاملة وحيث الارتفاع المشط لنسب الإصابة في مكان العمل. واجتاحت إيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة إضرابات شنّها العمال الزراعيون المهاجرون. تَلَتْ ذلك إضرابات في قطاع تجارة المواد الغذائية بالتجزئة في مختلف البلدان. ولم يُستثنى قطاع التوزيع والخدمات اللوجستية من موجة الإضرابات فقد تمّ تنظيم إضرابات لزيادة اجراءات السلامة في الأيام الأولى لانتشار الجائحة شملت أستراليا وتمدّدت لتبلغ الولايات المتحدة. وفي السياق نفسه، تعرضت جميع شركات الخدمات اللوجستية والمخازن بما في ذلك أمازون Amazon وTNT وخدمات البريد السّريع (DHL) وUPS في إيطاليا إلى سلسلة من الإضرابات وشهدت غيابا جماعيا للموظفين. كما شملت الإضرابات عمّال إيصال الأغذية في إيطاليا عدة مرات أثناء الجائحة. واستجابةً لذلك أجبرت إحدى المحاكم الشركات على توظيف جميع العمال البالغ عددهم ٦٠ ألفًا والذين يقومون بإيصال الأغذية على متن الدراجة بوصفهم عمالا معتمدين يتمتّعون بالاستحقاقات.

> نضالات رغم الجائحة

لقد شُنّت الإضرابات والنضالات دون صلة بالجائحة أو ذات الصّلة المحدودة. وسيطرت الصّراعات العمالية على منشئات الإنتاج حيث تم التخطيط لتسريح جماعي للعمّال أو حتى للإغلاق الدائم. ونظّم العمال في مصانع الصُّلب في مدينة ايمويدن (IJmuiden) الهولندية التي تملكها مجموعة تاتا Tata Steel الهندية إضرابًا استمر على مدى أكثر من ثلاثة أسابيع، وأفضى الإضراب إلى عدول الشركة عن طرد ألف عامل من أصل ٩٠٠٠ وإلى ضمان العمالة حتى سنة ٢٠٢٦. أمّا في الهند وردًا على خطط الحكومة الرّامية إلى إزالة القيود التنظيمية وتحرير علاقات العمل على نطاق واسع، وكذلك إلى خصخصة القطاعات العامّة الضخمة شنّ حوالي ٢٥٠ مليون عامل من القطاعين العام والخاص في ديسمبر ٢٠٢٠ إضرابا عامًا. ومنذ ديسمبر ٢٠٢٠ اجتاحت الهند حركة احتجاجية قادها المزارعون ضدّ القوانين الجديدة لصالح المستثمرين والشركات الخاصة مطالبين بسحبها. واستجابة لاحتجاجات المزارعين علقت الحكومة تلك القوانين لمدة ١٨ شهرًا إثر اعتصام المحتجّين في مداخل مدينة دلهي في جانفي/يناير ٢٠٢١. أما في منحى اصطياد صفقة يوم برايم السنوي Prime Day فقد دخل عمّال شركة أمازون Amazon في كلّ من ألمانيا وإسبانيا وبولندا في أكتوبر ٢٠٢٠، في إضراب من أجل الحصول على رواتب أفضل. تلتْ ذلك سلسلة من الإضرابات لعدة أيام في مواقع أمازون عبر ألمانيا. وفي ميناء بلباو، إقليم الباسك، أضرب عمال الرّصيف البالغ عددهم ٣٠٠ من مختلف الشركات لمدة ٥٥ يومًا مما اضطر الشركات إلى قبول العديد من مطالبهم - بما في ذلك اتفاقية تحديد ساعات العمل ب١،٨٢٦ ساعة في السنة، والفوز بفترات استراحة أثناء العمل ناهيك عن حقّهم في التمتّع بالعطل.

تجدر الإشارة كذلك إلى اندلاع مجموعة متنوعة من الثورات الشعبية للطبقة العاملة أو استمرارها خلال الجائحة. وانتهت الاحتجاجات ضد نظام الانقلاب الديكتاتوري في بوليفيا Bolivia إلى إجراء انتخابات جديدة وإعادة إحياء الحركة نحو الاشتراكية (MAS) التي أزيحت عن الحكم في الانقلاب. أمّا في الولايات المتحدة الأمريكية، فشل الاتحاد الرئيسي لنقابات العمال الأمريكي ومؤتمر المنظمات الصناعية (AFL -CIO) في الاستجابة على نحو مناسب لانتفاضة الطّبقة العاملة متعدّدة الأعراق بقيادة السّود والتي اندلعت في ماي ٢٠٢٠. ومع ذلك، ففي ماي وجوان لوحدهما، شُنّ أكثر من ٦٠٠ إضراب أو توقّف عن العمل تضامناً مع الحركة المناهضة للعنصرية «حياة السّود مهمّة» (BLM). حيث رفض سائقو الحافلات نقل المتظاهرين إلى السّجن.

وأغلق الاتحاد الدولي للمخازن والموانئ (ILWU)، والذي يمثل السّود ٦٥ بالمئة من عمّاله، الموانئ عبر ساحل المحيط الهادئ للولايات المتحدة لمدة تسع دقائق تقريبًا في ٩ جوان/يونيو ٢٠٢٠، في يوم جنازة جورج فلويد. George Floyd. كما انطلقت ILWU في إضراب كامل في ١٩ حزيران (يونيو)، يوم عطلة الاحتفال بذكرى نهاية العبودية في الولايات المتحدة، نتيجة إضراب نوبة العمل لمدة ٨ ساعات كاملة، في جميع موانئ الساحل الغربي البالغ عددها ٢٩. إضافة إلى تنظيم النقابات والحركات، بما في ذلك ILWU، ونقابة عمال المزارع United Farm Workers، والتحالف الوطني لعمال المنازل، في شراكة مع حركة حياة السود مهمّة BLM الإضراب دعما للحركة في أكثر من ٢٥ مدينة.

> مواقع جديدة للتحركات العمّالية

خَلُصت وكالة الأنباء الأمريكية باي ريبورتPay Report التي تغطّي أخبار العمّال والنقابات والتحرّكات العمّالية على الأنترنت إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية شهدت خلال الجائحة سنة ٢٠٢٠، أكبر موجة من الإضرابات منذ سنة ١٩٤٦. كما سجّلت سنة ٢٠٢٠ - باستثناء ٢٠٠٩- وفق مكتب إحصاءات العمل الأمريكي أدنى عدد من المنازعات الصناعية. ومع ذلك، فإن هذا الأخير لا يحصي سوى النزاعات التي تشمل ١٠٠٠ عامل أو أكثر في مكان عمل واحد، في تجاهل للتغيّرات في بنية الإنتاج. كما انتسبت الاضطرابات العمالية بشكل واضح إلى فئة المهمّشين مندلعة من القطاعات غير المنظمة من قبلُ ومن النقابات المشكّلة حديثا في ظلّ ظروف عمل تعتمد أساليب احتجاجية إضافة إلى تلك التي تعتبر «إجراءات مهنية صناعية».

وفي حالة مثيلة السنوات السابقة، اتخذت النضالات العمالية خلال جائحة كوفيد ١٩ منحى الانطلاق من النضالات ذاتية التنظيم والنقابات مع تنظّم المصانع لمّا كانت تلك النقابات تستجيب بشكل أسرع وبسبل الاحتجاجات الأكثر مرونة. تجنبت النقابات التقليدية في الغالب الاضطرابات التي تضطلع بمهمّة العمل بنشاط وحتّى وإن شملت النضالات تلك النقابات فقد كان الإشراك يتمّ دائمًا تقريبًا نتيجة الضغط في صفوف العمّال العاديين كعنصر مهم في تحريك الشارع وتنظيمه. لقد قوضت النيو ليبرالية والتغيرات في عمليّة الإنتاج وبشكل هائل نماذج التّنظّم التقليدية، لكن حيث برزت نضالات وهياكل تنظيمية جديدة في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، لا ينبغي الاستهانة بضعف الحركة العمالية. إذ لا ترقى الإجراءات، في معظم السياقات، إلى مستوى الضروري لتحويل ميزان القوى فعليًا لصالح العمل. إلّا أن عملية التعبئة العمالية خلال الجائحة أثبتت خطأ الافتراض بأن الطبقة لم تعد فئة ذات أهمية. فضلا على ضعف سلاسل التوريد العالمية البيّن الذي يسهم مرة أخرى في تنامي القوة الهيكلية للعاملين في الصناعات التحويلية المُعَوْلَمَة.

ويظل الانقطاع الذي تشهده الأرباح على نطاق واسع أقوى أداة تمتلكها الطبقة العاملة. وعليه، تدعو الحاجة في هذا السياق، إلى إعادة النظر في العلاقة بين عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج، إضافة إلى ذلك توجّبت إعادة النظر في موضوع الصراع الطبقي ومن ذا الذي يخوضه. إذ يشكل العمال المهاجرون جزءًا مهمًا من الطبقة العاملة الجديدة في المراكز الرأسمالية. وعليه، لا مجال إذن أن تحلّ قضايا «العرقية» والجندرية محلّ الطبقة ولا تتعارضان معها – بل يتوجّب دمجهما في سياق تحليل الرأسمالية ومراتب الاستغلال. ممّا يعيد إلى الواجهة أهمية دور الطبقة التي تحجز لنفسها دوراً محورياً. تُقدم باولا فاريلا Paola Varela في تحليلها للنضالات الطبقية التي خاضتها النّساء، ملاحظة حاسمة مفادها: «لا يجب اعتبار مكان العمل مجرّد مساحة قطاعية بل بصفته موقعا قويًا [...] يمكن أن يلعب دور المحفز ويعزز مطالبات الطبقة العاملة ككل.» ■

توجّه كل المراسلات إلى داريو ازيليني على البريد الإلكتروني <da483@cornell.edu>

> التنظيم العمّالي المناضل في الفيليبين

بقلم **سارة رايموندو**، جامعة الفليبين، ديليمان، (UP-CIS Diliman)، مركز الدراسات الدولية، كاتبة عمود في موقع Bulatlat.com المنشورات الإخبارية الإلكترونية. ومنظّمة الرابطة الأممية لنضال الشعوب (ILPS).

مظاهرة لنشطاء نقابة عمال "كيلوسانغ مايو أونو" (KMU) في الفلبين.
المصدر: KMU.

تعرّض انتصار ثورة الفلبين سنة ١٨٩٦ ضدّ إسبانيا بعد ما يقرب من ٤٠٠ سنة من الحكم الاستعماري الاسباني، إلى عملية تخريب من قبل الإمبريالية الأمريكية. حيث تخلّت إسبانيا عن البلدان الواقعة تحت الإمبراطورية الإسبانية– جزر الفلبين، وكوبا، وغوام، وبورتوريكو، ليتمّ إضفاء شرعية تحويلها إلى الولايات المتحدة واستحواذها مقابل «تعويض» لاسبانيا يبلغ ٢٠ مليون دولار بموجب معاهدة باريس لسنة ١٨٩٨ ليكون غروب الإمبراطورية الإسبانية ولتستمرّ الإمبريالية الأمريكية في استعمارها للفلبين، بتنفيذها لمشروع حدّد معالمه بناء المؤسسات الاستعمارية الجديدة وتنفيذ الإبادة الجماعية ممّا أودى بالفيليبين إلى التخبّط في تخلّف اقتصادي دائم يحافظ على اقتصاد موجّه نحو التصدير وقائم على الاستيراد مع تضخيم جحافل جيش من العمالة الاحتياطية.

> حركة كيلوسانغ مايو أونو (KMU)

ينبغي اعتبار القيام بالحملات الاقتصادية في هذا السياق- الزيادة المفرطة في الأجور وخطط إضفاء الصيغة التّعاقدية على العمالة- وابرازها بصفتها صراعات سياسية. تجدر الإشارة إلى تأسيس حركة أول مايو (Kilusang Mayo Uno (KMU في ١ مايو ١٩٨٠ التي ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية: ١) تجميع المنظمات العمالية التقدمية الدّاعية إلى الحملات المناهضة للفاشية بموجب الأحكام العرفية وتمثيلها، ٢) تنظيم المنظمات العمالية التقدمية وتوحيدها نحو بلوغ أهداف النضال الديمقراطي الوطني ضد الإمبريالية الأمريكية.

عرضت حركة KMU سنة ٢٠١٨، على اتحاد النقابات الدولي (ITUC) العضوية الرسمية ل ١١٥٠٠٠ عضو يشمل عملها النقابي السياسي والاقتصادي الحالي تنظيمًا قويًا وعلى أرض الواقع في مناطق تجهيز الصادرات (EPZ)، والمجتمعات الحضرية الفقيرة، ومراكز الاتصال، والمستشفيات الخاصة، وكذلك تشكيل تحالفات واسعة مع العمال الآخرين من أجل الرفع في منسوب الأجور ومناهضة الاستبداد. يرفق ذلك توفير مركز حملة واسع يعنى بقضايا العمل الشعبية في غمرة جائحة كوفيد ١٩. كما أبدت الحركة تمسّكها بمبدأ التّحالف بين الفلاحين والعمّال باعتباره قوة رئيسية في الدّفع بالنضال من أجل التحرّر الوطني، مما يبيّن أهميّة دور العمل في الجنوب العالمي وعلى الدّوام في محاربة الاستنزاف للإمبريالي العنيف.

ثمّة ما يناهز ٣,٩ مليون (٣. ٪ ٦) من العمال الصناعيين في الفلبين من بين عدد السكان البالغ ١٠٨ ملايين نسمة. يشمل العمالَ في الصناعة التحويلية والبناء وشركات تنمية الصادرات وغيرهم من العاملين بأجر. لقد قامت حركة أول مايو منذ ٢٠١٧ بالتنظّم والتنسيق للتصدّي لظاهرة التعاقد في العمالة وتنامي العملية شبه البروليتارية للعمالة الفلبينية. وقد دفعت هذه الأخيرة القدرة التنظيمية لـ KMU لفتح قنوات مع المجتمعات الحضرية والريفية الفقيرة والتواصل معهم حيث يبلغ معدل العاملين بأجور من غير النظاميين (١٠,٤ مليون) والعمال غير المأجورين (٦,٣ مليون) مثال الباعة وغيرهم من العمال غير الرسميين.

> مواقع العمل وطرائقه في الفيليبين

ظلّت طبقة المزارعين غير الملاك للأرض تمثّل العمالة الاحتياطية والعمال الزراعيون الفعليون في خدمة مشاريع الأعمال التجارية الزراعية الأجنبية. إذ يسكن المزارعون

>>

المهجّرون داخليا من غير المالكين للأرض المدينة ويعملون تحت نظام العمالة القائمة على التّعاقد في المصانع المحلية وفي مناطق متعدّدة الجنسيات لتجهيز الصادرات. تؤدي سياسة التعاقد الصارمة تلك إلى ظروف عمل غير مستقرة ومكان عمل يحول فيه التنظّم النقابي. كما ينخرط الآخرون الذين لا يستطيعون إيجاد عمل في الاقتصاد الموازي.

كما مهّد غياب قاعدة صناعية، وهي سبب البطالة في الفلبين، الطريق أيضًا لاثنتين من طرائق العمل تستجيب كلتاهما إلى طلب العمالة الخدمية الرخيصة من قبل رأس المال العالمي المتمثّلة في الاستعانة بالعمالة عن طريق المناولة والعمالة المصدّرة.

تتصدّر العمالة بالمناولة والاستعانة بمصادر خارجية هذه الطرائق. إذ تُعدّ الفلبين دون منازع «عاصمة مركز الاتّصال» في العالم – وهي تتفوّق على أقرب منافسها الهند– وتستأثر بنسبة تتراوح من ١٦في المائة إلى ١٨ في المائة من حصّة مجموع السّوق العالمية. ثمّة في الفلبين ٨٥١ شركة تعاقد خارجي بشأن العمليات التجارية (BPOs) مسجّلة للاستثمار في مشروعات التّعهيد (الأعمال بالباطن) (outsourcing) العالمية تشغل مراكز الاتصال فيها حيزًا أكثر من النصف (٤٢٩). كما يضطلع قسم هائل من الشركات الأخرى بخدمات متّصلة بتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ أو ٤٦,٢ في المائة) تشمل شركات استنساخ البيانات الطبيّة ودور إنتاج الأفلام الكرتونية والرّسوم المتحركة. كما توفّر الفلبين، باعتبارها شبه مستعمرة أمريكية نسبة ٦٥ في المائة من إجمالي خدمات التعهيد لسيدتها الإمبريالية الأمريكية. إضافة إلى خدمة عملاء من أوروبا وأستراليا ونيوزيلندا. تشير أحدث البيانات أن مجموع ٦٧٥٦٠٠ عامل في صناعة التعهيد تلك. وصفت صناعة التعهيد على أنها صناعة واعدة في الفلبين، وأطلقت عليها الحكومة الفليبينية اسم «صناعة الشمس المشرقة» في البلاد حيث تلتزم العمالة الفلبينية في مثل هذا القطاع بمتابعة العمل وفق أوقات دوام ساعات العمل للمنطقة الزّمَنية للعميل.

تتمثّل الطريقة الثانية في تصدير العمالة وهو حلّ مؤقت وترقيعي يمثّل قاعدة السياسات المتبعة التي دأبت الدولة الفليبينية على اعتمادها إلى الآن. إذ يمثّل العمال الفلبينيون في الخارج أعلى دخل للدولار، كما عززت تدفقات تحويلاتهم بدرجة كبيرة إجمالي الناتج المحلّي للاقتصاد الفلبيني. وللتدليل على ذلك، يشير تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠١٨ إلى نموّ تدفقات التحويلات الوافدة على الفيليبين من العمالة الفلبينية في الخارج لتبلغ قيمتها سنة ٢٠١٧ لوحدها ١,٧٢ تريليون بيسو الفلبيني (٣٢,٦ مليون دولار).

> ربط النّضالات العمّالية بمناهضة الإمبريالية

لقد كان هدف التنظيم العمالي، تزامنا مع المشهد المتغيّر الذي تشهده النقابات الفلبينية منذ سريان الأحكام العرفية التي فرضها فرديناند ماركوس، يكمن في مواجهة الآثار الرئيسية للنظام الإمبريالي التي ألحقها بالعمّال في الجنوب العالمي. يشمل ذلك الحفاظ على العمالة الفلبينية الرخيصة على حساب التسلسل الهرمي للأجور القائمة على التبادل العالمي غير المتكافئ. ترفقه نتيجة أخرى تجلّت في الإنتاج المكثف لجحافل مدجّجة من العاطلين عن العمل في الهوامش. والذي أدّى بدوره إلى تنامي الفئة شبه البروليتارية للعمالة الفلبينية. الأمر الذي يبيّن الشراكة بين رأس المال الأجنبي ومصالح الكمبرادورية المحلية التي تحدّد العلاقات الشغليّة. تعدّ عملية شبه البَلْترة تلك على النحو الذي يحدث في الفلبين عمليّة يفرض فيها النظام الإمبريالي العمّالَ على الصمود والبقاء تحت مظلّة العمالة دون أجر وغير منظم وذي الصيغة التعاقديّة.

تجعل عملية شبه البلترة هذه من المجتمعات الحضرية والريفية الفقيرة مواقع تعج بالعمّال حيث يتعيّن تعزيز سياسة الطبقة العاملة. تلتقي حركة كيلوسانغ مايو أونو (KMU) بالأشخاص أينما كانت مواقعهم سعيها إلى التحويل الجماعي للأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للحياة من البعد المجتمعي إلى البعد الوطني. كما تقوم بعمليات التنظّم في المواقع السكنية لعائلات سائقي سيارات الجيب والعاملين في القطاع الموازي. تواجه KMU الحركة من خلال دعمها الخلاق لتكوين النقابات العمالية في مراكز الاتصال، أحدث أشكال موازنة الأجور في الاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التجارية وتعهيدها.

من الدروس الجوهرية المستخلصة من حركة كيلوسانغ مايو أونو (KMU) خلال ٤٠ سنة من النضال نبرز عجز التنظيم النقابي في شبه مستعمرة على الاختيار بين النضال الاقتصادي والنضال السياسي حيث دور الدولة الحاسم في هذا السياق. فهو يدفع بهذا التحول مما هو بخلاف ذلك صراع اقتصادي مقتصر على العلاقة الشغلية بين العمال والرأسماليين داخل موقع إنتاج معين، إلى موقع للنضال السياسي المُعَوْلَم حيث تتأكّد الأطروحة اللّينينية عن الدولة بصفتها أداةً لاستغلال المظلومين. وفي هذا السياق، لا يمكن للنقابات العمالية في الجنوب العالمي مثال حركة كيلوسانغ مايو أونو (KMU) إلا أن تسري مسار مناهضة الإمبريالية وأمميّة في نضالها التاريخي لتحرير العمال من براثن رأس المال العالمي. فنضالهم نضال طبقة عاملة مناهض للإمبريالية ومعاد للفاشية، وهو نضال يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدعوة إلى إعادة توزيع الأراضي مجانًا والتصنيع الوطني نحو مستقبل اشتراكي مشرق. ■

توجّه كل المراسلات إلى سارة رايموندو على البريد الإلكتروني<sarahraymundo1976@gmail.com>

> النقابات العمّالية
وتحرير سوق العمل في اليابان

بقلم **هيرواكي ريتشارد واتانابي**، جامعة ريتسوميكان، طوكيو، اليابان

احتجاج "لا مزيد من كاروشي" (الموت بسبب إرهاق العمل) في شيمباشي ، اليابان ، في عام ٢٠١١. المصدر: Own work of Nesnad: ، CC BY-SA 4.0.

لقد عانى اليابان من مرحلة ركود اقتصادي منذ انهيار «الاقتصاد الخادع» أوائل تسعينات القرن الماضي، إضافة إلى مواجهة الشركات اليابانية لمنافسة شديدة من دول شرق آسيا المجاورة. واستجابة لمطالبة أرباب العمل بمزيد المرونة في سوق العمل لمجابهة هذا الوضع، أقدمت حكومة الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) على إزالة القيود المفروضة على الأسواق، منفّذة تدابير تحرير سوق العمل منذ التسعينيات وذلك من خلال احكام قبضتها وتنامي نزعاتها الاستبدادية في عملية صنع السياسات و لم تتوانى حكومة الحزب الليبرالي الديمقراطي في تنفيذها لتحرير سوق العمل النيو ليبرالي على استبعاد النقابات العمالية من عملية رسم السّياسات في العديد من مجالس الحكومات.

> التحرير النيو ليبرالي لسوق العمل

أمّا فيما يتعلق بإلغاء قيود العمل غير المنتظم أدى تعديل ١٩٩٩ لقانون وكالات العمل المؤقت إلى تحرير عمل الوكالات المؤقت وذلك من خلال السّماح لأصحاب العمل وتشجيعهم على امتداد نطاق استخدامه، مع استثناءات قليلة فقط (بما في ذلك التصنيع). لقد خوّل تعديل ٢٠٠٣ أصحاب العمل باستخدام العمل المؤقت للوكالة في قطاع التصنيع. ممّا أكسب هذا التعديل حيّزا ذا دلالة بالغة في ضوء أهميته في الاقتصاد الياباني. في الآونة الأخيرة، ومن المهم الإشارة إلى تمكين تعديل قانون ٢٠١٥ أصحاب العمل من استخدام آلية العمل المؤقّت للوكالة دون التقيّد بآجال محدّدة إن قام المؤجّر بتغيير العمال المؤقتين كل ثلاث سنوات.

يعزى تنامي عدد القوى العاملة في القطاع غير المنظّم إلى تنفيذ التحرير النيو ليبرالي لسوق العمل حيث بلغت النسبة المئوية الحالية قرابة ٤٠ في المائة ضمن مجموع العاملين. أضف إلى ذلك تدنّي ضمان التشغيل وهو ما تمثل جليّا في حالات الطرد العديدة للعمّال خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وكان آخرها أثناء جائحة كوفيد ١٩. علاوة على غياب العمالة اللائقة، تبرز ظروف العمل السيّئة بيّنة تتسم بتدنّي الأجور إضافة إلى حرمان العمّال من حقّ النفاذ إلى الضمان الاجتماعي والتمتّع بتغطية الحماية الاجتماعية، إلخ...

>>

ولئن كان عمّال القطاع المنظّم أكثر تمتّعا بالحماية الاجتماعية، إلا أن ظروف عملهم غدت أكثر سوءا من حيث الأجور وساعات العمل وما إلى ذلك. على سبيل المثال، خفّفت حكومة الحزب الليبرالي الديمقراطي من لوائح ساعات العمل وذلك من خلال توسيع نطاق استخدام «العمل التقديري» مع إجراء تعديلات لأحكام القانون المتعلق بمعايير العمل سنة ١٩٩٨ و٢٠٠٣. حيث يتوجب بمقتضى هذه التعديلات تمتع العمال المنظمين المنتمين لتلك الفئة بسلطة تقديرية في كيفية انجاز ساعات العمل. إلّا أنه لا يحق لهم الحصول على أي أجر إضافي إلا عند العمل أثناء عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية وفي وقت متأخر من الليل. في حين أنه من المفترض أن يتمتع هؤلاء العمال المنتظمون باستقلالية وظيفية من حيث تخصيص ساعات العمل، لكن لا يحظى ذلك بالتأكيد في كثير من الأحيان. فقد سمح التوسع في «العمل التقديري» ومرونة وقت العمل والعمالة المرنة خلافا لذلك لأرباب العمل من استخدام العمال المنتظمين بمرونة أكبر مقابل أجور أدنى.

أقرّت حكومة الحزب الديمقراطي الليبرالي اليابانى في الآونة الأخيرة «قانون جمعية إصلاح أسلوب العمل» لسنة ٢٠١٨ أقحمت فيها لائحة «العمل المهني الممتاز». وهي لائحة تؤكّد على مزيد من إزالة القيود على لوائح ساعات العمل حيث لا يحقّ للعاملين المنتظمين في هذه الفئة بموجب لوائح الحد الأعلى لساعات العمل الإضافي الحصول على أجر إضافي تحت أي ظرف من الظروف. في حين أن إصلاح نمط العمل أدخل أيضًا الحد الأقصى القانوني للعمل الإضافي، إلا أن الحدّ الأقصى لساعات العمل الإضافي (٨٠ ساعة في الشهر في المتوسط في أي ستة أشهر) لا يزال مرتفعًا. إضافة إلى أنه من غير المحتمل التقليص بدرجة كبيرة من عدد حالات الموت بالكاروشي karōshi (الموت الناتج عن الإرهاق في العمل) وكاري جيساتسو karō jisatsu (الانتحار بسبب مشاكل الصحة العقلية ومشاكل العبء النفسي الثقيل المرتبطة بالإرهاق). كما يواجه العمال المنتظمون الخطر الدّائم بالاستعاضة عنهم بالعدد المتنامي للعمال غير المنتظمين. ممّا مكّن أرباب العمل من الضغط على العمال المنتظمين لمضاعفة الجهد في العمل في ظروف سيئة.

> النقابات العمالية وإلغاء الضوابط التنظيمية

كما أدى تحرير سوق العمل النيو ليبرالي الذي نفذته حكومة الحزب الليبرالي الديمقراطي إلى تقويض قوة النقابات العمالية من خلال زيادة عدد العمال غير المنتظمين، حيث بات من الأصعب على النقابات العمالية تنظيم العمال غير النظاميين ممّا أسهم في تناقص نسبة الكثافة النقابيّة لتبلغ حاليًا نسبة تراوح ١٧ في المائة. وأدى فقدان النفاذ إلى عملية رسم السياسات في العديد من مجالس الحكومات، كما بيّنا أعلاه، إلى التقليص من مصادر القوّة التي تحظى بها النقابات العمالية.

إضافة إلى ذلك، ساهم تضارب المصالح في عملية تحرير سوق العمل في تضاعيف النقابات في تراجع موارد قوّتها. إذ لم تقدّم النقابات العمّالية داخل المؤسسات الرئيسية في القطاعات ذات القدرة التنافسية الدولية مثال قطاعي السيارات والإلكترونيات (حتى وقت قريب) وصفة للمواجهة ولم تبدِ معارضتها بالضرورة لتحرير سوق العمل. يبرز ذلك في التحالفات العابرة للطبقات التي غالبًا ما شكّلتها تلك النقابات مع الإدارة للحفاظ على القدرة التنافسية الدّولية لشركاتها من أجل حماية وظائف العمال المنتظمين على حساب العمّال غير المنتظمين. ونتيجة لذلك، تجاهلت النقابات هشاشة العمل التي يعاني منها العمال غير المنتظمون ولم تولي أي أهمّية لسوء ظروف العمل لجحافل العمال المنتظمين المتمثّلة في الطرد غير القانوني وعدم سداد المرتبات، إضافة إلى طول ساعات العمل.

وعلى خلاف ذلك، ناضلت النقابات المنتسبة بشكل فردي، والتي يمكن لأي عامل الانضمام إليها بغض النظر عن عضويته للشركة، بشراسة ووقفت في وجه أرباب العمل لتمثيل مصالح بفرادى العمال الذين يعانون من محنة الأوضاع الهشّة وسوء ظروف العمل. تمثّل هذه النقابات مصالح العمال غير المنتظمين والعاملين المنظمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من غير المُنْضوين في اتحادات الشركات وذلك في مسعى إلى تسوية النزاعات العمالية الفردية. ومع ذلك، تظل نسبة مصادر قوّة النقابات المنتسبة بشكل فردي – سواء البشرية منها والمالية - أقل بكثير من اتحادات الشركات.

يتأكّد هذا في انخراط بعض النقابات المنتسبة بشكل فردي في «نقابات الحراك الاجتماعي» في سعيها إلى التعويض عن شحّ مصادر القوة، وذلك من خلال تشكيل تحالفات مع منظمات المجتمع المدني. فقد شارك على سبيل المثال، اتحاد شباب إقليم العاصمة طوكيو (Shutoken Seinen Union SSU)، وهو اتحاد منتسب بشكل فردي يتولّى تمثيل مصالح العمال الشباب والدفاع عنها، في حملة تسمّى «النّضال من أجل ١٥٠٠ ين» التي نظمتها منظمة المجتمع المدني أكويتاس، Aequitas (بمعنى «عادل» باللاتينية). تهدف تلك الحملة إلى حثّ الحكومة على رفع نسبة الحد الأدنى لأجور العمال الفقراء. ومع ذلك، تتمّ مثل تلك التحالفات غالبًا على أساس مخصّص دون إضفاء الطابع المؤسسي عليها بما يكفي.

كما حاولت النقابات المنتسبة بشكل فردي ممارسة السلطة السياسية في شكل الضغوط المؤثرة، وعرضها للمقترحات السياسية، وتوخّيها الاحتجاجات الشعبية، إلخ.... تجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى تقديم تلك النقابات لمطالبات متعلّقة بالسياسات العامّة إلى الوزارات ذات الصلة مثل وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية. وتتمركز تلك المطالبات حول تحسين ظروف العمل للعمّال الشباب من حيث الحد الأدنى للأجور والضمان الوظيفي وساعات العمل. ومع ذلك، مع عدد قليل من الاستثناءات، لم يكن للإجراءات السياسية للنقابات المنتسبة بشكل فردي أثر بالغ في سياسة الحكومة في مجال العمل. إذ واجهت النقابات المنتسبة بشكل فردي صعوبة في تنظيم العمال. يعزى ذلك إلى قيام النقابات بتعيين الأعضاء القائم عادة على أساس فردي من خلال الاستشارات العمالية بدلاً من الاعتماد على التوظيف الجماعي التقليدي في مكان العمل. وعليه، يظلّ العديد من فرادى العمّال يتخبطون في كمّاشة الأوضاع الهشّة وظروف العمل السيئة. ■

توجّه كل المراسلات إلى هيرواكي ريتشارد واتانابي على البريد الإلكتروني
<hrwatana@fc.ritsumei.ac.jp>

> مقاومة العمّال الإندونيسيين لنظام الجنرال سوهارتو

بقلم **فيرنا دينا ك. فياجار:** مدرسة العمل والعلاقات الصناعية، جامعة الفلبين، ديليمان، الفيليبين

كان النقابيون الإندونيسيون يتظاهرون في جميع أنحاء البلاد في أغسطس / آب ٢٠٢٠ ضد خطط الحكومة لتقويض حقوق العمال. المصدر: IndustriALL جنوب شرق آسيا.

كما في المقولة الشائعة: من لا يقرأ التاريخ محكوم عليه تكرارُه. فالتاريخ يعلّمنا دروسا في الوقت الذي نغالب فيه تصاعد الاستبداد حول العالم في خضمّ الشلل الناتج عن الأزمات النيو ليبيرالية والتفاوتات السياسية والاقتصادية في عصرنا. قد يكون من المفيد هنا دراسة حركات النقابات العمالية في بلدان جنوب شرق آسيا التي واجهت قمع الحكم الاستبدادي خلال الفترة ما بعد الاستعمارية والحرب الباردة. تمثّل الحركة العمالية الإندونيسية أبرز مثال على ذلك. إذ تشكلت كجزء من الحركة المناهضة للاستعمار الهولندي وتكبّدت محن الاضطهاد في عهد نظام سوهارتو الاستبدادي، تمّ برزت الحركة من جديد خلال عملية الانتقال الديمقراطي في فترة ما بعد سوهارتو. وعلى الرغم من ضعف الحركة العمالية خلال نظام سوهارتو القمعي، فقد تمكّنت الحركة من مواكبة التحديات المتمثلة في الإسهام في تغيير النظام وفي عملية إحداث التحوّل الديمقراطي. يحاجج هذا المقال أن النقابات العمّالية والحركات العمّالية الأخرى في إندونيسيا، والتي تشكلت دفاعًا عن مصالح العمال، تمثّل العناصر الرئيسية في النضال من أجل التحوّل الديمقراطي ضد نظام الجنرال سوهارتو الاستبدادي. قد يوفر فهم دور النقابات العمالية المنظمة في الحركة نحو الإصلاحات الديمقراطية وتغيير النظام في إندونيسيا رؤى تضفي جوانبا حول كيفية نشوء القوى الاجتماعية محوّلة ميزان القوّة في تعزيز المقاومة ضد الممارسات الاستبدادية داخل إندونيسيا وخارجها.

> الحركة العمالية المبكّرة

لقد أجازت الحكومة الاستعمارية الهولندية في إندونيسيا للنقابات العمالية بالوجود والتنظيم والازدهار تحت مظلّة الاستعمار منذ سنة ١٨٩٤. كما دُفع بخار الحركة النقابية في مسار النموّ لتبلغ عددا يفوق ١٠٠٠٠٠ عامل وتتطوّر إلى حركة مناضلة ويسارية ومؤيدة للاستقلال في أربعينيات القرن الماضي. اعتلى سوكارنو سدّة الحكم كأول رئيس بعد الاستقلال (بقي في السّلطة من سنة ١٩٤٥ إلى ١٩٦٧) وكان يعتبر ثوريًا اشتراكيًا كما ورث حركة عمالية مسيّسة جذريًا إلى جانب حزب شيوعي قوي: الحزب الشيوعي الإندونيسي (Partai Komunis Indonesia أو PKI)، ومنظمة عسكرية يمينية يتسع نطاقها بشكل متزايد والتي أتى منها سوهارتو. نتيجة لذلك، خلال حكومة سوكارنو، علقت النقابات العمالية ذات الميول اليسارية في الصراع السياسي الدائر بين الحزب الشيوعي الإندونيسي وبين الجيش اليميني. وتصدّيا للنفوذ الشيوعي وقطع الطريق أمام الحزب الشيوعي في ظل حكومة سوكارنو، أعدّ سوهارتو انقلابا واستولى على السّلطة ليصبح رئيسا للبلاد سنة ١٩٦٨.

وُصف النظام القمعي الذي أطلق عليه سوهارتو «النظام الجديد» بأنه من بين أكثر الإبادة دموية للحركة الشيوعية في المنطقة، فقد تأسس على جماجم عدد يناهز ٥٠٠٠٠٠ اندونيسي واعتقال أكثر من مليون شخص في عملية تطهير مناهضة للشيوعية بتهمة الانتماء والتعاطف مع الشيوعية ومع PKI. كما ثُبّت تصعيد القمع ضدّ النقابات العمالية المناضلة واليسارية أثناء انهيار الصراع السياسي فتم القبض عليهم وسُجن العديد من أعضاء النقابات. كما انتشرت انتهاكات الحقوق النقابية على نطاق واسع بانخراط الجيش في عمليات القمع والإبادة واستخدام العنف متعقّبا النقابات العمالية والقضاء على الاتحادات النقابية لضمان استقرار نظام سوهارتو الاستبدادي. برزت حركة عمالية مضطهَدة أقرّتها الدولة من أنقاض

>>

واحد من أكثر الانقلابات دموية في جنوب شرق آسيا. وغدا مثل هذا القمع والسيطرة الكلّية على الحركة النقابية شرطًا أساسيًا مُلزما لتأسيس حكم سوهارتو الاستبدادي (١٩٦٨-١٩٩٨) في أكبر دولة إسلامية في العالم.

> علاقات العمل بين قمع النقابات وبرنامج بانكاسيلا الذي أقرّته الدولة

ظلّ العمل النقابي المنظم الإندونيسي ولأكثر من عقدين في قبضة نظام سوهارتو الاستبدادي، مبرَّرا بموجب علاقات العمل في إطار بانكاسيلاPancasila الذي أعيدت تسميته لاحقًا باسم علاقات بانكاسيلا الشغلية. يقوم إطار بانكاسيلا هذا على الإشادة بالثقافة الإندونيسية التي تنطوي على البحث عن الانسجام داخل المجتمع. وابراز مثلا فكرة أنّ الصراع الطبقي بين العمال والرأسماليين ليس بالأمر الاندونيسي ولا يمت البتّة بصلة للثقافة الأندونيسية بل يعمل خلافا لذلك، في مسار مناهضة مبادئ بانكاسيلا. كما حدَّد تطبيق مثل هذا الإطار أي شكل من أشكال الاحتجاج العمالي وخاصة شنّ الإضرابات العمالية، بانتهاك لمبادئ بانكاسيلا وتحريض على التنافر والشقاق.

المصدر: IndustriALL جنوب شرق آسيا.

دعمت العلاقات الصناعية في إطار بانكاسيلا استراتيجية سوهارتو الاقتصادية لإخراج إندونيسيا من قائمة أفقر البلدان في منطقة جنوب شرق آسيا. أدى النظام الجديد الذي أسّسه سوهارتو إلى القفز إلى الأمام ودفع عجلة التصنيع في إندونيسيا من خلال تبنّي استراتيجية إحلال الواردات في سبعينيات القرن الماضي بدعم من عائدات النفط. لتتحول إلى استراتيجية نمو موجهة للتصدير في الثمانينيات بعد أزمة النفط في أواخر السبعينيات.

حققت تلك الإستراتيجية نجاحات ونموّ اقتصاديًا سريعا من الثمانينيات حتى حلول الأزمة المالية الآسيوية سنة ١٩٩٧. ولتحقيق مثل هذا النموّ، دعت الحاجة إلى حركة نقابية مطواعة ضمن نظام سوق العمل تتّسم بتدنّي الأجور. إلا أن تلك الاستراتيجية أنتجت عكس هدفها إذ برزت على السطح قوى اجتماعية جديدة نتيجة التصنيع السريع للعمال الصناعيين الذين نادوا بمزيد مساحة من الحرية في التنظّم والحق في التفاوض الجماعي ومقاومة العنف ضد النقابيين. كما أفضى العنف ضدّ العمال وظروف العمل الاستغلالية في ظل استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير إلى نشوء طبقة عاملة صناعية جديدة غير راضية عن منظمة العمل غير النشطة التي تدور في فلك الدولة. كما شرعت النقابات العمالية المستقلة في التنظّم أوائل تسعينيات القرن الماضي، مع الانخراط في الإضرابات العشوائية الجامحة التي اجتاحت اندونيسيا مبشرة بالتحول نحو حركة عمالية تنافسية.

تجدر الإشارة إلى اسهام سلسلة الإضرابات العمّالية والاحتجاجات التي شهدتها سنة ١٩٩٤ في نشوء الحركة الإصلاحية العنيفة المناهضة للسلطوية 'ريفورماسي» والمنادية بضرورة الإصلاح الكامل التي توجت بتنحّي سوهارتو عن السلطة عقب الأزمة المالية الآسيوية. ورغم فشل النقابات العمّالية المنظمة وحركة الإصلاح في التوصّل إلى تعاون رسمي، قدّم العمال والنقابات الإندونيسية مدخلات، حتى ولو بشكل غير مباشر، لحركة التحول الديمقراطي التي أحدثت تغييرا في النظام. ومثّلت النقابات العمالية والنقابات العمّالية المنظمة، وغيرها من الحركات العمالية / القائمة على اليد العاملة التي تمّ تكوينها للدفاع عن مصالح العمال، جزءا من الحركة العمالية الإندونيسية. حيث يكمن تعزيز هذه الحركة العمالية في ارتباطها بحركات التحوّل الديمقراطي الأوسع ضد نظام سوهارتو الاستبدادي.

> الخاتمة

سَرت الحركة العمالية الإندونيسية واتخذت أوجها متعدّدة وتطورت عبر مراحل متميزة متأثرة بالتغيرات في السياقات السياسية والاقتصادية. فشهدت النقابات العمّالية ضعفا في ظلّ نظام العمل القمعي الذي فرضه سوهارتو لكنها أسهمت في تغيير النظام حين خرج العمال مطالبين بحقوق ديمقراطية مثال حرية التنظّم وتكوين الجمعيات، وهي حقوق لا يمكن ازدهار ها إلا في بيئة ديمقراطية. أدت التغييرات في علاقات الإنتاج إلى ولادة قوى اجتماعية جديدة، مثل الطبقة العاملة الصناعية، والمهنيون في المناطق الحضرية، ومجموعات المصالح القائمة على العمال التي شكلت جزءًا من حركة التحوّل الديمقراطي الأوسع. كما شكلت الحركات العمالية والطلابية جزءًا من قاعدة الحركة المناهضة لسوهارتو عقب الأزمة المالية الآسيوية الفظيعة سنة ١٩٩٧. وشهدت إندونيسيا أعنف انهيار للحكومة والإطاحة بزعيم استبدادي حين أجبرت احتجاجات الجماهير المقموعة الغاضبة الرئيس سوهارتو على الاستقالة سنة ١٩٩٨، بمحاصرة الدبابات العسكرية مقر إقامته في منتصف الليل. كان سقوط حكومة النظام الجديد سوهارتو، المدعومة بايديولوجية البانكاسيلا القومية بمثابة إشارة لبداية حقبة جديدة من العمل السياسي في إندونيسيا. ■

توجّه كل المراسلات إلى فيرنا دينا ك. فياجار على البريد الإلكتروني <vqviajar@up.edu.ph>

> مستقبلات أنظمة الجندر

بقلم **سيلفيا ويلبي**، جامعة سيتي يونفيرسيتي لندن، المملكة المتحدة، المنسقة المشاركة للفريق المواضيعي المعني بالعنف والمجتمع في الجمعية الدّولية لعلم الاجتماع (TG II) وعضو حالي و (رئيسة سابقة للجنة البحوث حول الاقتصاد والمجتمع (RC02) ولجنة البحث حول المرأة والجندر والمجتمع (RC32) و**كارين شاير**، جامعة دويسبورغ–إيسن (ألمانيا، ونائب رئيس لجنة البحوث حول الاقتصاد والمجتمع التابعة للجمعية الدّولية لعلم الاجتماع (RC02).

قضايا الجندر على الصعيد العالمي. تتناول هذه المجموعة من الورقات تفكيرا جديدا بشأن الجندر على المستوى الكلّي، واللّازم لتحليل المستوى العالمي. وتتضمّن في طيّاتها مناقشات حول الطريق المثلى لوضع نظريات ذات الصّلة بأنظمة الجندر. تكمن أهمّية هذه الورقات في إضافتها لعدسة متعدّدة الجوانب للتحليل الطبقي الذي ظلّ إلى حدّ الآن محور التركيز الرئيسي الذي اعتمده مستوى التحليل الكلي للعالمية في مجال علم الاجتماع. علاوة على ارداف هذه الورقات نهج المستوى الكلّي في تحليل الجندر الذي خضع لهيمنة مستوى التحليل الجزئي والمستوى المتوسط.

تمّ إعداد هذه الورقات كثمرة للجدال الذي دار في مجلّة السياسة الاجتماعية[1] الصادرة سنة ٢٠٢٠ والذي تمحور حول كيفية تطوير نظريات أنواع أنظمة الجندر حتّى تتسنّى معالجةُ الأزمة الرّاهنة لتشمل وعلى نحو أكثر دقّة، الجنوب العالمي كما الشّمال العالمي. مع طرح الأسئلة التالية: كيف يتم التنظير لأثر الأزمات، لا سيما أزمة فيروس كورونا المستجد، في العلاقات بين الجنسين؟ وهل من تباين بين أنواع أنظمة الجندر العامة بين الجنسين في الجنوب العالمي مقارنة بالشمال العالمي؟ وكيف ترتبط الحداثة، أو بالأحرى الحداثات المتعدّدة المتشابكة بالجندر؟ وكيف يرتبط التحول العظيم إلى الحداثة بالجندر؟ وهو مسألة أساسية في الخلافات القائمة في النظرية الاجتماعية؟ وهل الأشكال المحليّة للعلاقات الاجتماعية متأصّلة بطبيعتها أم هي عرضية حديثة، أم هي سابقة للحداثة؟ وهل يحتلّ أهمّ تمييز في أنواع أنظمة الجندر حيّز التمييز بين الأشكال المحلية والعامة لأنظمة الجندر؟ وهل يمكن اعتبار التمييز بين أنواع الديمقراطية الاجتماعية والليبرالية الجديدة لنظام النوع السائد في الشمال العالمي أمرا قابلا للتطبيق بشكل عام؟ أم أن ثمّة تباينات مختلفة بين أنواع أنظمة الجندر العامّة في الجنوب العالمي؟

يواجه مفهوم أنظمة الجندر الحدّ التقليدي للجندر في نطاق الأسرة. إذ يتألّف نظام الجندر من مجالات مؤسسية متعدّدة في المجتمع. لكن تظلّ هذه الطائفة العريضة من المجالات موضع نقاش دائر: متضمّنة أحيانا الاقتصاد، والنظام السياسي، والمجتمع المدني، ومسألة العنف. بينما تتضمن مجالات أخرى أصعدة إضافية.

كما تتضمّن الورقات أسئلة حول كيفية معالجة مسألة العنف، المعترف بها على نطاق واسع باعتبارها مسألة ذات أهمية بالغة في العلاقات الجندرية عمليًا، لكن نادرًا ما يتمّ دمجها في النظرية السوسيولوجية الأساسية، وهل يمثّل العنف مجالا مؤسسيًا رابعا شأنه شأن الاقتصاد والنظام السياسي والمجتمع المدني؟ تقتضي مسألة وضع نظريات متصلة بالمسائل الجندرية على المستوى الكلّي إجابة على هذا السؤال. نلاحظ أنه كثيرا ما تشير النظريات إلى المستوى الكلّي بصفته اقتصادا سياسيا خاليا من المنظور الجندري. تتّخذ الأوراق هنا مواقف مختلفة إزاء هذا الجدل الدائر حول تنظير العنف: فبينما يدعو البعض إلى الإقرار بدلالة العنف للتفكير على المستوى الكلي حول الجندر العالمي من خلال تناول العنف كمجال مؤسسي رئيسي، يعتقد البعض الآخر في انتشار العنف عبر مجالات أخرى.

كما تواجه التطورات الجديدة في تنظيم الرعاية تحدّيات النظرية الاجتماعية التي دأبت تقليديا على تضييق الاقتصاد وإخضاعه لعوامل السّوق. إذ تعدّ أعمال الرعاية جزءا من الاقتصاد، سواء كانت تلك الأعمال بأجر أو غير مدفوعة الأجر. كما تشمل العلاقات الاجتماعية للاقتصاد الأحوال الشخصية والعلاقات الأسرية وكذلك العلاقات بين رأس المال والعمل.

وغالبًا ما توجد عدّة أنظمة سياسية ذات الصبغة الجندرية بشكل مختلف، تتعايش (وتتنافس) في نفس الإقليم: الدولة «الأمّة « أو الاتحاد الأوروبي (أو دولة مهيمنة أخرى)، أو المُنظمّات الدينيّة (مثال الكنيسة الكاثوليكية). أنظمة ذات الأعماق المختلفة للديمقراطية والمراعية للاعتبارات الجندرية. وعليه تكتسي الاختلافات في ميزان القوى بينهما صبغة جندرية.

يتم راهنا تشكيل العلاقات بين الجنسين وترتيبها في سياق تقتضي فيه سلاسل الرعاية العالمية ذات البعد الجندري تحليل المستوى الكلي فضلا عن المستويين المتوسط والجزئي. وهي تستوجب تحليل عملية تقاطع الرأسمالية مع أنواع أنظمة الجندر، وأنظمة الهجرة؛ وتحديدا التحديات الجندرية إزاء المنهجية ذات النزعة القومية (methodological nationalism). فلا وجود لمجتمع الدولة الوطنية محدّد تتواءم فيه جميع المجالات الاجتماعية. تتضمّن عملية إعادة تشكيل العلاقات بين الجنسين تلك أيضًا الأشكال المحلية (أشكال جديدة من توفير الرعاية، وأشكال جديدة من المشروع السياسي)، وقوى عالمية مهيمنة (أو تسعى لأن تكون كذلك) (الاتحاد الأوروبي، والصين، وكذلك الولايات المتحدة). تقدم الأوراق طرائق مختلفة للتفكير في مسارات أنظمة الجندر عبر الزمان والمكان، بصفتها أشكالا ذات نهج جندرية مختلفة لتنمية مؤتلفة وغير متكافئة.

ينطوي أحد أبرز التحديات الجوهرية التي تعالجها هذه الكوكبة من الورقات على ما إذا كان لأزمة كوفيد ١٩ دور في قيادة التغيُّرات داخل نظام الجندر. ثمّة أمراض ووفيات غير ضروريّة وتدهور تدريجي في جودة الديمقراطية يفضي إلى نزع التحوّل الديمقراطي من ناحية، تقابلها من الناحية الأخرى أشكال جديدة من التضامن والمشاريع التقدمية.

تبحث الورقات في مثل هذه المواضيع. وتستهلّ سيلفيا ويلبي Sylvia Walby بتوضيح كيف يمكن تنظير العنف باعتباره مجالا مؤسسيًا رابعا إضافة إلى كيفية انتشار أنواع مختلفة من أنظمة الجندر مع ضبط العنف وإدارته. أما كارين شاير Karen Shire فتتناول بالدّرس فشل السياسات الأسريّة المميزة للأنظمة التي تُدار

"يتحدى مفهوم نظام النوع الاجتماعي الاختزال التقليدي للجندر في الأسرة. يتكون نظام النوع الاجتماعي من مجالات مؤسسية متعددة عبر المجتمع"

حسب القوالب النمطية بين الجنسين في إحداث تغيير جذري ضمن التقسيم ذي البعد الجندري لأعمال الرعاية إلى نوع من التّحول لا هو بالليبيرالي ولا هو بالاجتماعي -الديمقراطي. أما في سياق تحديد معنى العائلة تدعو ميك فارلو Mieke Verloo بدلا من ذلك إلى وضع مفهوم يعنى بكيفية تنظيم المجتمع للأجساد والجندرية والقرابة العائلية. وتدرس فارلو تعارض التحوّل «المناهض للجندر» نحو اليمين مع نزع الطابع التقليدي عن العلاقات الحميمة كما شهدناها في الهجمات التي طالت الحقوق الإنجابية والاستقلال الذاتي الجنسيّ في المجر وبولندا. وفي ذات السياق، تتناول هايدي غوتفريد Heidi Gottfried وكارين شاير Karen Shire موضوع إعادة تشكيل العلاقات بين الجنسين من خلال تحليل إقليمي مقارن لمسارات التغيير في اليابان وألمانيا. أمّا فالنتين م. مقدم Valentine M. Moghadam فيجادل ارتهان فهم التراجع في العديد من المكتسبات التي حققتها النسوية في كلّ من إيران وتونس بعملية القيام، بالاستناد إلى نظرية المنظومات العالمية، بتفسير كيفية تأثر البلدان الواقعة في الهوامش بين الأطراف الاقتصادية وشبه الأطراف بالأزمات الاقتصادية وبالقوى المهيمنة. إذ يُعزى التراجع في حقوق المرأة في تونس إلى فرط تعرّض شبه الأطراف للأزمات الاقتصادية العالمية، بينما يعزى التراجع في مكتسبات المرأة في إيران إلى إلقاء اللوم على الجزاءات المفروضة عليها بقيادة الولايات المتحدة. تخصّ آسي كوكابيشا Ece Kocabıçak التغيرات التي شهدتها طبيعة الدولة الذكورية في تضاعيف نظام الجندر التركي بالتحليل. أمّا تحليل إيطاليا وإسبانيا الذي أجراه كلّ من ألبا ألونسو Alba Alonso، وروسيلا سيسيا Rossella Ciccia، وإيمانويلا لومباردو Emanuela Lombardo فيبرز أن جنوب أوروبا ليست منطقة موحدة، مع وجود تباينات عميقة في أنظمة الجندر في البلدين: تباينات ناجمة عن تفاعل الأنظمة السياسية والمجتمعات المدنية. تختتم دائرة الورقات بوضع روبرتا غيرينا Roberta Guerrina وهيذر ماكراي Heather MacRae، وأنيك ماسلوت Annick Masselot لنظرية تفيد بأنّ الاتحاد الأوروبي نظام جندري مميز إلّا أنّه فشل في تناول مسألة عدم المساواة بين الجنسين والتفاوتات المصنّفة عرقياً والناجمة عن مشروع السوق الموحدة، تفاوتات تفاقمت حدّتها بتعدد الأزمات القائمة. لعلّ أحدثها جائحة كوفيد ١٩. ■

توجّه كل المراسلات إلى سيلفيا ويلبي على البريد الإلكتروني <Sylvia.Walby@city.ac.uk>

[١] *Social Politics* مجلّة تسوية رائدة تنشر الأبحاث الأصلية و الرائدة في مجال السياسة الجندرية والسياسات في سياق عالمي. تهدف المجلة إلى الدفع بالمناقشات متعدّدة الاختصاصات والتحاليل التقاطعية والنهج الدولية. المترجمة.

> هل ترتسم ضروب جديدة لنظم الجندر؟

بقلم **سيلفيا ويلبي**، جامعة سيتي يونفيرسيتي لندن، المملكة المتحدة، المنسقة المشاركة للفريق المواضيعي (Thematic Group) المعني بالعنف والمجتمع في الجمعية الدّولية لعلم الاجتماع (TG 11) وعضو حالي و (رئيسة سابقة للجنة البحوث حول الاقتصاد والمجتمع(RC02) ولجنة البحث حول المرأة والجندر والمجتمع (RC32).

هناك ثلاث قضايا تحتاج إلى التساؤل والتحليل في ضوء الأنواع الناشئة لأنظمة النوع الاجتماعي: العنف وعدم المساواة في الرعاية ومفهوم الأزمة. (الصورة ١) المصدر: جون توهيغ / فليكر. (الصورة ٢) المصدر: جماليات الأزمة / فليكر. (الصورة ٣) المصدر: جماليات الأزمة / فليكر.

قضايا الجندر على الصعيد العالمي. تتناول هذه المجموعة من الورقات تفكيرا جديدا بشأن الجندر على المستوى الكلّي، واللّازم لتحليل المستوى العالمي. وتتضمّن في طيّاتها مناقشات حول الطريق المثلى لوضع نظريات ذات الصّلة بأنظمة الجندر. تكمن أهمّية هذه الورقات في إضافتها لعدسة متعدّدة الجوانب للتحليل الطبقي الذي ظلّ إلى حدّ الآن محور التركيز الرئيسي الذي اعتمده مستوى التحليل الكلي للعالمية في مجال علم الاجتماع. علاوة على ارداف هذه الورقات نهج المستوى الكلّي في تحليل الجندر الذي خضع لهيمنة مستوى التحليل الجزئي والمستوى المتوسط.

من المهمّ للعلاقات الجندرية وللمجتمع تحديد الضروب الناشئة لنظم الجندر وللمسارات التي تطورت من خلالها، كما تجادلنا أنا وزملائي في العدد الخاص من مجلّة السياسة الاجتماعية *Social Politics* الصادرة سنة ٢٠٢٠. فبينما انصبّ جلّ الاهتمام على أشكال أنظمة الجندر غير المتكافئة ومتعاظمة التباين، طرأت أيضا ممارسات قد تدلّ على نظم الجندر أقل تفاوتًا. لقد خضعت بعض المجتمعات (وليس كلّها) التي كانت تدفع نحو تفاقم ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين. إذ شملت تلك الضغوط جائحة كوفيد ١٩ وانسحاب المملكةِ المتحدةِ من الاتِّحادِ الأُورُوبِّيِّ أو اتفاقية بريكسيت، Brexit وترامب Trump، فضلاً عن الركود الاقتصادي. كذلك، وجدت أشكال الاستجابة الجماعية التي ساهمت في التقليص من أوجه اللامساواة بين الجنسين، بما في ذلك الأشكال القائمة على مستوى الدولة (مثال الصحّة العامة) وكذلك الأشكال غير القائمة على الدولة (مثال النّسوية). تثير هذه النماذج كلُّها قضايا العنف والرعاية والنّسوية وتقاطع الجندر والطبقة. وعليه، تثار تساؤلات في سياق المناقشات حول ضروب متنوّعة من نظم الجندر. ما التغيير الذي أحدثته تلك الضغوط والأزمات أو ما الذي أنارت بتوضيحها؟ وما هي الفروق الجديدة، إن وجدت، والتي نحتاج إلى تمييزها في تصنيف ضروب نظم الجندر حتى تشمل هذه التغيّرات؟ كيف يمكن إدراك وعلى نحو أفضل العمليات التي تؤدي إلى مسارات مختلفة من خلال مجالات الاقتصاد والنظام السياسي والمجتمع المدني والعنف؟ وأي أدلة ستلزم حتّى نضع نظرية للتغيّرات الجارية؟ وهل نكتفي بمفهوم الأزمة ونقطة التحول الحرجة، أم يقتضي الاختلاف الزمني والمكاني الذي ينطوي عليه وضع مفاهيم جديدة؟ يمكن في هذا السياق تحديد ثلاثة أسئلة رئيسية.

أوّلا: هل يفي مفهوم ‹‹النيو ليبيرالية» في تحليل التفاوتات المتفاقمة بالغرض؟ وكيف السبيل إلى تحديد المنعطفات اليمينية واتساع هوّة التفاوت والتنظير لها؟ وهل تشغل الحاجة هنا إلى مفاهيم مثل ‹‹الرجعيّة» و ‹‹الاستبداد» و ‹‹الفاشية» حيزاً هاماً؟ أمّا فيما يتعلّق بتفاقم ظاهرة العنف والتنظير له ضمن الأنواع المتعدّدة

>>

لنظم الجندر فهي مسائل تظهر على بساط البحث والجدال من جديد. وهل نحتاج إلى تحديد خصائص الدولة بوصفها استبدادية؟ وهل يمكن أن يظل هذا العنف المستوعب داخل مفهوم النيو ليبرالي قائما؟ هل يتطلّب صعود الميليشيات الخاصة العاملة بتواطؤ من الدولة مفهوم الفاشيّة كنقطة مرجعية سواء بدا النزاع المدعوم من المجتمع المدني وداخل الدولة كافياً لمنع تحقيق هذا الاحتمال أم لا؟ وإن تعلّق الأمر بجائحة كوفيد ١٩ -هل تقتضي محاولة إعادة هيكلة الاقتصاد السياسي للخدمات الصحية في اتجاه الشركات الخاصة الربحية تطبيقا لمفهوم النيو ليبرالية فحسب، أم أنها تقتضي نقاشا أكثر استفاضة حول تقاطع الجندر مع الطبقة؟

ثانيا: في تحليل الحدّ من فجوة عدم المساواة: هل تكفي الديمقراطية الاجتماعية لإدراك الممارسة الناشئة؟ وهل ثمّة أشكال جديدة لنظم الجندر الديمقراطية الاجتماعية والتي تُقيم علاقة بالدولة الوطنية متباينة مع شكل العلاقة التاريخية في دول الشمال؟ هل تبرز ضرورة تمييز المفاهيم بين الأشكال الديمقراطية الاجتماعية وهي النظام السياسي والدولة والأشكال غير التابعة للدولة (المشاعات، المجتمعات المحلّية، الأحياء، المحلّيات الخ...) التي تنخرط في أشكال مختلفة من العمل الجماعي والممارسات والخدمات التضامنية. وفي علاقة بجائحة كوفيد.

من جهة، تُبرز أزمة كوفيد مرة أخرى أهمية أشكال الديمقراطية الاجتماعية القائمة على الدولة في الدور المركزي الذي تقوم به الصحة العامة في الدولة في اخماد الفيروس. إلّا أنه وعلى مستوى الدولة المحلية، تدعو الحاجة إلى المعرفة وإلى العمل لنشر الاختبار الفعّال وتتبّع أثر الفيروس وتقديم الدعم لحالات العزل. تم تطبيق الفشل النسبي في التصدّي لانتقال الفيروس من خلال جهات الاتصال بالمصابين الاجتماعية والمنخرطة في تقديم الرعاية وتلقيها، سواء أَو لَيسَ هذا كانت هذه الرعاية غير مدفوعة الأجر أو التي يتم تحويلها إلى نقود لتحقيق الدخل، على الأقل في أوروبا. مما يشير إلى عدم اكتساب بعض الفروق في النقاشات القائمة على أساس الجندر حول الرعاية قدراً يُذكَر من الثِقَل في مسألة كوفيد ١٩. تثير هذه المسألة طيفا من الأسئلة وهي ما هي الآثار المترتبة على التدخلات النسوية في توفير الرعاية لنظام الجندر؟ كيف يمكننا تنظير الممارسات الناشئة في علاقات الرعاية؟ وكيف سيبدو تنظير المكانية وتوسيع نطاق النظم الجندرية في أنظمة الجندر؟

ثالثا، فيما يتعلّق بالأزمة: هل تكفي دراسة النماذج الوصفية لنتائج الأزمة (التعافي، التكثيف، التحوّلات، أو الكوارث)؟ وهل يعدّ تحديد مفهوم اللّحظة الحاسمة بصفتها نقطة تحوّل محتملة أمرا مقنعا؟ كيف السبيل لإدراك أثر النسوية المتفاوت؟ يتمّ تحديد مفهوم نقطة التحوّل الحاسمة أو «لحظة التحوّل» نحو نموذج مرهون بالمسار التاريخي باعتباره «حدثا» استنادا إلى كونه وجيزا ومنحصرا في مدة مؤقتة مع مكانيّة مركّزة. ويبدو استخدام الصيغ البديلة التي توفّر مزيدًا من التمايز ممكنا. نسوق ثلاث صيغ بديلة وهي «التّتالي» أو «السلسلة التعاقبية». وصيغة «التحفيز» و «التموّج». ثمّة في مفهوم السلسلة التعاقبية إشارة إلى سلسلة من نقاط الأزمة التي قد تمرّ أو لا تنتشر فيها الأزمة عبر النظم الاجتماعية للمجتمع. نبيّن هنا أنّه تم استخدام هذه الصيغة في مواجهة الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٨ وكذلك خلال أزمة كوفيد ١٩ لسنة ٢٠٢٠-٢٠٢١. أمّا في بيان مفهوم التحفيز، ثمّة إشارة إلى مدّة زمنية أطول نسبيّا ممّا ينطوي عليه مفهوم الحدث عادة وهو مفهوم يتضمّن في تضاعيفه فكرة التسريع المقترنة بمفاهيم اللّولب. بالإضافة إلى التدرج والتعاقب. تجدر الإشارة إلى أنه تمّ تطبيق مثل هذه الفكرة في منتصف القرن العشرين في بلدان الشمال سعيا إلى التقاط تطور أشكال الديمقراطية الاجتماعية لنظام الجندر العام. تكمن في صيغة «التموّج» قوة ديناميكية للتغيير (مثال، النسوية العالمية) مؤثرة في أشكال مؤسسية أكثر استقرارًا، حيث تقوم النتيجة على التفاعل فيما بينها، بالاستفادة من مفهوم «دورات إعادة الهيكلة» الذي يوفّر فروقا دقيقة مكانيّة وزمانية مطوّرة للتغيّرات.

توفّر المسائل الثلاث التي حظيت بالبيان أعلاه فرصة المشاركة في الجدال الدائر حول الضروب المتنوّعة لنظم الجندر في اصدار السياسة الاجتماعية Social Politics لسنة ٢٠٢٠ والبحث في التطوّرات المجتمعية المعاصرة. ■

توجّه كل المراسلات إلى سيلفيا ويلبي على البريد الإلكتروني <Sylvia.Walby@city.ac.uk>

> الكلّ في الأسرة: نظم الجندر المحافظة

بقلم **كارين شاير**، جامعة دويسبورغ-إيسن-ألمانيا، ونائب رئيس لجنة البحوث حول الاقتصاد والمجتمع التابعة للجمعية الدّولية لعلم الاجتماع (RC32).

من الذي عليه واجب الرعاية ، عندما تمت صياغة مسألة الحد من عبء رعاية المرأة كسياسة عائلية ، ودعم المرأة في الأسرة لتمكين توازن أفضل بين العمل والأسرة؟ المصدر: نيك يونغسون / المشاع الإبداعي.

تتوخّى نظرية نظام الجندر من أجل تطوير النظم الجندرية العامة نوعين اثنين من المسارات ذي النموذج المثالي. يتمثّل الأوّل في مسار نيو ليبيرالي تتمتّع فيه المرأة بضمان اكتساب مكانة على قدم المساواة مع الرجل في النّفاذ إلى الأسواق التنافسية والاستفادة منها بشكل متساو. يهمّ أن نقف على فكرة تفيد أنّ هذا المسار يتغافل تماما عن سبل التوزيع الجندريّ للعمل غير المدفوع الأجر الذي تواجهه المرأة وكيف يضرّ هذا التغافل التمييز بين الجنسين في العمل ويعرقل قدرتها. تحدد المسارات الديمقراطية الاجتماعية المساواة بين الجنسين كهدف لجميع السياسات التي ترسمها، وممّا يتسم بأهمية فائقة، سياسات الرعاية وغيرها من أشكال الحماية الاجتماعية التي تكافئ حماية العمالة وتضمن مشاركة المرأة على قدم المساواة في القيادة السياسية والاقتصادية.

من حيث الحالات الواقعية، تعدّ الولايات المتحدة الأقرب إلى نظام الجندر النيو ليبرالي، أمّا السّويد فهي تحاذي المثل الأعلى الديمقراطي الاجتماعي. وتتشابه كلتا الحالتين في جانب آخر – حيث يمثّل تطوير أنظمة الجندر في كل منهما جزء لا يتجزأ من مسارات التحديث الديمقراطية. ففي بيان مساهمتي في العدد الخاص من مجلّة السياسة الاجتماعية (٢٠٢٠) حول الضروب المتنوّعة لأنظمة الجندر، بحثت أنا وكوميكو نيميتو Kumiko Nemoto تجاهل الأنواع المثالية القائمة على التجارب التاريخية للتحديث الديمقراطي لخصوصيات البلدان التي تشهد عمليات تحديث استبدادية. كما وضّحنا في تحليلنا للتأسيس التاريخي لأنظمة الجندر في تناولنا لاثنتين من الحالات ذات الصلة بالتحديث الاستبدادي - ألمانيا واليابان -أهمّية قوانين الأسرة بوصفها أساسية في إخضاع النساء داخل الأسر المعيشية ذات الذكر المعيل وفي إنشاء وحدة الأسرة – بصفتها مؤسسة اجتماعية عامة لتكريس خدمة المصالح القومية والعسكرية. تضمّن ذات العدد الخاص من مجلّة السياسة الاجتماعية عرضا لحجج مماثلة تناولت التضمين القانوني للتسلسل الهرمي الجندري داخل الأسرة. إضافة إلى مناقشات حالات أخرى من التحديث الاستبدادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ورقة مقدّم) وتركيا (ورقة كوجابيشاك) وإسبانيا (ورقة ألونسو ولومباردو).

> السياسات الأسرية في ألمانيا واليابان

أدت الإصلاحات التي طالت قوانين الأسرة في كلّ من ألمانيا واليابان أثناء التحوّل الديمقراطي عقب الهزيمة العسكرية والاحتلال الأجنبي سنة ١٩٤٥ إلى إنشاء أنظمة جندرية محلّية قامت إلى حدّ كبير على النموذج النيوليبرالي للسّوق في الولايات المتحدة، ولكن ليس بشكل كامل.

أعيد تشكيل التسلسلات الهرمية بين الجنسين في تضاعيف الأسرة المعيشية، بوصفها وحدة فرعية للأمّة، في مجال السياسة المتعلّقة بالرعاية والتوظيف، فيما أطلق عليه الدّارسون والأخصائيون في الجندر نموذج الذكر المعيل. كما حققت الحركة النسوية من الموجة الثانية في سبعينيات القرن الماضي إصلاحًا شمل العديد من مخلّفات تكوين الأسرة المحافظة. نسوق مثال الاصلاحات التي شملت قانون الميراث والطلاق. ومع ذلك، لم يطرأ أي اصلاح على ملامح مسؤولية الأسرة المعيشية في الرعاية وتقديم الدّعم الضريبي وتعزيز سياسة الحماية الاجتماعية للأسرة القائمة على نموذج الذكر المعيل. وعلى الرغم نزع تلك الأنظمة الجندرية لجُبّة استبدادية، إلا أنها ظلت ملتحفة بجبّة الرجعية حتى حلول العقد الأوّل من الألفية الثالثة، حين بدأت مسألة التقدم فائق السرعة بالعمر وانخفاض الخصوبة تثير القلق، إضافة إلى

انحدار نسبة الامدادات في العمالة مع السياسات السياسية المحافظة مع القوى الاجتماعية والديمقراطية الليبرالية لإصلاح التنظيم الاجتماعي للرعاية وتحسين معدلات توظيف النساء.

لكن لم يكن نظام الجندر الديمقراطي السويدي نموذجًا لهذه الإصلاحات. ولا يمكن له أن يكون حسب قولي. وكما الحال في العديد من البلدان الأوروبية القارية، يتم تمويل الرعاية الاجتماعية في ألمانيا واليابان من خلال اقتطاعات الدّخل من التأمين الاجتماعي. كما يتمّ توسيع نطاق الحماية المقدّمة ليشمل أفراد الأسرة المعالين. فمن نافلة القول إذن أن تظلّ مجموعة تدابير الرعاية تلك عاملا يجعل من المرأة في إطار إدارة الأسرة جاهزة لتحمّل مسؤولة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. كما تجعل هذه المجموعة من الرعاية الحل السويدي المعتمد في مجال التمويل الضريبي والمرافق العامة حلًا غير مجدٍ سياسيا ولم يدر عوائد اجتماعية تذكر.. فبدلاً من ذلك، تمت صياغة مسألة الحدّ من عبء الرعاية التي يقع على عاتق المرأة في إطار السياسة المعنية بالأسرة، ودعم المرأة داخل الأسرة ومنحها فرصا أفضل لتحقيق التوازن في الحياة الأسرية. لقد تدخّلت سياسة الأسرة في كلا البلدين في إعادة التنظيم الاجتماعي من أجل دعم برامج رعاية الأطفال والمسنين. لكن، لم تقم سياسة الأسرة لا في ألمانيا ولا في اليابان بإضفاء الطابع الاجتماعي على الرعاية الاجتماعية كما هو الحال في السويد، أو لم تربك في أيّ من الأحوال التقسيم الجندري لعمل الرعاية غير مدفوع الأجر.

من هذا المنطق يثار سؤال حول مدى الإنجازات التي حققتها السياسة المتّبعة في مجال الأسرة؟ يصبح المنطق الجندري للسياسة المتعلقة بالأسرة واضحًا حين ينصبّ التركيز على أشد أشكال الرّعاية حدّة – رعاية الأطفال الرضع وكبار السّن الذين لم يعودوا قادرين على العيش بمفردهم والاعتماد على أنفسهم. وعليه، أبقت السياسات الأسرية في كل من ألمانيا واليابان على شكليْ الرعاية كلاهما في إطار الكلّ داخل الأسرة.

لم يكتب لبرامج توسيع نطاق رعاية الأطفال المبكرة النجاح ليشمل تغطية غالبية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة وسنتين. ففي ألمانيا حيث أدت ضغوط الاتحاد الأوروبي إلى وضع إصلاحات، تم تحقيق التوسع البطيء في مجال الرعاية لهذه الفئة العمرية (لتبلغ نسبة تغطيتها ٣٤ في المائة) من خلال اتخاذ تدابير لتوسيع توفير الرعاية تضطلع به «الأمهات النهاريات». ممّا أسهم في تعزيز دور المرأة - وإن كان ذلك في أسر أُخَر- في توفير رعاية الأطفال. ويُسمح للنساء في اليابان الآن بتمديد إجازة الأمومة لأكثر من سنة واحدة إن بقين على قائمة الانتظار للحصول على مكان في مرفق رعاية الأطفال.

أمّا فيما يتعلّق برعاية المسنين، تجدر الإشارة إلى استحداث كلا البلدين لإطار تأمين الرعاية طويلة الأجل منذ أكثر من ٢٠سنة. ومع ذلك، قصرت الأسواق الجديدة التي تمّ إنشاؤها لخدمات رعاية المسنين عن بلوغ الهدف حيث انحصرت في تكملة الرعاية التي يقدمها أفراد الأسرة بدلاً من مؤالفتها اجتماعيا (socializing care). كما يشير دعم الدولة لتوسيع خدمات السوق الخاصة، بدلاً من المؤالفة الاجتماعية للرعاية، إلى بروز مسار تغيير نيو ليبرالي في العلاقات بين الجنسين.

> السعي إلى بديل ديمقراطي اجتماعي عملي

ألا يوجد بديل لنظام جندري عام قائم على النيو ليبيرالية؟ يخصّ البحث عن الإجابة عن هذا السؤال البدائل للشكل الذي تقوم عليه النظم الجندرية الديمقراطية الاجتماعية السويدية. تعدّ نقطة الانطلاق في هذا البحث بيّنةً: إزالة المنظور التقليدي للأسرة الزواجية/البيولوجية وتآكلها بوصفها الخلية الأساسية في الرعاية الاجتماعية. وذلك من خلال إعادة تنظيم العلاقات الحميمية وبناء اقتصاد أخلاقي جديد خاص بالرعاية يسترشد بهدف المساواة بين الجنسين.

ففي ألمانيا واليابان، وبالعودة إلى التجارب المعتمدة في إعادة تنظيم العلاقات الحميمة في سياق الحركات الطلابية والنسوية لسنة ١٩٦٨، تشير الدلائل على الاستحواذ الإبداعي على الإعانات الحكومية وأقساط التأمين بهدف إنشاء أشكال بديلة لرعاية الأطفال والمسنين خارج إطار الأسرة. نسوق مثال تعاونيات الأمهات في النهار، في ألمانيا بالإضافة إلى رعاية الأب في النهار في أبنية مستأجرة، وأمثلة لحالات عيش مشترك لكبار السنّ حيث يقوم كبار السّن بتجميع أقساط التأمين الخاصة بهم لتوظيف مقدمي الرعاية الخاصة بهم. أمّا في اليابان، فقد برزت منظمات غير ربحية تتولّاها النساء وتعنى بتوفير رعاية عالية الجودة وعملًا لائقًا للنساء مدفوع الأجر، كما تزايدت نسبة الرجال كمقدمي رعاية. وقد باتت هذه المنظّمات بادية للعيان تماما وعلى نحو متنامي في مجال رعاية المسنّين، ولكن أيضًا في رعاية الطفولة المبكرة.

من المرجح أن يبدأ البحث عن بديل ديمقراطي اجتماعي عملي لتحديث العلاقات بين الجنسين في تعاريف أنظمة الجندر المحافظة بنهاية شكل الأسرة كما نعرفه. ■

توجّه كل المراسلات إلى كارين شاير على البريد الإلكتروني <Karen.shire@uni-due.de>

> هل بالإمكان رؤية تحوّل في نظام الجندر في أوروبا؟

بقلم: **ميك فارلو**، جامعة رادبود، هولندا

أصبح هاشتاغ # piekłokobiet (الجحيم للنساء) رمزًا للاحتجاج على القوانين الجديدة التي تقيد الوصول إلى الإجهاض في بولندا. المصدر: LukaszKatlewa / ويكيميديا كومنز.

شهدت العشرية الأخيرة تسارعا في وتيرة الحملات المناهضة للجندر تمدّد عبر أوروبّا مساهمة بذلك في ارتفاع عدد الأطراف الفاعلة المعنية متجلّيا في طائفة من القضايا التي تعدّ جوهريّة في مستقبلات النسوية. كما تشهد هذه العشرية تحوّلا مثيرا للقلق من الاستراتيجيات التفاعلية إلى اعتماد استراتيجيات استباقية.

يمكن رصد تلك الحملات في استهدافها لمجموعة محدّدة من القضايا النّسَوية، لا سيما تلك التي منحتها الحركة النسوية الراديكالية للمشروع النّسوي في سبعينيات القرن الماضي أولوية: يقوم المشروع في نزع الطابع الجوهري عن الجنس والنوع مؤكّدا على الاستقلال الذاتي الجسدي والجنسي، والحقوق الإنجابية، والمعيارية غير المتجانسة (heteronormativity). يتنزّل هذا كلّه في سياق تنامي الاستبداد الذي تمدّد في جميع أنحاء أوروبا. يجدر الثّناء على الكتاب الجديد من تأليف أغنياشكا غراف Agnieszka Graff وأليزبيتا كورولشكوك Elżbieta Korolczuk الذي يناقش مناهضة السياسة الجندرية في الحركة الشعبوية في تحليله الرائع لمثل هذه الظاهرة. أتناول بالدّرس في هذه الورقة مدى إشارة هذه الهجمات التي طالت الجندر وتدليلها على التغيّر الجاري في نظام الجندر في أوروبا متسائلة هل تتطلّب تلك الهجمات امتدادًا لنظرية تعنَى بالنظام الجندري.

تعدّ النظم الجندرية وفق نظرية ويلبي Walby المتعلّقة بالنظم الجندرية منظومات تفاوتات معقّدة ومتميّزة في كيفية تأثير التشكيلات المحدّدة لنظام الحكم والاقتصاد والمجالات التابعة للمجتمع المدني في عدم المساواة بين الجنسين. تميّز ويلبي بين الأنظمة الجندرية المحليّة والعامّة. وتميّز بين الأشكال النيو ليبيرالية والأشكال الديمقراطية الاجتماعية في تضاعيف الأنظمة الجندرية العامّة.

يقوم التمييز بين أنظمة الجندر المحليّة والعامّة على الاختلافات في النظام السياسي: إذ يتّسم نظام الحكم في أنظمة الجندر المحلية بضعف الدولة وبالدور القوي الذي تقوم به الأنظمة البطريركية الذكورية التي تحتضها الأسر وشبكات القرابة العائلية، بينما يتميّز نظام الحكم بالدولة القوية في أنظمة الجندر العامة.

يرفق ذلك القيام بتمييز إضافي بين نظاميْ الجندر العامين القائمين على فكرة تتمحور حول كيفية تنظيم الدولة أو مؤسساتها للتفاوتات الطبقية. تمنح مؤسسات الدّولة في حالة نظام الجندر النيو ليبيرالي العام السوق أكبر حيز ممكن وبالتالي تتيح

>>

للنظام الرأسمالي تنظيم الاقتصاد مما يفضي إلى حالة اللامساواة الطبقية المتينة وإلى تشكيل أوجه تفاوتات جندرية تتقاطع معها.

تم إرساء نظام الجندر الديمقراطي الاجتماعي العام للتخفيف من أسوأ التجاوزات التي تحدثها التفاوتات الطبقية الرأسمالية، الموجّهة نحو تحقيق حد أساسي أدنى معين من تكافؤ الفرص. وتعتبر أوجه عدم المساواة بين الجنسين، لا سيما تلك المتصلة بالعمل والرعاية جزءا من هذا التخفيف.

كما يقوم هذا التمييز في أنظمة الجندر بالأساس على مجالات النظام السياسي والاقتصاد. لكن ستضطرّ نظرية نظام الجندر إلى ايلاء تشابك أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتفاوت الجنسي اهتماما أكبر حتى ندرك سرّ الحملات المناهضة للجندر والتحولات الجندرية الناشئة المتّصلة بها، أعتقد أنه من الممكن والضروري تعديل نظرية نظام الجندر من خلال إضافة خط تفكير آخر يتكون من جميع المؤسسات في المجتمع ويتولّى تنظيم الأجساد والجنوسة والنسب.

تقترن الحجج التي أعرضُها بأربعة انتقادات طالت نظرية الجندر (انظر العدد الخاص من السياسة الاجتماعية سنة ٢٠٢٠ والذي تناول أنظمة الجندري بالدّرس) مركّزة على الحاجة إلى إيلاء «الأسرة» حيّزا في الإطار الذي أوردتْهُ ويلبي عارضة في الآونة عينها طرقا متعدّدة للقيام بذلك.

> الأسرة بوصفها مجالا في نظرية الجندر- الإمكانيات والحدود

تبيّن فالنتين م. مقدّم اثنين من أنظمة الجندر العام وهما النظام النيو بطريركي مقابل النظام النقابوي المحافظ. يعدّ نظام الجندر النيو بطريركي نظاما أسريّا تضبطه الدولة من خلال قانون الأسرة المحافظ وهو يقترن بشكل من الرأسمالية التي تحدّ من المشاركة الاقتصادية للمرأة ويقترن بالقيود المفروضة على المجتمع المدني والتي تعوق مجال التنظّم المستدام للمرأة، إضافة إلى التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة غير الوافية أو المنعدمة. يُبرز النظام المحافظ - النقابوي الناشئ حركات نسوية قوية، وإمكانية ابراز دور المرأة في المهن، وقانون الأحوال الشخصية المعدّل. وتؤكّد ويلبي على ابراز الحاجة الملحّة إلى إضافة الأسرة باعتبارها مجالا وذلك إدراكا منها أنّ قوانين الأحوال الشخصية والإصلاحات تعدّ مؤسسات جوهرية لكيفية بروز هذه أنظمة الجندر تلك وتحوّلها. من المهمّ الإشارة إلى ايلاء ويلبي اهتماماً بمختلف المواقف غير الديمقراطية أو الأقل ديمقراطية في النظام السياسي وفي المجتمع المدني.

تؤكّد كارين شاير Karen Shire كيميكو نيموتو Kimiko Nemoto اللتان ترسمان تمييزًا قائما على الطبيعة الديمقراطية أو الاستبدادية للنظام السياسي وعلى الدور المهم للسياسات المتعلّقة بالأسرة. كما تعاينان مسألة تشكيل الأنظمة القائمة على الجندر المحافظ للمجال المحلّي باعتباره مجالا عامّا وتحوّلها من خلال السياسات المتعلّقة بالأحوال الشخصية والتي تعزز بدورها التقسيم الجندري للعمل البعيد كلّ البعد عن البعد النيو ليبرالي والديمقراطي والاجتماعي.

كما تُوَلّف هذه السياسات المتعلّقة بالأسرة بين دعم عمل المرأة وبين تحسين معدلات الخصوبة. تُبرزُ شاير ونيموتو في هذا السياق امكانية تحديث أنظمة الجندر المحلية بطريقة غير ليبرالية ومحافظة حيث تتضمن لا فقط تنظيم العمل والرعاية بل تنطوي كذلك على قدرة التحكّم في خصوبة المرأة وضبطها. وأُسوَةً بِ فالنتين م. مقدّم، فإنهما تميزان بين أنظمة الجندر معتمدتين على بعد الديمقراطية مقابل الاستبداد: أنظمة مقترنة بمسارات تغيّر مختلفة للتغيير: وهي مسارات من القمة إلى القاعدة في الأنظمة الاستبدادية، ومسارات من القاعدة إلى القمة في الأنظمة الديمقراطية.

وعلى نحو مماثل تدعو إيجي كوجابيشاك إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بأهمية الأسرة أثناء عمليّة التحول من نظام أسري إلى نظام جندري عامّ، وذلك من خلال التجريد من الحيازة المراعية للاعتبارات الجندرية الرامية إلى الحفاظ على الاستغلال الذكوري للعمالة داخل الأسرة. تبيّن كوجايشاك نظامًا بطريركيا أسريا حديثًا يقوم بضبط استبعاد المرأة من العمل المدفوع الأجر، بالإضافة إلى نزع الحيازة وزيادة التبعية للأجور، وهكذا وبالتالي الحفاظ على الاستغلال البطريركي للعمل.

تدرك إيمانويلا لومباردو Emanuela Lombardo وألبا ألونسو Alba Alonso أيضًا ضرورة وضع خط تفكير نظرا للأهمّية الجوهرية التي تتّسم بها النضالات الجنسية والإنجابية في إسبانيا في إدراك ديناميات نظام الجندر. تكمن هذه النضالات في صميم الحملات المناهضة للجندر وتحول دون تحقيق المزيد في تحوّل أنظمة الجندر بِتَوجه أمْيَلَ إلى النسوية. ويمكن أن تأخذ هذه الصراعات منحى التراجع في المكاسب التي حققتها المرأة في الماضي القريب.

يسعى كلّ هؤلاء المؤلّفين إلى ملاءمة قضايا «الأسرة» واحتوائها ضمن المجالات الأربعة الراهنة التي عرضتها ويلبي. إلا أنهم يصطدمون بمشكلات جرّاء تمركز الأسرة وبشكل رئيسي في قلب التقسيم المتعلّق بالرعاية والعمل. بينما لا يفي بتغطية تلك الأبعاد التي تنطوي عليها التفاوتات الجندرية المتأصلة في كيفية تنظيم المجتمع للأجساد والجنوسة والنسب.

في بيان إجمال القول، يظلّ الربط الواضح حاليا لضروب مختلفة من أنظمة الجندر على نحو الربط بين أنظمة الجندر النيو ليبرالية والديمقراطية الاجتماعية العامة، غير كافية في عملية السيطرة على الحملات الحالية المناهضة للجندر وما ينتج عنها من تحول إلى أشكال العلاقات الجندرية أقل تقدمية. تجدر الإشارة إلى حدوث مثل هذا التحوّل بالفعل في كلّ من بولندا والمجر، من خلال فرض القيود على الاستقلالية الإنجابية والجنسية ومنع الحقوق الجنسية من أجل بناء العلاقات والأسرة. وهو تحوّل يتمدّد ويسري سريان النار في الهشيم في البلدان الأخرى ويحظى بدعم مجموعة واسعة من الفاعلين السياسيين. كما ثمّة تحالف متين يربط بين الجهات الدينية الأرثوذكسية واليمينية المتطرفة التي تضغط لتحقيق هذا التحوّل. لسائل أن يسأل هل يمثّل هذا شكلا عامّا حديثا من النظام البطريركي الجديد؟

يعتبر هذا التحوّل تحولا خطيرا في نظام الجندر، إلّا أنه سيتعرّى ويتجلّى بكل قبحه فقط حين نحدّد خطّ تفكير جديد وشامل يتمحور حول الجسد والجنوسة والنسب. ■

توّجه كل المراسلات إلى ميك فارلو على البريد الالكتروني <mieke.verloo@ru.nl>

> أنظمة الجندر العامّة:
تلاقي مجالات الاختلاف

بقلم: **هايدي غوتفريد**، جامعة واين الحكومية، الولايات المتّحدة، عضو الهيئة التنفيذية للجان البحث التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع المعنية بالاقتصاد والمجتمع (RC02) و لجنة البحوث المعنية بالحركات العمّالية (RC44) و لجنة المرأة والجندر و المجتمع (RC32) و**كارين شاير**، جامعة دويسبورغ–إيسن (ألمانيا، ونائب رئيس لجنة البحوث حول الاقتصاد والمجتمع التابعة للجمعية الدّولية لعلم الاجتماع (RC02).

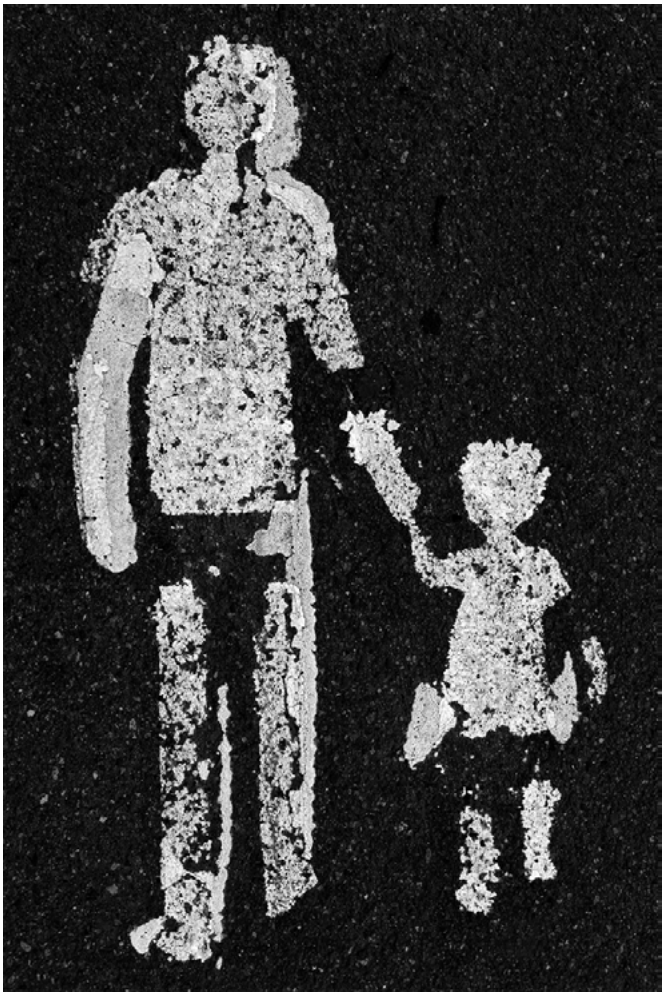

على الرغم من أن إعادة التنظيم الإقليمية للتكاثر في اليابان وألمانيا تختلف من نواحٍ مهمة ، يلعب المهاجرون دورًا مهمًا في ترتيبات أعمال الرعاية في كلتا الدولتين. المصدر: بيكا نيكروس / فليكر

حققت المرأة تقدّما ملحوظا في قطاع التعليم العالي عقب المعجزات في تحقيق معدّلات نموّ مرتفعة وازدهار اقتصادي في ألمانيا واليابان. لكن ظلّت التغيرات في أنماط توظيفهن محدودة يتخلّلها ارتفاع نسبة العمل غير المتفرغ بين الأمّهات العاملات، يرفقه استدامة الفجوات العميقة في الأجور بين الجنسين وتَواصلُ عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تؤدّيها النساء. وزاد هذا النمط تفاقما أثناء الجائحة. أدت المبادرات في مجال السياسة الأخيرة الرامية إلى تنظيم الرعاية إلى «تباينات متقاربة» بين أنظمة الجندر المعاصرة في عالم منشغل بإعادة تشكيل الانتاج الاجتماعي على نطاق عالمي، بينما يخلق في الآونة عينها انقسامات جديدة فيما بين النساء تتعلّق بعملية تحوّل التقسيم الجندري للعمل المتعلّق بالإنتاج [1]. يؤدي الطلب المتنامي على العمالة المهاجرة ذات الأجور المتدنّية، وخاصة في البلدان التي تشهد شيخوخة سريعة، إلى تكامل إقليمي وعالمي أمتَ للاقتصادات الاجتماعية والسياسية بالتزامن مع تقاطعات أكثر صرامة في التفاوتات الطبقية وفي النوع والعرق/المواطنة.

> إعادة هيكلة أعمال الرعاية

تواصل ألمانيا واليابان في وضع رعاية الرُّضَّع والأطفال، في المقام الأول، داخل الأسرة المعيشية الخاصة، لقد عجزت الإصلاحات في توسيع مرافق رعاية الرضّع على نحو ملائم. لقد أدى انخفاض معدّلات الخصوبة في كلا البلدين، وهي وظيفة تتعلق جزئياً بنظام التوظيف المُحْكم الحبك القائم على الذكر المعيل، إلى تحولات سريعة في عدد الساكنة المتهرّمة، صاحَبَتْها زيادة الطلب على توفير الرعاية للمسنّين. تتمثّل أحدث الإضافات إلى السياسات الاجتماعية في كلا البلدين في خطط التأمين طويلة الأجل، والتي تغيّر بشكل جليّ وبأسلوب مشابهة إلى حد كبير موضع رعاية المسنين تحت مظلّة الأسرة المعيشية الخاصة. كما يساهم التمويل الجزئي لتلك الرعاية من خلال أقساط التأمين في كلا البلدين في تشجيع التوسّع في خدمات الرعاية القائمة على شكل عمالة متدنّية الأجر وشبه متخصصة.

لقد باتت رعاية الأطفال وإلى حد كبير أكثر تعميما (socialized) في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وذلك استجابة إلى الضغوط التي تمارسها استراتيجية التوظيف الأوروبية وأهدافها الجندرية. شمل ذلك على الأقل الأطفال ذوي الثلاث سنوات فما فوق. ومع ذلك، ظلّت رعاية الأطفال دون سن الثالثة في الغالب شأنا عائليا. بيد أنّه وفي غياب تغييرات واضحة في سلوك الرجال إزاء العمل المنزلي تُغذي المحاولات داخل الاتحاد الأوروبي لتحويل المزيد من عمل النساء المنزلي غير مدفوع الأجر إلى خدمات سوق مدفوعة الأجر. وعلاوة على ذلك، وبغض النظر عن كون نظام الجندر ديمقراطيًا اجتماعيًا بشكل مميز أو عدمه، تُحال نسبة كبيرة من العمالة المنزلية وأعمال الرعاية مدفوعة الأجر إلى المهاجرات في ظلّ ظروف عمل متدنية الأجر ومحفوفة بالمخاطر دون منازع. تؤثر الفجوة في هذا السياق في ظروف عمل

المرأة، ناهيك عن الفجوة الواضحة بين عمل النساء المواطنات وغير المواطنات، حيث تتلاقى على طول المسار أنواع مختلفة من أنظمة الجندر. ترمي سياسات إعادة تنظيم الانتاج الاجتماعي المقترن بخروج المرأة من الفضاء المنزلي للنفاذ إلى وظائف مدفوعة الأجر وبأعداد أكبر، إلى جانب السياسات المتعلّقة بالأسرة (مثال الإعفاءات الضريبية لتوظيف العمالة المنزلية) إلى تعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة بوصفها استراتيجية لتحقيق النمو الوطني في سياق التغيرات الدّيموغرافية. وعليه، فإن استراتيجيات النموّ مرتبطة بشكل أكثر إحكامًا أكثر من أيّ وقت مضى بتكامل إقليمي فوق وطني لعمليّة التكاثر.

> التباينات الإقليمية

تختلف عملية إعادة التنظيم الإقليمي للتكاثر، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في حالة اليابان، وفي الاتحاد الأوروبي في حالة ألمانيا، في جوانب مهمة. إذ أدت حرية الخدمات وحرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء بنى تحتية للتجارة وتحرير حركة اليد العاملة تحريرا كلّيا، إلا أن الأدلة التي تفيد بالدور المهمّ الذي أدّته الهجرة من أوروبا الشرقية في قطاع الرعاية الألماني قبل أن يصبح ذلك ممكنا لمواطني الدول الأعضاء الجدد للعمل بشكل قانوني في ألمانيا، تبرز وجود مكافئ وظيفي وليس مجرّد اختلافات جوهرية.

ولتشجيع انتقال العمالة الماهرة فيما بين الدول الأعضاء، تباشر رابطة بلدان جنوب شرق آسيا -دول الآسيان (ASEAN) إزالة الحواجز في بعض قطاعات التنقّل، رغم اعتماد المنطقة لنظام عمل يختلف عن النظام المعتمد في الاتحاد الأوروبي. اعتمدت اليابان على الاتفاقات الثنائية لإحداث ديناميكية مماثلة لإنتاج العمل المتعلّق بالإنتاج والذي أعيد ترتيبه. وأوجدت بذلك ممرات جديدة لتنقل العمالة في مجال الرعاية من خلال إعداد الاتفاقيات التجارية، في لغة الشراكات الاقتصادية. في الواقع، مثّل العمل في مجال الرعاية الهدف الرئيسي لبنود الهجرة في هذه الاتفاقات. وفي عملية كسب غير مشروع تستغلّ أبرز بلدان المصدر مثال الفلبين، وإندونيسيا، وفيتنام، الروابط الإقليمية السابقة بناءً على تاريخ الاستعمار الياباني وعلى النفوذ السياسي لليابان بوصفها الدولة المانحة الرئيسية في المنطقة، إضافة إلى مكانتها كأكبر مستثمر أجنبي.

وخلافًا لألمانيا، شرعت اليابان في نهج حذر لتوسيع عدد عمال الرعاية المهاجرين من خلال التفاوض بشأن الاتفاقات الثنائية وتنويع تصنيف أعمال الرعاية باعتبارهم عمّال مهرة أو غير مهرة. لكن عجزت إستراتيجيتها لاستيراد العمالة في سدّ النقص الدائم في اليد العاملة في مجال الرعاية، والواقع أن تلك الثغرات تعود جزئيًا إلى القيود الصارمة المفروضة على الهجرة وإلى العقبات الكبيرة التي تحول دون حصول المهاجرين على ترخيص عمل، إضافة إلى القيود المفروضة على مسارات الحصول على الجنسية مما يقلّص من تدفق العمالة المهاجرة إلى اليابان.

وانتهاجا لقواعد اللعبة القديمة، أقحمت الدولة اليابانية نفسها في مركز الوساطة، حيث تنصّبت ليس فقط كعميل في وضع قواعد التفاوض على الاتفاقيات الثنائية وضبطها ولكن أيضًا بوصفها تؤدّي دور الوسيط في سوق العمل وذلك بإدارتها لحركة العمالة من البلدان الأخرى في المنطقة. لا مندوحة إذن أنّ التنقل الحرّ في الاتحاد الأوروبي يُيَسر من عملية التدفقات عبر الحدود من البلدان المتاخمة لألمانيا. وتعني القيود المبكرة دخول مهاجرين ممارسين لأعمال الرعاية إلى ألمانيا إما كعاملين لحسابهم الخاص (بموجب حرية الخدمات في الاتحاد الأوروبي) أو كعمال غير مسجلين. إذ يُسمح للمهاجرين في هذه المرحلة المبكرة بالعمل لدى أسر معيشية خاصة، إما دون تغطية لمعايير العمالة (إن كانوا يعملون لحسابهم الخاص) أو دون أيّ لجوء إلى الشكاوَى (إن كانوا غير موثّقين). وكما الحال في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، سمحت الطريقة التي تمكّن من خلالها عمالّ الرعاية من الدخول إلى ألمانيا لقطاع خدمات الوكالات من الازدهار (الموجودة أساسا في الدول الأعضاء في أوروبا الشرقية). لقد أدّى رفع القيود تلك إلى تخبّط العاملين في مجال الرعاية في أشكال علاقة بين العاملين للحساب الخاص/ الخدمة الوسيطة المحفوفة بالمخاطر. وبهذه الطرق، تم استحداث العمالة المهاجرة في مجال الرعاية بوصفها نمط توظيف محفوف بالمخاطر.

يمكن أن تكون الأَقْلَمةُ والعولمة قوى إيجابية طالما كانت تسنح بولوج الفاعلات النسويات لفضاءات جديدة في الحكومات والمجتمع في جهودهنّ الرامية إلى تعبئة الحركات الفعالة من أجل مواءمة سياسات المساواة بين الجنسين مع المعايير الدولية. ومع ذلك، يتوجّب على السياسات التي تصاغ على المستويين الإقليمي والدولي أنّ يتولّى الفاعلون السياسيون الوطنيون سنّها. لكن تمنع التوترات الكامنة بين المؤسسات فوق- الوطنية والحوكمة الوطنية سهولة تنسيق المبادرات في مجال السياسة عبر البلدان. لقد تجلّى ذلك وبشكل حاد في استجابة الحكومات الوطنية لجائحة كوفيد ١٩. إذ تخلق الأزمات مثال كوفيد ١٩ فرصا لتغيير استتباعي نحو منظومات اجتماعية: وقد ينجم عن الاعتراف العام الجديد إعادة تقييم أعمال الرعاية والسياسات العرجاء نحو إرساء مبادئ الديمقراطية الاجتماعية. وبالتالي قد يكون مآل تكثيف عمل الرعاية في الأسرة المعيشية تضخيم إعادة إضفاء الطابع التقليدي على مكانة المرأة. وقد نسبح ضد التيّار فنشهد تنامي عدم المساواة على أساس الطبقة والعرق والمواطنة. ■

توجّه كل المراسلات إلى هايدي غوتفريد على البريد الإلكتروني <ag0921@wayne.edu>

[1] غالبًا ما يرتبط هذا النوع من العمل بتقديم الرعاية والقيام بأدوار الأعمال المنزلية بما في ذلك التنظيف والطهي ورعاية الأطفال والمسنين والتي تشمل القوى العاملة المنزلية غير مدفوعة الأجر. المترجمة

> الأنظمة الجندرية والأنظمة السياسية والنظام العالمي

بقلم: **فالنتين م. مقدّم**، جامعة نورث إيسترن، الولايات المتحدة الأمريكية وعضو بلجنة البحوث التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع المعنية بالمرأة والجندر والمجتمع (RC32).

تمّ بلورة مفهوم نظام الجندر الذي صاغته سيلفيا والبي بوصفه مفهوما يتعلّق أساسا بعلم الاجتماع على المستوى الكلّي وتحليله باستفاضة على المستوى الوطني. كما تمّ تطبيقه أساسا على المناطق التي تتميز بديمقراطيات رأسمالية متطورة اقتصاديًا ويتّسم بقوّة اندماجه في الاقتصاد العالمي الرأسمالي وفي أسواقه المالية. تمّ حتى الآن تضمين المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وإسبانيا، واليابان، وألمانيا، في دراسات الحالة القطرية. ومع ذلك، فقد بدأنا نلاحظ تطبيق هذا المفهوم على المناطق الأقل نموًا والتي تُعدُّ موطنًا لكل من الديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية، سواء كانت تلك الديمقراطيات مدمجة في الاقتصاد العالمي أو ذات التبعية العالية. سأركز في هذه الورقة على إيران وتونس. وأستهلّها بتناول بعض المعلومات الأساسية حول الخلفية والسياق.

تشير عملية التطبيق على إسرائيل (عماليا ساعر) وتركيا (يجي كوكابيشاك) ودول المغرب العربي مثال الجزائر والمغرب وتونس (كاتبة هذه الورقة) إلى امكانيّة مدّ نطاق مفهوم نظام الجندر ليشمل السياقات غير الغربية، وإن كان ذلك مع إجراء التعديلات اللازمة، مراعاة للخصوصيات على المستوى الوطني والاختلافات داخل البلد نفسه.

تضع عماليا ساعر مفهوم «العقد الجندري البطريركي» (المفهوم الذي كنت قد طرحتُه في كتاب صدر سنة ١٩٩٨) لتبيّن تعثّر اندماج القوى العاملة النسائية الفلسطينية - الإسرائيلية في الاقتصاد النيو ليبيرالي حيث تبيّنُ النتيجة في إسرائيل نظاما جندريا محليًا بالأساس يتّسم بأنماط من الأنظمة الجندرية على نطاق أصغر ذات التركيز على العمومي وتعمل مُحَاذِية. فبينما تبحث كوجابيشاك اختلاف أنظمة الجندر المحلية في تركيا بين الأشكال ما قبل الحداثة والحديثة سواء بمرور الوقت أو حسب المنطقة دون الوطنية. لا تستخدم آيلي ماري تريب Aili Mari Tripp مفهوم نظام الجندر في كتابها الأخير المعنون البحث عن الشرعية العنوان الكامل: البحث عن الشرعية: لماذا تقبل الديكتاتورية العربية بحقوق المرأة. (المترجمة) الصادر سنة ٢٠٢١ إلا أنّ مقارنتها لدول المغرب العربي مثال الجزائر والمغرب وتونس مع دول أخرى في الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا (MENA) تؤكد نقاشي لهذا الانتقال من «البطريركية الجديدة» إلى نظام جندري «محافظ – نقابوي-كوربورتارية»[1] (conservative-corporatist) يُدار على النمط الشركاتي بدأ يبرز في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ودون الاستناد إلى بلورة نظام جندري، تتناول رانية مكتبي بالدّرس نمط نظام المواطنة المراعي للاعتبارات الجندرية مُحاججة بتبيان الفوارق في المغرب والمشرق وممالك شيوخ النفط في الخليج العربي. لقد أثرتُ في عملي الخاص سؤالا يتعلّق بالحداثات غير الغربية وغير الرأسمالية (مثال الحداثات في ظل الشيوعية أو في البيئات الاستبدادية) إضافة إلى تركيزي على أنظمة الجندر الناشئة في البلدان المغاربية حديثة العهد بالانتقال الديمقراطي لا سيما تونس ومؤخرا إيران.

وفي كلّ الحالات، فإن وضع النظريات النسوية وجّه الاهتمام إلى التقدّم والرّكود على حدّ سواء إن لم يكن ارتدادا في تطوّر النظام الأبوي التقليدي /البطريركي والنظم الجندرية القائمة. وبهذا المعنى، يثار في هذا السياق سؤال ما إذا كانت أنظمة الجندر تتشكّل فقط من قبل المجالات المؤسسية على المستوى الوطني والبنية الطبقية أم تنبع أوجه تشكّلها كذلك من خلال المنطقة الاقتصادية التي تتموْقع فيها -المركز، الأطراف، شبه الأطراف – على النحو الذي صاغها العلماء الباحثون في المنظومات العالمية. من المحتمل أن يكون التنظير لأنظمة الجندر على هذا النطاق بمثابة خطوة أولى نحو تحديد الأنواع والديناميات والتوقعات إضافة إلى تحديد عمليات الانتشار والتّكتيل، والتوافقات والتباينات، والقوى الدافعة للتغيير وللانتكاس.

> أنظمة الجندر في الجنوب العالمي: المسائل المفاهيمية

سعيا منّي إلى مدّ نطاق التّطبيق إلى ما هو أبعد من الجنوب العالمي، أود أن أُبرز ثلاث مسائل هامّة. تتعلّق المسألة الأولى بطبيعة استمرار البطريركية الخاصة وثبات مداها (البطريركية الأسرية أو نظام الجندر ما قبل الرأسمالية)، والاسم الملائم لنظام الجندر الناشئ أو الراسخ (المحافظ مقابل النيو ليبرالي أو النظام الديمقراطي الاجتماعي)، وكذلك استمرار أهمّية الأسرة بوصفها مجالا مؤسسيا.

أمّا المسالة الثانية فتتّصل بالمستويات. يُبيّن مقال نشر حديثا عن كردستان الإيرانية أسهمتُ في تأليفه مع اثنين من علماء الاجتماع الكرديين الإيرانيين، والذي يركز على العاصمة سناندج Sanandaj في محافظة كردستان، كيف أنّ الأسرة لا تزال تمثّل مجالًا مؤسسيًا بالغ الأهمية ضمن النظام الجندري البطريركي الجديد الأشمل الايراني – وعلى درجة عالية من المركزية - على المستوى الوطني. يقود ذلك إذن إلى إثارة السؤال التالي: هل تعمل المجالات المؤسسية بشكل مختلف على مختلف المستويات؟

قضية ثالثة تتعلّق بالدّوافع والجهات الفاعلة وراء التحول من نظام جندري إلى نظام آخر، والعوامل الكامنة وراء الركود أو الانحدار. على سبيل المثال، أُحدّدُ في عملي حول التحولات في نظام الجندر في منطقة المغرب العربي التعبئةَ النسوية كونها تمثّل دوافع رئيسية للتّغيير، لكنني أوضحت إلى أن الازمة الاقتصادية حالت دون إحراز مزيد من التقدم - لا سيما في التحوّل الديمقراطي في تونس.

تعتبر القضايا الثلاث التي وافيتها بالتحديد قضايا متلازمة، من حيث حضور دوافع التغيير والجهات الفاعلة على مستويات مختلفة، وحاججتُ باحتمال تأثّر المجالات المؤسسية بالديناميات العالمية والوطنية ودون الوطنية. تقوم حجّتي الرئيسة على ضرورة أن يكون النظام العالمي الرأسمالي - الذي يُفهم على كونه التكوين الهرمي للأسواق الرأسمالية والعلاقات بين الدول ذي الدرجة العالية من التفاوت- نقطة

"يجب أن يكون النظام العالمي الرأسمالي هو المدخل المفاهيمي لفهمنا لآفاق وديناميكيات نظام النوع الاجتماعي، بما في ذلك التكوينات المؤسسية على مستويات مختلفة"

الدخول المفاهيمية حتّى ندرك آفاق نظام الجندر وديناميّاته، بما في ذلك التشكيلات المؤسسية على مستويات مختلفة.

> أنظمة الجندر في إيران وتونس- تطبيق تحليل النظم العالمية

أتناول بالبحث هنا الارتباطات المتبادلة مع تركيز تجريبي على اثنين من الأنظمة السياسية الجمهورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تتسم بعدد كبير من الطبقات المتوسّطة بما في ذلك السّاكنة من النساء المتعلّمات والطموحات المتطلّعات. يمثّل أحدهما الحكم الاستبدادي في إيران والغني بالنفط لكن يخضع لمطرقة الجزاءات التي فرضتها عليه الولايات المتحدة الأمريكية لمعاقبته. ويمرّ النظام الثاني قيد الدرس (تونس) بنظام يشهد انتقالا ديمقراطيا لكنه يتخبّط في الكساد الاقتصادي مثقّل بالديون. يتميّز الاثنان بأنظمة سياسية واقتصادية ومجتمعات مدنية متباينة لكنهما يلتقيان في مستوى النقاشات المتّصلة بالأسرة والأحوال الشخصية. وهكذا لا تتشكل المجالات المؤسسية في كلا الأنظمة وكذلك أنظمة الجندر التي تُشكّلُها من خلال العوامل والقوى الداخلية فحسب، بل تبدو شديدة التأثر كذلك بالقوى التي تعمل على مستوى النظام العالمي الهرمي.

أعتقد أنّ أنظمة الجندر نتاجٌ لعمليات نظم عالمية شاملة تؤثّر في الفاعلين وفي المؤسسات ضمن الحدود الوطنية وعبرها، تتيح المساواة بين الجنسين أو تحول دونها. ففي حالة إيران نلاحظ بروز دولة شبه طرفية منخرطة في تحدّي هيمنة النظام العالمي، تتكبّد عقوبات اقتصادية ومالية تعزّز بدورها وجود القوى اليمينية المحلّية وتعيق مكاسب المرأة أو تدفع نحو التراجع في التقدم المحرز في مجال المشاركة والحقوق. وفي هذا المعنى، نلاحظ في إيران إجراءات مماثلة تتضمّن قرارًا رسميًا حديثًا ومثيرًا للجدل يمنح حقّ الأباء لوحدهم لا غير بإصدار تقرير تقييم أداء الأطفال- السجل المدرسي. أمّا في حالة تونس، تواجه عملية التحول الديمقراطي التي تحظى بإعجاب واسع ونظام الجندر الناشئ الذي يتحرك في اتجاه المساواة، خطرا يلوح في الأفق جرّاء طبيعة الاقتصاديات الصغيرة للبلاد وصلاته العرضية بسلاسل السلع العالمية، إضافة إلى اعتماده على الاستثمارات والقروض الخارجية. وهذا يشمل الجمود وعدم اتخاذ أي إجراء بشأن المساواة في الميراث للأخوات، وهو أمر بالغ الاحباط للناشطات النسويات. تنطوي هذه المسألة على المأزق القائم وإعاقة التقدّم بشأن مسألة الميراث للأخوات، وهو أمر محبط بشكل هائل للناشطات النسويات، يشمل أيضا التدخل الرئاسي الأخير المثير للجدل في رسم النظام السياسي. تبيّن تحليلات الحالات القطرية المتصلة بإيران وتونس، وهما حالتان لبلدان الجنوب العالمي عند تقاطعات الأطراف وشبه الأطراف، تأثير عمليات النظام العالمي الشاملة – التي تنطوي على سياسات الهيمنة داخل نظام الولايات المزدوج، والوضع الهش للاقتصادات الصغيرة في إطار الاقتصاد العالمي - حول أنظمة الجندر. ■

توجه كلّ المراسلات إلى فالنتين م. مقدّم على البريد الإلكتروني <v.moghadam@northeastern.edu>

[1] نقابوية أو كوربورتارية هي أيديولوجية سياسية تنادي لتنظيم المجتمع من قِبل مجموعات جماعية (مثل الجمعيات الزراعية، العمالية، العسكرية، العلمية أو النقابية) على أساس مصالحها المشتركة. ويكيبيديا

> العوامل المحدّدة للدّولة البطريركية التركية

بقلم: **آيجي كوجبيشاك**، الجامعة المفتوحة، المملكة المتحدة

النساء ومجتمعات المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى الذين يحتجون على انسحاب تركيا من اتفاقية اسطنبول التي تم تقديمها في الأصل لحماية الفتيات والنساء من جميع أشكال العنف. Kadıköy ، 2021. المصدر: Wikimedia Commons / Yagmurkozmik.

تسمح نظريات أنواع أنظمة النوع الاجتماعي إضافة إلى التأكيد على الأهمية المتساوية لأنظمة التفاوت القائمة على الجندر وعلى الطبقة والعرق من أجل التحول الاجتماعي، بتقييم تأثير التغيّرات داخل الشخصية البطريركية للدولة. توسع هذه الورقة نطاق نظريات نظام الجندر من خلال دراسة محددات الدولة البطريركية في تركيا. إذ تُمكّننا حالة انسحاب تركيا من اتفاقية اسطنبول، وهي معاهدة حقوق الإنسان تتصدّى لقضيّة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، من التحقيق في مدى اسهام التفاعل بين أجندات الدول المتعددة وعملية نزع الطابع الديمقراطي عن عملية التحول الديمقراطي في زيادة قدرة المفاوضة الجماعية للرجال ، بوصفها مجموعة مبنية اجتماعيا ذات الصلة بالمنظور الجنساني.

> شكلان من الشخصية البطريركية التركية

بناءً على نظريات نظام الجندر، أشير هنا أن للفئات المهيمنة القائمة على الجنس والطبقة والعرق في المجتمع تأثير بالغ على الدّولة، وفي هذا المعنى، تؤدي هذه الفئات إلى تفاعل بين أجندات الدولة المتعددة. فهيمنة استراتيجيات الإقصاء القائمة على النوع الاجتماعي، وفقًا لسيلفيا والبي، مرتبطة بالشكل المحلي لنظام الجندر، أمّا عملية الفصل والتبعية القائمة على الجندر فهي مقترنة بالأشكال النيو ليبرالية أو الديمقراطية الاجتماعية لأنظمة النوع الاجتماعي العامة. بالاعتماد على هذا التمييز، أحّدد هنا مفهوم شكلين رئيسيين لطبيعة الدولة البطريركية وهي الدولة البطريركية

المحلية التي تُقصر عمل المرأة على الإنتاج الأسري (بما في ذلك دورُها في أعمال الرعاية) في حين تستخدم الدولة البطريركية العامة درجات متفاوتة من السلعنة ومن نزع الصفة السلعية (للسلع والخدمات التي تنتجها المرأة داخل المنزل) لضمان استدامة العبء المضاعف الواقع على كاهل المرأة من العمل المدفوع الأجر والعمل غير المدفوع الأجر. فبينما يُقرّ الشكل الأول استراتيجيات الإقصاء القائمة على النوع الاجتماعي، يضبط الأخير عملية التمييز والتبعية القائمة بين الجنسين داخل المجالات المؤسسية للاقتصاد والنظام السياسي والمجتمع المدني والعنف.

ويتّسم الإطار المقترح بأهمية خاصة بالنسبة لتحليل عملية تشكّل الدولة في الجنوب العالمي حيث يتألف الفاعلون السياسيون من مجموعات متنوعة. ومثلما بيّنتُ في موضع آخر، فإن الفاعلين السياسيين البطريرك في تركيا لا يقتصرون على الذكور العائلين للأسرة المعيشية، بل يشملون كذلك صغار المنتجين من الذكور في المناطق الريفية والحضرية.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّه في ظلّ الظروف التي تحافظ فيها الأنظمة المناهضة للديمقراطية على فجوات كبيرة بين الجنسين في إطار صنع القرار العام، تحافظ فئة معينة من الرجال النخبة على تعزيز نفوذها لما تملكه من أدوات مؤثرة في تشكيل نسق الحكم وقيادته. وهذا يعزّز بدوره قدرة الرجال على المساومة. أثير في هذا المجال مفهوم رجال النظام[1] في الإشارة إلى هذه الفئة من الرجال النخبة.

يشير تحليل البيانات إلى احتواء الدولة التركية ومنذ العقد الأول من الألفية الثالثة، على صدام بين شخصياتها البطريركية العامة وشخصيتها المحلية. وربما لا يخلو العديد من الدول الأخرى من هذه الشخصيات المتضاربة إلّا أن التحول نحو الدولة البطريركية العامة في تركيا ظل محدودًا كما ظلّ نطاقه غير كافٍ لتحدي الهيمنة البطريركية المحلية. حيث تستحثّ تدخلات الدّولة في مجال الاقتصاد نساء المناطق الحضرية ذوات المستوى التعليمي المتدنّي نسبيًا على البقاء في المنزل وتقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر، فضلاً عن إبقاء النساء الريفيات كعاملات في الأسرة بدون أجر في المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أمّا في مجال المجتمع المدني، فيستثني النظام المناهض للديمقراطية الذي تأسس مؤخّرا (منذ الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥) النساء من عملية اتخاذ القرارات العامة والتمثيلية السياسي ويقمع الحركات الاجتماعية في الوقت ذاته الذي تجد فيه النساء أنفسهنّ مقيّدات باللوائح المعادية للمثلية الجنسية والمشجّعة على الإنجاب التي تقودها الدولة، في تحكّمهن في حياتهنّ الجنسية بما في ذلك قدرتهن الإنجابية. وإذا ما ألقينا نظرة متأنية على تدخلات الدولة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي يتبيّن جليًا محاصرة الدولة للنساء في إطار البيئة الأسرية المغايرة الجنس العنيفة وذلك من خلال الحد من نفاذ النساء إلى بدائل قابلة للتطبيق و التسامح مع العنف الذي يمارسه الرجل ضد النساء العازبات أو المنفصلات أو المطلقات وكذلك العنف ضد والمثليين أو المتحولين جنسياً. LGBTQ +

> انسحاب تركيا من « اتفاقية إسطنبول» الدولية لمكافحة العنف ضد المرأة.

من خلال التركيز على انسحاب تركيا من اتفاقية اسطنبول، أتناول بالبحث مدى استخدام الجهات البطريركية لأجندة الدولة التركية الإسلامية العنصرية للحفاظ على الطابع البطريركي المحلي للدولة. ويستفاد من التقييم الذي أجريتُه أنه وفي البدء، تنظّمت في الفترة بين ٢٠١٥ و٢٠١٨ مجموعات معيّنة من الرجال لمناهضة اللّوائح القانونية التي تحظر زواج القصّر، والتصدّي لتأمين النفقة وتنظيم حضانة الأطفال. كما تمّ التدقيق في القانون رقم ٦٢٨٤ بشأن حماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة، الذي وُضع استنادا إلى الاتفاقية خلال هذه الفترة الزمنية. وادعت هذه المجموعات من خلال إنشاء مجموعات نقاش متنوّعة على وسائل التواصل الاجتماعي وتنظيم حملات تضليل وتنظيم احتجاجات في الشوارع، أنهم كانوا ضحايا اللّوائح الواردة أعلاه. وهكذا تعزّزت هذه المجموعات وحظيت حملاتهم المبدئية بدعم رجال النظام بما في ذلك المعلقين والصحفيين والأكاديميين وقادة الطوائف الدينية والسياسيين من مختلف الأحزاب السياسية.

لكن ظلت التعبئات الأولية للرجال محدودة حتى إعادة التموضع الاستراتيجي سنة ٢٠١٩. وعلى الرغم من عدم الإشارة إلى لاتفاقية اسطنبول قبل ٢٠١٩، فقد حوّل هؤلاء الرجال بوصلة تركيزهم وأعادوا صياغة مطالباتهم التي وردت كما يلي:

١) وسم لا العلاقات الجنسية المثلية فحسب بل استقلالية المرأة عن الرجل كذلك باعتبارهما التهديد الأكبر للعرق التركي والطابع الإسلامي في بنية الأسرة.

٢) التأكيد على أهمية مثل هذا النمط من البنية الأسرية (للعرق التركي والطابع الإسلامي) من أجل الوجود المادي والاجتماعي للسكان الأتراك والمسلمين.

٣) تكرار الوهم المعروف بسعي الغرب إلى تدمير تركيا.

وباعتماد هذه الإستراتيجية الجديدة تجدر الإشارة إلى تحقيق عملية التضامن القائم سابقًا بين هذه المجموعات من الرجال «العاديين» ورجال النظام حيّزا كبيرا من النجاحات وبشكل فعّال معزّزا قوّة نفوذه ليس فقط على قيادة حزب العدالة والتنمية ولكن أيضًا على حزب الائتلاف الرئيسي (حزب الحركة القومية) وحزب الفلاح المعارض (فيليسيتي). لكن لم يكن قرار الدولة بالانسحاب صريحًا في مواجهة ردة فعل النساء القوي ومشاركة شرائح واسعة منهنّ بفاعلية احتجاجا على الانسحاب الذي أعلنه أردوغان رسميًا في مارس ٢٠٢١، بناء على التلاعب بالاتفاقية من قبل مجتمع المثليين واستغلالها لكسب التطبيع مع المثلية الجنسية في المجتمع التركي،، وهو ما يتعارض مع القيم الاجتماعية والعائلية في تركيا.

لقد بيّنت حالة اتفاقية إسطنبول عجز حركة الرجال الأولية (٢٠١٥-٢٠١٨) في توسيع نفوذها على الدولة رغم جهود رجال النظام. حيث حالت المقاومة النسائية الشرسة في مرحلة مبكّرة من تحقيق مطالبهم. لقد لعب رجال-النظام باعتمادهم الأجندة العنصرية الإسلامية التركية (منذ ٢٠١٩)، دورا بالغ الأهمّية في توسيع نفوذ الفاعلين البطريركيين معزّزين بذلك الدولة البطريركية المحلّيّة. يسهم هذا التقييم في اثراء مخزون الأدبيات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي ب ١) البحث في المجموعات المتنوعة التي تشكل الفاعلين السياسيين البطريركيين، لا سيما ضمن سياقات الجنوب العالمي و٢) استطلاع السبل التي يؤدي بها التفاعل بين أجندات الدولة المتعددة إلى توسيع قدرة الرجال على المفاوضة الجماعية. ■

توجّه كل المراسلات إلى آيجي كوجيشاك على البريد الالكتروني <Ece.Kocabicak@open.ac.uk>

[1] تشير كاتبة الورقة إلى الفئة من الصفوة التي تصيغ اليات الحكم وتؤثّر في القيادة. «رجال النظام» في موازنة مع رجال الدين. المترجمة

> نظام جندر
جنوب- أوروبّي

بقلم: **أولبا ألونسو**، جامعة سانديغو دي كومبوستيلا، اسبانيا و**روسيلّا سينتشيا**، جامعة اوكسفورد، المملكة المتحدة وعضو لجان البحث في الاقتصاد والمجتمع (RC 02) ولجان البحوث في مسائل الفقر، والرعاية الاجتماعية، والسياسات الاجتماعية، (RC19) و**إيمانويلا لومباردو**، جامعة كومبلوتنسي في مدريد، اسبانيا.

غالبًا ما يتم دمج إسبانيا وإيطاليا معًا على أنهما ينتميان إلى النموذج المحلي أو المحافظ للأنظمة الجنسانية. ومع ذلك ، في العقود الماضية ، أظهر البلدان علامات التهجين وأصبحا مختلفين بشكل متزايد. المصدر: Granata92 / ويكيميديا كومنز.

كيف لنا أن نفهم الاختلافات التي ينطوي عليها نظام الجندر في دول جنوب أوروبا؟ وما الذي يفسّر المسارات المختلفة لأنظمة الجندر؟ غالبا ما جرى تصنيف اسبانيا وإيطاليا كوحدة قائمة بذاتها دون مراعاة الاختلافات القائمة بينهما على أساس انتمائهما إلى النموذج المحلي أو المحافظ وبسبب إرثهما المشترك في تقاسم الاستبداد والطبيعة القائمة على الأسرة لدولة الرعاية، والتي ترسخ العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين وتحد من نفاذ المرأة إلى المجال العام. ومع ذلك، فقد أظهر البَلَدان في العقود الماضية علامات تهجين وراح تباينها يتضاعف بوتيرة متسارعة، حيث تحولت إسبانيا صوب شكل أكثر عمومية، بينما كانت وتيرة التغيير في إيطاليا أبطأ بكثير، وفي اتجاه خصخصة أكبر لنظامها الجندري.

يجدر التوقّف عند عمليات نظام الحكم والمجتمع المدني مليّاً باعتبارهما، وفق جدالنا، محرّكا أساسيّا يسهم في اتّجاهات تغيّر أنظمة الجندر. لقد تناولت الدراسات حول الديمقراطيات الغربية ما بعد الصناعية مستفاة من الديناميات بين النظام السياسي والمجتمع المدني التي حلّلتها الأدبيات الخاصة بنسوية الدولة، مدى تعزيز نسوية الدولة الإقرار بحقّ النساء في التمثيل الديمقراطي لمصالح المرأة، ناهيك عن مدى أهمية التحالفات بين الحركات النسوية والهيئات المعنية بسياسات المرأة بغية إضفاء الطابع الجندري في المناقشات المتعلّقة بالسياسات. يبقى التأكيد على أنّ اتّجاهات نظام الأحزاب السياسية، والارث المؤسسي، والطائفة من الجهات الفاعلة المؤيدة والمعارضة للمساواة بين الجنسين، إضافة إلى دور الأديان المنظمة والتمثيل السياسي للمرأة، والأفكار المجتمعية السائدة حول أدوار الجنسين، كلّها مكمّلة للدور الذي تضطلع به نسوية الدولة والحركة النسائية وذلك من خلال إيجاد تشكيلات محدّدة من العوامل التي تتفاعل فيما بينها والتي تؤدّي إلى بروز اختلافات تتخلّل مسارات أنظمة الجندر.

تعترض دراستنا وجود نموذج نظام جندر في جنوب أوروبا يناسب جميع البلدان في هذه المنطقة. وشكل محور هذه الاختلافات اهتمام الدراسة. إذ يشير تحليل مسارات سياسات المساواة بين الجنسين في إيطاليا وإسبانيا في العقد الأول من الألفية الثالثة مع الإشارة إلى الإرث السابق لمأسسة المساواة بين الجنسين أنّه يتعذّر تصنيف بلدان جنوب أوروبا تحت مظلّة نفس النموذج نظرا لتباينهما وعلى نحوٍ ملحوظ في نظامهما الجندري: فبينما ازداد نظام الجندر الإسباني أكثر شعبية، مراوحا بين الأشكال الاجتماعية الديمقراطية التقدمية والنيو ليبرالية المحافظة حسب لون الحزب في الحكومة، ظل نظام الجندر الإيطالي أكثر محلية ومحافظة.

> الديناميات في نظام الحكم والمجتمع المدني

تتأثر الاختلافات في نظام الجندر بدرجة أكبر بالديناميات داخل مجاليْ النظام السياسي والمجتمع المدني وفيما بينهما. وتتمثّل العوامل الرئيسية التي تتيح لنا تقييم نظام الجندر في إيطاليا وإسبانيا ضمن النظام السياسي في:

١) طبيعة النظام السياسي للأحزاب الأكثر عدائية في إيطاليا منه في إسبانيا في ضوء قوة أحزاب يمين الوسط السائدة في إيطاليا ناهيك عن وجود أحزاب يسار الوسط أكثر استباقية بشأن المساواة بين الجنسين في إسبانيا ترفقهما تنامي قوّة الأحزاب الشعبوية اليمينية الراديكالية – أحزاب أقوى ذات أدوار حكومية حظيت الثوابتُ فيها بصوغ

>>

السياسات في إيطاليا منذ تسعينيات القرن الماضي، إلّا أنها لم تبرز في اسبانيا إلّا الآن.

٢) عمق الديمقراطية: إذ لا يزال التمثيل السياسي للمرأة متدنّيا جدًا في إيطاليا – لم تتجاوز نسبة ١١ في المائة حتى سنة ٢٠١٨ - مقارنة بإسبانيا التي بلغت فيها نسبة التمثيل السياسي للمرأة حوالي ٤٠ في المائة منذ سنة ٢٠٠٧.

٣) تدخل الأديان المنظّمة في السياسة يحظى الفاتيكان ومجتمعه المدني وحلفاؤه السياسيين بحق النفاذ المباشر إلى الدولة والذي يؤثّر تأثيرا ضارّا إلى حدّ أكبر في مسألة المساواة في إيطاليا أكثر منه في إسبانيا.

٤) النسوية الحكومية والمثلثات المخملية (velvet triangles) (أي التفاعلات بين صانعي السياسات والأكاديميين والخبراء النسويين والحركات النسوية). ناهيك عن انطواء إيطاليا مقارنة بإسبانيا على ضعف في مأسسة المساواة بين الجنسين وعمق الخلل في حبل التحالفات بين الناشطات النسويات وبين المشرعين والنساء الديموقراطيات والأكاديميين.

٥) تشكّل الفيدرالية في إسبانيا قوة تقدمية تدفع نحو ابتكار سياسات في مجال المساواة بين الجنسين وبين المناطق، وبين المناطق والدولة المركزية في ظلّ غياب مثل هذه النظام في إيطاليا.

٦) ظلت الأسرة بوصفها ميزة من سمات نظام الرعاية الاجتماعية محافظة أكثر على قوّتها في إيطاليا مقارنة بإسبانيا.

أمّا بالنظر إلى الحيّز المتاح للمجتمع المدني في هذه الدراسة التحليلية، تتمثّل العوامل الحاسمة المؤثّرة في التقييم الذي أجريناه في ثلاث مسائل وهي: ١) نوع الحركة النسائية في إيطاليا القائمة أكثر على التباين عوضا عن المساواة والمتسمة بتسيير من قبل الدولة أقلّ بكثير منه في اسبانيا، حيث أدّى حضور النساء الديمقراطيات والنسويات داخل الأحزاب اليسارية إلى ضمان الاستمرارية في تطوير سياسة المساواة بين الجنسين وتقويتها. ٢) قوة الحركات المناهضة لدمج الجندر والتي تحظى بمعاضدة الفاعلين السياسيين الرّسميين لها في عملية كبح جامح لمراعاة الجندر. يتجلّى ذلك بشكل بيّنٍ في إيطاليا منه في إسبانيا، مع أهمّية وجود روابط قائمة بين الحركات المناهضة وبين الأحزاب الشعبوية اليمينية الراديكالية في الحكومة. بينما يبدو هذا الارتباط السياسي ظاهرة أحدثَ عهدا في اسبانيا. ٣) مجال المعرفة: بينما يتطور الرأي العام في إسبانيا نحو الأفكار التقدمية حول أدوار الجنسين وزيادة العلمنة، يعدّ الاتجاه المحافظ في الثقافة السياسية والمجتمع إحدى أكثر الظواهر السياسية هيمنة في إيطاليا.

عموما، مارست العوامل التي تدفع باتجاه سياسات المساواة بين الجنسين في اسبانيا ضغوطًا أكبر نحو ادماج السياسات العامّة في تعزيز المساواة بين الجنسين. بينما حدّدت القوى المحافظة والمناهضة للسياسات من منظور الجندر في كل من النظام السياسي والمجتمع المدني في ايطاليا سياقًا أكثر عدائية لتطوير نظام جندر اجتماعي شعبي وتقدمي. تؤثّر استدامة الأفكار المحافظة الراسخة حول الأدوار الجنسانية التقليدية داخل الأسرة والتوظيف والسياسة في تثبيت الهياكل الأسرية التقليدية السائدة، في إيطاليا، بينما تنحى إسبانيا منحى نموذج الأسرة ذات العائلَيْن. ولتكملة هذه الصورة تدلي الأديان المنظمة بدلوها في التأثير التخريبي في نظام الجندر في إيطاليا. يحدث هذا كلّه في ظلّ تنامٍ بالغ في علمنة المجتمع الإسباني مقارنة بالمجتمع الإيطالي، علمنة أتاحت لإسبانيا تقدمًا أكبر في مسار المساواة بين الجنسين.

خلصت هذه الدراسة المقارنة إلى استنتاجات بشأن أنظمة الجندر المتباينة في كلّ من إيطاليا وإسبانيا من خلال التركيز على التفاعلات بين مجالات السياسة والمجتمع المدني بوصفها محركات للتغيير. وكما يتضح من ذلك تدعو الضرورة إلى مراعاة الدراسات المستقبلية لمسألة التفاعل مع المجالات الحاسمة الأخرى مثال الاقتصاد، والعنف، والمعرفة، والقضايا المتعلقة بالجسد والحياة الجنسية حتّى تحقق إدراكا بيّنا وأكثر شمولاً للاختلافات القائمة بين أنظمة الجندر في جنوب أوروبا التي تتحدى بدورها الأنماط والرموز العامّة والأقلّ دقّة. ■

توجّه المراسلات إلى إيمانويلا لومباردو على البريد الإلكتروني <elombardo@cps.ucm.es>

> أزمة في تماد؟
أنظمة الجندر ما بعد كوفيد داخل الاتحاد الأوروبي

بقلم: **روبيرتا غيزّينا**، جامعة بريستول، المملكة المتحدة و**هيثر ماك راي**، جامعة يورك، كندا و**آنّيك ماسيلو**، جامعة كانتربري (UC) نيو زيلندا.

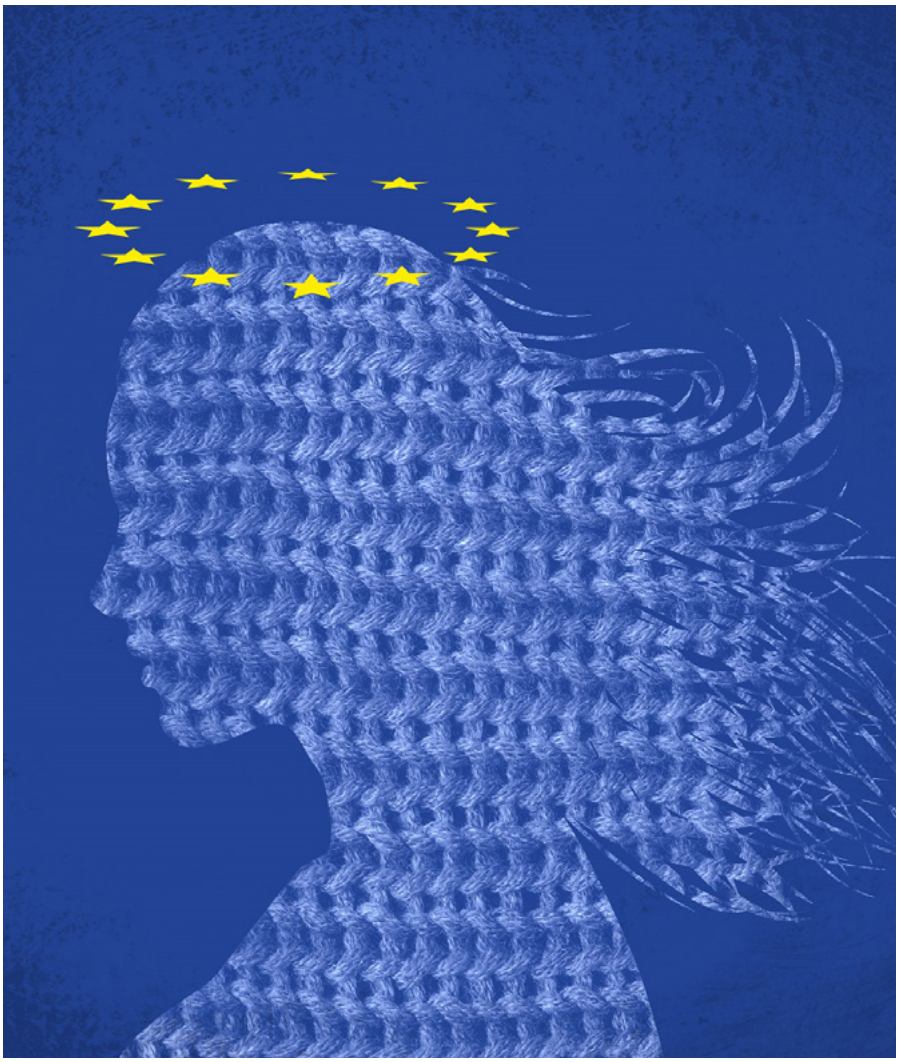

لقد سلط الوباء ، أكثر من الأزمات السابقة ، الضوء على الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في الحفاظ على الاقتصاد والنسيج الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي. رسم اربو.

يذكر التاريخ سنة ٢٠٢٠ بوصفها السنة التي شهد فيها العالم تباطئا تدريجيًا. إذ ألقى تفشّي جائحة كوفيد ١٩ وفق العديد من المعلّقين، بالثوابت والأعراف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة والتي يسترشد بها الاقتصاد السياسي العالمي في حالة من الفوضى العارمة. بينما اعتبر آخرون هذه الأزمة فرصة للتفكير والتباحث في مدى الأثر الذي نخلّفه في كوكب الأرض. والطبيعة المترابطة للهياكل الاجتماعية والسياسية. تمثل الجائحة وفق رؤية الاتحاد الأوروبي الذي اهتزّ بالفعل وعصفت به أزمات أخرى مختلفة، معضلة وجودية. نتساءل في هذا السياق هل هذه هي الأزمة التي تفتح الأبواب أمام الانقسام والتفكك أم أنها فرصة تهيئ لتصور اتحاد أوروبّي جديد وأكثر شمولاً؟ وبشكل أكثر وضوحا لمسار تحليلنا نُثير السؤال التالي ما هو دور الاتحاد الأوروبي بوصفه طرفا فاعلا في مسألة الجندر في مرحلة ما بعد الجائحة؟ وما هو مستقبل المسائل الجنسانية للاتحاد الأوروبي؟

نشير إلى أنّه تمّ توثيق التأثير الجندري والعنصري للأزمات ضمن حدود الاتحاد الأوروبي توثيقا دقيقا، فضلاً عن دور الاتحاد الأوروبي بوصفه عنصرا فاعلا في الجندر ونشره الاستراتيجي لخطاب المساواة الذي تضطلع به المؤسسات. لقد شغلت الأزمة المركّبة الحالية حيزًا كبيرًا من استجابة الاتحاد الأوروبي وتؤكّد تداعياتُها على قدوم مرحلة حسّاسة -وهو تأكيد العملية التي تندمج بموجبها الأزمات المركّبة والمتداخلة في «حالة الوجود» على نظام الجندر في الاتحاد الأوروبي، وربّما تمثّل هذه المرحلة الحاسمة نقطة فارقة وتنطوي على أهمية أبلغ من تلك المنعطفات الحاسمة السابقة.

>>

تجدر الإشارة إلى تحوّل نظام الجندر في الاتحاد الأوروبي وفقا لسيلفيا ويلبي، Sylvia Walby وتحت ضغط هذه الأزمات المتعددة، من الديمقراطية الاجتماعية إلى نظام الجندر العام الأكثر ليبرالية من نواحي مختلفة رغم وجود اتجاهات معاكسة في نواح أخرى. تمثل هذه الأزمة المركّبة بالنظر إلى تحليلنا اختبارًا لقيم الاتحاد الأوروبي ولهويته لا سيما فيما يتعلق بالدور الموكول له بوصفه عنصرا فاعلا يعنى بالجندر داخل حدوده بالإضافة إلى شركائه الخارجيين وجيرانه.

> تاريخ طويل من الأزمات

تعدّ قصّة التكامل الأوروبّي واحدة من ضمن الأزمات. وعادة ما وضعت تلك الكوارث وتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد الأزمات، في صيغة أسطورية من حيث توفيرها لفرص اقتصادية وخلقها لمساحات سياسية جديدة. تبيّنا بوصفنا علماء باحثين في الاتحاد الأوروبي أن مشروع التكامل الأوروبي يستمدّ جذوره من الديناميات الجيوسياسية المعقدة لأوروبا القرن العشرين. وكطائر العنقاء الخيالي الذي ينبعث دوماً من تحت الرماد، والذي ينهض من رماد أوروبا التي مزقتها الحرب، أسهم الاتحاد الأوروبي في تأمين السلام في القارة على مدى ٧٠سنة. يعدّ هذا بالتأكيد تاريخا جزئيا. فهو يغفل إخفاقات الاتحاد الأوروبي في التعامل مع الصراع في البلقان ويتغاضى عن تأثير السوق الموحدة في الاقتصادات الأضعف في الكتلة. كما تفيد مسألة تبني المنظور النسوي المتقاطع أن مثل هذه الفرص ليست في متناول الجميع بشكل متساوٍ. بل أدت الأزمات المتتالية إلى مزيد استبعاد المخاوف الرئيسية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية والمساواة.

وهكذا فإنّ جائحة كوفيد ١٩ العالمية ماهي إلا الفصل الأخير من سلسلة من الأزمات. فهي تعتبر من أبرز المحطّات التاريخيّة، وربما بشكل أكثر وضوحًا من سابقاتها من الكوارث، إذ أبرزت التقسيمات الجنسية للعمل والمقترنة بالانتماء العرقي في المجال الخاص ومجال الاقتصاد النظامي. يتيح لنا فهم تركيز خطة التعافي بعد كوفيد ١٩ تقييم الأولويات الرئيسية والرؤية لمستقبل الاقتصاد ونظام الجندر. بل ونثير في هذا السياق السؤال الآتي: هل ينحى التوازن الذي يحدث داخل التغيرات في نظام الجندر كما حدّدته وضبطته ويلبي Walby نحو نظام أقل ديمقراطية أم أنه يستجلي مساحة لتخيل مستقبل أكثر شمولاً. وهكذا، تحملنا الضرورة إلى فهم الاستقرار ما بعد ٢٠٢٠ في السياق التاريخي للأزمة المركّبة التي حدّدتها أزمة اليورو لسنة ٢٠٠٨ (وسياسة التقشف المقترنة بها) وكذلك الأزمة الإنسانية المستمرة في البحر الأبيض المتوسط وطرق الهجرة الأكثر خطورة، وأخيراً خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وصعود الحركات الشعبوية المعادية لأوروبا في مختلف أنحاء القارة.

> نظام الجندر زمن كوفيد ١٩

انصبّ التركيز خلال المرحلة الأولى من تفشي أزمة كوفيد ١٩ على استجابة شاملة لأوروبا وعلى بناء القدرة على تحمّل الخدمات الصحية الوطنية. وحظي العاملون في مجال الرعاية الصحية والأطباء والممرضات بصفة الأبطال لاضطلاعهم في ظل ظروف مضنية فيما وُسم حينها بأنه خط المواجهة الجديد في مكافحة الفيروس. حيث كان لهم الفضل خلال تلك المرحلة في تأمين الصحة العامة. ونظرًا لأن العديد من العائلات أعادت تنظيم العمل والحياة ليتمّ تنفيذها انطلاقا من المنزل، وقعت النساء/ الأمهات تحت وطأة أعباء التمدرس وتقديم الرعاية بشكل بالغ. واستمرّت النساء في الواقع في تقديم معظم الرعاية غير المدفوعة الأجر وغير المرئية إلّا أنها خدمات رعاية أساسية تدعم الاقتصاد بأكمله. وهكذا، نحا الاتجاه الأوروبي نحو نظام الجنوسة خاص متنامي أعاد التأكيد على التقسيم التقليدي للعمل بين الجنسين.

وهكذا، أماطت تدابير الصحة العامة الرامية إلى الحدّ من تفشي كوفيد ١٩ اللثام على أحد أهم أوجه القصور في نموذج المساواة المضمن في نظام جنساني نيوليبرالي. لم يف التركيز على النفاذ إلى سوق العمل وتفعيل النساء ذوات الأطفال في سن المدرسة، للتصدّي للتمييز الجندري في أعمال الرعاية في الأسرة عميق الجذور. لقد أبرزت هذه الأزمة، حتى أكثر من الأزمات السابقة، الدور الحاسم الذي تلعبه المرأة في الاقتصاد مبيّنة استمرار أهمية إعادة الإنتاج الاجتماعي في أداء الاقتصاد النظامي. نلاحظ أنّ العديد من العمال الرئيسيين من مقدمي الرعاية الذين يؤدّون مهماتهم و «يحاربون الفيروس على الخطوط الأمامية» من عاملات نظافة، وممرضات، ومقدمات رعاية، وأطباء أساسا من النساء. ومن نواحٍ عديدة، أبرزت استجابات السياسة لـأزمة كوفيد استمرارية القيم المرتبطة بنموذج الذكر العائل. من المفارقة، أنّ العمل الذي أعال المجتمع الأوروبي خلال الجائحة العالمية والذي تؤديه النساء يُقدّر بأقل من قيمته ومهين، يتم التغافل عنه بسهولة وإخفاؤه ليغدو غير مرئي في الحسابات الرسمية للاقتصاد، وبالتالي إخفاء نظام الجندر في الاتحاد الأوروبي. يبدو أن اعتماد الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي الخاص بالتوازن بين الحياة المهنية والحياة الخاصة لسنة ٢٠١٩ لم يضف شيئًا يذكر في أداء مهمّة التخفيف من الأثر السلبي للعبء المزدوج على مقدمي الرعاية الصحيّة أثناء الجائحة العالمية. ومع ذلك، فهي تشكّل منهاجا لبروز «سياسة رعاية الاتحاد الأوروبي» حتىّ يتمّ تضمينها في خطة التعافي ما بعد كوفيد ١٩ من آثار جائحة كورونا والقدرة على الصمود (RRF)التابعة للاتحاد الأوروبي.

نتساءل هنا عن أثر الأزمة المركّبة الذي سيلحق بنظام الجندر في الاتحاد الأوروبي؟ تمثّل خطة التعافي من آثار جائحة كورونا والقدرة على الصمود (RRF) التابعة للمفوضية الأوروبية فرصة للتمعّن بشأن أي شاكلة من المنظمات سيصبح عليه الاتحاد الأوروبي. تنطوي هذا الرؤية على طموح جَلِيّ ترفقه ميزانية على نفس القدر من الطموح تسعى إلى دعم «انتقال عادل» وإلى تعافي. ويظلّ السؤال المتعلّق بتأثير هذا الاستثمار في نظام الجندر في الاتحاد الأوروبي والمجالات المكونة له دون إجابة. ■

توجّه كل المراسلات إلى روبيرتا غيرّينا على البريد الإلكتروني <roberta.guerrina@bristol.ac.uk>

> اللّعب بالنّار:
علم اجتماع الذكورة

بقلم: **راوين كونّيل.** جامعة سيدني، استراليا وعضو لجان البحث المعنية بالمرأة والمجتمع (RC32) ولجنة البحث حول التحليل المفاهيمي والمصطلحي (RC35).

تمثال حديث لجلجامش في حرم جامعة سيدني. يصور جلجامش هنا سالمًا بعد قتال الأسد الذي يحمله في يده. المصدر: Gwil5083 / المشاع الإبداعي.

سؤال ليست الأسئلة حول الخصائص الذكورية - الطرق المختلفة لاحتلال المكانة الاجتماعية للرجل - جديدة بأي حال من الأحوال. تروي ملحمة جلجامش السومرية الأكدية الخالدة، ومنذ أربعة آلاف سنة، قصة ذكوريتن متناقضتين، ملكية جلجامش Gilgamesh المهذّبة ورجل البرّية إنكيدو Enkidu. أمّا الإلياذة الكلاسيكية العظيمة في الأدب اليوناني فتناولت قصة امتزجت فيها مشاعر الحب القائمة على الصراع بين باتروكلوس Patroclus الرفيق المندفع وغير الملائم، وآخيل Achilles القاتل المحترف والعنيد والشهم الشديد. وفي الحقيقة، من المؤكّد تأثير هذه العلاقة كعامل حاسم مفصليّ في قصة هوميروس.

لا يستند علم اجتماع الذكورة الحديث على الأساطير رغم أنّه يجدر بنا أن نتذكّر خلفيته الثقافية العميقة في سرد قصص القوّة، والعنف والرفقة. يبدو من السهل كما ورد في تذكير عالم النفس جنوب أفريقي كوبانو راتيلي Kopano Ratele الإفراط في تبسيط الذكورة «التقليدية». فالأعراف والتقاليد القائمة متعدّدة ومعقّدة وموضع اختلاف.

> البروز: من الأدوار القائمة على نوع الجنس إلى النظرية البنيوية

يمكن أن تضع الأزمات الاجتماعية معنى الذكورة موضع شك، من الغزو الاستعماري إلى البطالة الجماعية إضافة إلى التحدّيات التي تواجهها الذكورة من طرف الحركات النسائية. ليس من المستغرب أن تتزامن الاستكشافات القائمة على التحليل النفسي الرائدة للذكورة (من قبل فرويد Freud ويونغ Young وفي المقام الأول أدلر Adler) مع حركة الاقتراع النسائية وفكرة «المرأة الجديدة» في أوروبا الوسطى. كان هذا هو المجتمع الذي وضع أول نظرية اجتماعية شاملة تعنى بالجندر، طورتها المعلمة النسوية الألمانية ماتيلد فارتينغ Mathilde Vaerting.

تعدّ الحركة الكونية لتحرير المرأة في السبعينيات نقطة التحوّل في الأبحاث الحديثة المتعلقة بالخواص الذكورية. حينها، كان الإطار الاجتماعي العلمي الرائد لفهم الجندر ينطوي على فكرة «أدوار الجنسين». و لا تزال هذه الفكرة مألوفة في وسائط الإعلام وفي علم النفس الاجتماعي وفي المجالات العملية كالتعليم وأعمال الصحّة. قد يُفسّر تطوّر الذكورة في إطار عملية تعلّم لدور كلّ جنس بينما يمكن اعتبار التدخين والجِمية السيئة وحوادث الطرقات بين فئة الشباب نتاجا لمعايير الدور الذي يضطلع به الذكور.

تعتبر فكرة الأدوار الجنسية بمثابة تقدير مبدئي قيّم في التحليل الاجتماعي القائم على مراعاة المنظور الجندري. فهي تُوفّر بديلاً جليّا إزاء الاعتقاد بأن علم الوراثة يحدّد الذكورة والأنوثة أم أنه أمر ربّاني. وتدعو علاوة على ذلك، إلى الانتباه إلى دور الوكلاء (الوالدين، وسائل الإعلام، إلخ) الذين يحددون المعايير ويؤثرون في عملية الإدراك والتعلّم. ويقرّ هذا المفهوم بإمكانية تغيّر أدوار الجنس في ارتهانها بتغيّر الأعراف الاجتماعية التي تنظّمها. تجدر الإشارة إلى شروع العديد من الجماعات النسوية في سبعينيات القرن الماضي في تغيير معايير الدور الموكول للمرأة. وانطلاقا من الروح نفسها، حاول بعض النشطاء القيام بالسعي ذاته بشأن أدوار الرجل، متحدّثين عن «تحرير الرجل» إلى جانب تحرير المرأة. كما أثرت هذه الأجندة في

>>

الولايات المتحدة على منظمة وطنية تقدمية للرجال حظيت بالتكوين في ١٩٨١-١٩٨٢.

لكن سرعان ما اتضحت أوجه ضعف خطيرة في مفهوم أدوار الجنسين. كان من المفترض عادة أنه ثمّة في أي مجتمع دورًا واحدًا للذكور ودورًا نسائيًا واحدًا لا غير. إلا أنّ البحوث التجريبية أثبتت مرارًا وتكرارًا أنماطًا جنسانية متعددة. وعجزت نظرية الأدوار في تفسير الفروق الهائلة بين الجنسين في الثروة وفي الدخل وفي ملكية الأرض القائمة في معظم أنحاء العالم. ويمكن أن تثبت هذه النظرية في أحسن الأحوال تعديلات على أوجه التفاوتات الاقتصادية. ومؤخّرا واجهت نظرية الأدوار القائمة على نوع الجنس تلك صعوبة شديدة بشأن قضايا القوة والعنف.

وبحلول الثمانينيات من القرن العشرين، حاول علماء الاجتماع في عدد من البلدان العمل في نطاق يتجاوز نهج الأدوار/المعايير. تجدر الإشارة إلى تناولهم لمسألة الجندر بوصفها بنية اجتماعية واسعة النطاق متّصلة بالاقتصاديات والدول علاوة على الأسر والعلاقات الشخصية فيما بينها. وبرزت في الآن ذاته صور أكثر تعقيدًا للذكورة قيد البناء تستلهم أفكارها من حركة تحرر المثليين وحركات الحقوق المدنية ناهيك عن تحرير المرأة. كما استفاد علماء الاجتماع أيضًا من التحليل النفسي والأثنوجرافيا والبحث الكمّي.

نشرت سيغريد ميتز-جوكل Sigrid Metz-Göckel وأورسولا مولر Ursula Müller سنة ١٩٨٥ كتابا بعنوان دير مان Der Mann عرضتا فيه تقريرا عن دراسة استقصائية وطنية لحياة الرجال ولمواقفهم في ألمانيا. وفي السنة نفسها، نشر فريق أسترالي مانِيفستُو بعنوان «نحو علم اجتماع جديد للذكورة»، كما عقدت ثلاث جلسات حول «دراسات الرجال» في مؤتمر المنظمة الناشطة في الولايات المتحدة. بل وقبل ذلك، وكما في تصور آشيس ناندي Ashis Nandy نشر في الهند روايته الرائعة عن بناء الذكورية وفقدان واستعادة الذات في ظلّ الاستعمار عنوانها العدو الحميم (١٩٨٣) .

> المحيط العالمي

خلال عقد من الزمن وُضع مجال للبحث عُرف بمسمّيات مختلفة وهي «دراسات الرجال» (بالتوازي مع «دراسات النسائية») «دراسات حول الرجل» Männerforschung بالألمانية، «ودراسات الذكورة»، و«دراسات الرّجال والذكوريات» ودراسات نقدية عن الرجال والذكورة» أو عبارات مماثلة. احتضنت مراكزَها الأوّلية الجامعاتُ في البلدان والمناطق الغنيّة وهي ألمانيا، واسكندنافيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتّحدة الأمريكية وأستراليا. لم تُحدث الجامعات أقسامًا للدراسات الرجالية. بل عادةً ما يتمّ التدريس حول الذكورة في سياق برامج دراسات الجندر الأوسع، أو في دروس ذات الصلة باختصاص الجندر في أقسام علم الاجتماع والتاريخ والأدب والعلوم الإنسانية الأخرى.

أما خلال سنوات ١٩٩٠ وما تلاها ظهرت إلى النور مجلات متخصّصة في هذه الحقل حيث بات هناك الآن ثماني مجلّات بحثية تعنى بمسألة الذكورة تنشر في خمسة بلدان مختلفة. كما تعدّدت المبادرات لإنشاء مراكز بحثية متخصّصة، لكن لم يدم منها إلّا عدد قليل. ومع ذلك ظلّت مؤتمرات الباحثين منذ بداية التسعينيات متواترة ولم تتوقّف عن التنظيم. ففي إنجاز هائل للعمل الببليوغرافي، يُحتفظ بقائمة واسعة جدًا من المنشورات بمواد متصلة بمثل هذا الحقل البحثي منذ ١٩٩٢ تُدار بتنسيق من مايكل فلود Michael Flood في أستراليا و يمكن النفاذ إليها على الإنترنت وعلى النفاذ المفتوح www.xyonline.net.

انصبغت المناقشات منذ البدء بمنحى عالمي وسرعان ما اكتسى مجال البحث هذا طابعا كونيًا. وبرزت بحلول الألفية الثالثة مقالات بحثيّة لا على مستوى الأفراد فحسب، بل مجموعات بحثية كاملة حول الذكورية، أو على وشك الظهور، من الهند، وتشيلي، والبرازيل، والولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا، وجنوب أفريقيا، وأستراليا، واليابان، وبلدان الشمال الأوروبي. وضمانا للدعم في مجال البحث لم تئل وكالات الأمم المتحدة بالتعاون مع باحثين رجال جهدا فاضطلعت برعاية البحوث واسعة النطاق من دول متعددة موجهة نحو منع العنف وتُعدّ بلدان جنوب وجنوب شرق آسيا أبرز مثال على ذلك. أدّى ذلك إلى تنامي المجموعات الغنيّة بالمواد البحثية المتعددة الأقطار تدور موضوعاتها في مجالات مثل الذكورة والرياضة، والذكورية زمن الكوارث، وذكورة السكان الأصليين.

تتمثّل سلسلة المؤتمرات الدولية المعقودة وإصدار الكتب والانغماس في المشاريع البحثية التي ينظّمها خوسيه أولافاريا José Olavarría وتيريزا فالديس Teresa Valdés وزملاؤهم في تشيلي البرنامج الأكثر استدامة في خضمّ هذه الجهود العالمية المعنية بتعزيز أبحاث الذكورة لتلبية الموضوعات المدرجة. تتمثّل أبرز مَحْمَدةِ هذا البرنامج الدؤوب في الانتاجية الوافرة خلال مسيرة عمل تفوق عشرين سنة. واحتفاء بالذكرى العشرين لانطلاق البرنامج صدر مؤخرًا مجلدٌ يحمل عنوان *Masculinidades en América Latina: Veinte años de estudios y políticas para la igualdad de género*. ما فتئ حقل البحث هذا يحظى فيه الجانب الميداني بحيز بالغ. إذ يعني ارتباطه المبكر بحركات التحرير الرغبة في تغيير مسألة الذكورية وتحدّ للقمع. ورغم صعوبة انجاز هذه المهمّة- أُطلقت برامج عديدة تجمع بين البحث والنّاشطية تسعى إلى الحدّ من العنف القائم على الجندر –وسرعان ما وجدت أبحاث الذكورة تطبيقات لها في المجالات المهنية بما في ذلك تعليم الصِّبْيان، وتقديم المشورة والعلاج النفسي، والقضايا المتعلقة بصحّة الرجال (بما في ذلك النظام الغذائي، والوقاية من الحوادث، والتدخين، واستهلاك الكحول، والإجهاد في مكان العمل، والأمراض المنقولة جنسياً).

> تغيير الأفكار حول مسألة الذكورية

أسوة بعبارة هيراقليطس «أنت لا تنزل النهر مرّتَين»، لا يمكن لأي مجال بحثي أن يظل ثابتًا. فالبحث يستهدف على أي حال نشر المعرفة والتقدّم بها. شهدت الأبحاث حول الذكورية على مدى الأربعين عامًا الماضية، بالتأكيد مناقشات وتحولات وتعرّضت أحيانا لهزّات. ومثّل المفهوم السوسيولوجي «الهيمنة الذكورية» أحد أهمّ محاور النقاشات الدائرة. استحدثت هذه الفكرة خلال ثمانينيات القرن الماضي في تحليل هيكليّ، وربطت مسألة الترتيب الهرمي الذي يحكم التداخل بين الذكورية بأوجه التفاوتات العامّة بين الجنسين.

منذ ذلك الحين، غالبًا ما تم استخدام فكرة الذكورة المهيمنة دون القيام بالتحليل المرجعي للبنية الاجتماعية. على الرغم من هذا التبسيط، فقد ساعد المفهوم في إبقاء أبحاث الذكورية مُدركة للسلطة وانعدام المساواة بين الجنسين. لذلك فقد كان المفهوم ذا قيمة بالغة في دراسة النخب الذكورية، وكذلك في دراسات المدارس وأماكن العمل ووسائل الإعلام.

لكن يمكن المبالغة في التأكيد على التحديد الهيكلي. واستجابة لهذه المشكلة تمّ التركيز وبدرجة أكبر على المرونة في تحديد مسألة الذكورية وتعريف ممارساتها. إذ عزّزت هذه النُهجُ ما بعد البنيوية التي تدرك الجندر أساسا من خلال المصطلحات الخطابية. ومن المسائل المثيرة للاهتمام بشكل خاص تلك الايحاءات باحتمال تغيّر هيمنة أشكال الذكورة القائمة من خلال اعتماد جوانب من الذكورية الخاضعة. لقد كانت هذه الفكرة حافزا لبروز مفهوم «الذكورية الهجينة»، وهو ما يساعد في فهم كيفية تغيير الأنظمة الجنسانية.

تثير مسألة التغيير موضوعًا مهمًا استراتيجيًا. ممّا يدفعنا إلى إثارة بعض الأسئلة: كيف ننظّر لأشكال ذكورية أكثر مساواة، والتي قد نأمل تنطوي على تصوّر مسبق لسبل يتّبعها الرجال للعيش في مجتمع تسوده المساواة بين الجنسين؟ فمنذ البدايات حدث تشتّت لمثل هذا الدراسات. إذ تطرّق الباحثون إلى مسألة الذكورية في سياق إعادة تصوّرها ضمن الحركة البيئية، وفي تقاسم الأزواج للأعمال المنزلية داخل «أسر منصفة»، وفي العمال الذين أصبحوا رجالا يضطلعون برعاية المنزل، وفي الشباب المنصرف إلى ممارسة الأبوة الأكثر التزاما، وفي الجنود الذين غدوا نشطاء سلام. لقد

توصلت الدراسات الاستقصائية المعنية بالمواقف الاجتماعية في عدد من البلدان في أجيال الشباب التزامًا أكبر بالمساواة بين النساء والرجال ومزيدًا من قبول الرجال المثليين. نتساءل هنا هل يتوجّب علينا التفكير في هذه الأنماط بوصفها شكلا جديدا واحدا من الذكورية قابلا للنقاش. لكن من المهمّ كذلك الوعي بمدى قيمة الأبحاث التي توفّر قصص التغيير الإيجابي، فضلاً عن قصص العنف والقمع. «فللأفكار الجديدة تغيير إيجابيّ.»

> تعقيد المنظور العالمي

لقد تأثّرت مسألة دراسات الذكورية كما في العديد من مجالات علم الاجتماع الأخرى بفكرة التّقاطع وأدركت الدراسات منذ زمن بعيد الفوارق الثقافية لا سيما في العلاقة بالطبقة الاجتماعية. تعتبر دراسة بول ويليس Paul Willis الخاصّة بشباب الطبقة العاملة البريطانية في مؤلّفه «إدراك العمل» (١٩٧٧) أبرز مثال على ذلك . لقد برزت المسائل المتعلقة بالعرق والانتماء الإثني والانتماء إلى الشعوب الأصلية بشكل أعمق في العقود الأخيرة.

وتوفّر «التقاطعية» اسمًا للتسلسلات الهرمية الاجتماعية الشاملة، لكن غالبا ما أنتجت مثل هذه الاستعارة الهندسية صورة ثابتة للاختلاف. تفيد الأبحاث الأخيرة لمارا فيفيروس فيغويا Mara Viveros Vigoya وكتابها ألوان الذكورية Les couleurs de la masculinité (٢٠١٨) وهو ثمرة أبحاثها في كولومبيا، قدرة المعالجة الديناميكية للتقاطعات من الناحية التاريخية على وضع حقائق واقع القوّة والقمع والنضال الاجتماعي تحت المنظار.

سيكون من بالغ الأهمية بالنظر إلى مستقبل الدراسات المتعلّقة بالذكورية والبحوث الاجتماعية حول الرجال والذكورية إثرائها بإدراج مزيد من منظورات ما بعد الاستعمارية والدي-كولونيالية، وكذلك وجهات النظر الخاصة بالانتماء إلى الشعوب الأصلية ومنظور الجنوب العالمي. وقفت الدراسات حول الذكورية في عهد الاستعمار التي انصرف إليها آشيس نانديAshis Nandy في الهند وجوك فيليبس Jock Phillips في أوتياروا، نيوزيلندا على مدى عقد من الزمن عمليّا وحدها دون منازع. إذ غدا هذا المجال المتخصّص من التاريخ الآن أكثر ثراءً. ثمّة كذلك ثروة متنامية من الدراسات الاستقصائية والأعمال الإثنوغرافية والدراسات المؤسسية والتنظير حول الذكورة من جانب بلدان ما بعد الاستعمارية وشبه الطرفيّة. ونشهد اليوم وتحديدا من أمريكا اللاتينية رؤية بدايات لسرد عام حول كيفية تشكيل الإمبريالية والاستعمار والتبعية ما بعد الاستعمار لعملية انشاء الخصائص الذكورية.

> سياسة المعرفة

عنونتُ هذه المقالة «اللّعب بالنار» لأن البحث الجاد حول الذكورية يرجّح اصطدامه بالمصالح ذات النفوذ. إذ يعد البحث الاجتماعي والنظرية الاجتماعية عموما خطرا يهدّد المعتقدات التقليدية التي تحمي الهرمية الاجتماعية. وهذه مسألة لا يجدر الاستهانة بها. فحين نتعاطى مع أقوى المجموعات في العالم - أصحاب المليارات ومديري الشركات عبر الوطنية، والجنرالات، والنخب السياسية، والمراجع الدينية - فإننا نأخذ في الحسبان المجموعات التي تتبنّى وبقوّة اعتبار الخصائص الذكورية. لن يكون رد الفعل العنيف مفاجئًا، وها قد حان رد الفعل العنيف.

لا تمثّل الكتب التي تتناول الذكورة والأكثر مبيعًا الأدبيات القائمة على الأبحاث؛ بل هي مجرّد احتفالات في علم النفس الشعبي ل«الرجولة الحقيقية» المتخيّلة. لقد وقف السياسيون المحافظون في البرلمان الوطني بشراسة ضدّ تمتّعي بالمنحة الأولى التي تلقيتُها في ثمانينيات القرن الماضي للقيام بالبحث التجريبي حول الذكورية، تجدر الإشارة إلى حظر الحكومة الاستبدادية في المجر البحث في مجال دراسات الجندر بأكمله من الجامعات. إضافة إلى إلغاء الحكومات الأخرى تمويل العلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام. وطالت «نظرية الجندر» مؤخرًا هجمات من الجماعات اليمينية المحافظة المتطرفة في الكنيسة الكاثوليكية في حملة مسعورة امتدّت الآن عالميًا ضمن الأحزاب والحركات اليمينية.

إذن ليس مجال البحث هذا مجالًا سلميًا للباحثين! إلّا أنّ الادراك الأعمق لمسألة الذكورة يظل أمرا بالغ الأهمّية لكل من العلوم الاجتماعية والنضالات من أجل العدالة الاجتماعية. فهو جزء ضروري من دراسة الجندر والحياة الجنسية ناهيك عن أهميته في البحث في مجالات بدءا من الدراسات المتعلّقة بالأسرة إلى علم الاجتماع الصناعي. تتيح لنا المعرفة حول الذكورية إدراك الضغوط من أجل التغيير الاجتماعي ومقاومة التغيير. وندرك جيّدا أنّ مجال المعرفة هذا يوفّر روابط جديدة مع كل من الحركات الاجتماعية والممارسات المهنية لعلماء الاجتماع. ولعل الأهم من ذلك، إضافة دراسة الذكورية لبُعدٍ جديدٍ حتّى ندرك مسألة القوة، ونتبيّن كيف تنصهر القوة في الحياة اليومية وتغدو جزءًا لا يتجزأ منها. إننا لمقتنعون بأهمّية استمرار هذا العمل. ■

توجّه كل المراسلات إلى راوين كونّيل على البريد الالكتروني <raewyn.connell@sydney.edu.au>

> تكريم منى أباظة (١٩٥٩-٢٠٢١)

بقلم: **مايكل بورواي**، جامعة كاليفورنيا بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية.

منى أباظة في معرض صورها من كتابها "مزرعة القطن في الذاكرة".

منى أباظة في مكتبها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

غيّب الموت يوم ٥ يوليو ٢٠٢١ منى أباظة أستاذة علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في القاهرة وبذلك فقد العالم أحد أعظم علماء الاجتماع بعد صراع مرير مع السرطان لأكثر من عامين. ترجّلت منى أباظة أخيرًا. وحتى النهاية، كانت عاقدة العزم على أن تعيش حياتها بطولها وعرضها وبكل ما تنطوي عليه من معنى. وحتى النهاية، اتبعت مُنى انحسار السياسة والجائحة وتدفّقهما. وحتّى آخر رمق من حياتها، لم تتمالك نفسها عن تعقّب حياة أصدقائها. وفي مكابدتها للمرض ومعاناتها من آلام لا تنتهي، ورغم توقّف العديد من أعضاءها عن أداء وظيفتها، لم تَتوانَ عن تدريس طلبتها في الجامعة الأمريكية في القاهرة من على فراشها في برلين. خلال حياتها المهنية النابضة بالحياة، تراوحت كتابات منى أباظة بين النّساء في المناطق الريفية في مصر، والعلاقة بين الإسلام والغرب، والثقافة الاستهلاكية الحضرية، والرسم المصري والغرافيتي والربيع العربي.

مثّل علم اجتماعها شكلاً من أشكال الفن وعملا فنيًا مُتقنًا مُحكما في كتابيها الأخيرين وهما *إحياء ذاكرة مزرعة القطن The Cotton Plantation Remembered* الذي يرسم تاريخ ممتلكات عائلتها، كتاب مصوَّر بشكل رائع نسجت مُنى روايته بخيوط المحبّة من خلال عيون المحاسبين والموظفين والعاملين والفلاحين وأصواتهم المنسوجة من المحادثات والمقابلات على امتداد عدّة عقود. أمّا كتابها الأخير *Cairo Collages* (٢٠٢٠)، فهو ترنيمة تغزل الحياة في مدينة مستحيلة (القاهرة) خلال العقد الذي أعقب ثورة يناير ٢٠١١. يلتقط هذا العمل العبقري الاثنوغرافي صورا حيّة تكشف بوضوح خبايا دراما داخل مبنى مُنَى السكني في قلب القاهرة وخارجه. وتدور وقائع الرواية حول المصعد بأعطاله المتكرّرة وبنفس القدر بالمحاولات التي لا تنقطع لاستعادة تشغيله، فالمصعد استعارة للمدينة بأكملها- وهو خلطة سحرية بين اليوتوبيا والواقع المرير.

تتحدث منى أباظة الإنجليزية والفرنسية والألمانية إضافة إلى العربية بطلاقة. وكانت تُعد جسرا للتواصل والحلقة الرابطة الرائعة، تفيض بتصنيفات دقيقة فيّاضة - شمال -جنوب، شرق -غرب، محلي - عالمي - دائمة السخاء، صادقة في تعاطفها إزاء محنة الآخرين. وهي صديقة مقرّبة لفريق حوار كوني الذي نشر رواياتها حول صعود الربيع العربي وسقوطه، موضّحة بصورها التي لا تمّحي، بدءًا من صورة «لحظات ثورية في ميدان التحرير»، مرورا ب «حرب الجدران»، و «عنف الثورة المضادة في مصر»، إلى مقابلة حول «مصير مصر ما بعد الثورة».

ننشر فيما يلي بعض التكريمات التي صاغها الأصدقاء والزملاء. ■

بقلم: **فينيتا سينها**، جامعة سنغافورة الوطنية، سنغافورة

رحيل منى أباظة خسارة لن تَفِي الكلمات بالتعبير عنه وعن مدى الألم الذي أشعر به.

عرفتها منذ إقامتها في سنغافورة خلال مرحلة بحثها في جنوب شرق آسيا. فهي عالمة اجتماع وناشطة وباحثة نسوية مميّزة - معلّمةٌ ألهمت زملائها وطلابها على حد سواء – لقد ترك رحيلها فراغًا لا يقدّر. كانت دراستها الملتزمة والحاسمة بلا منازع رياديّة في المجال. تبوّأت مُنى مكانتها الدولية بوصفها باحثة عالمية محترمة في فترة كانت فيها الأوساط الأكاديمية حول العالم تناضل من أجل تناول تاريخ الاجحاف الجندري والعنصري والديني. ليس ثمّة في قاموسها لا الكلل ولا الملل، مَعينٌ لا ينضب، تنضح بِطاقة مختزنة لا متناهية، دون ملل، وبسخاء الروح. - حتى في أحلك لحظات مواجهتها لصراعات شخصية. أكثر ما يعجبني في منى هو رؤيتها لإنسانية شاملة تراعي تواريخ التمييز ومخلفات التحيّز العالقة. تتميّز منى بالاقتناع وتتحلّى بالشجاعة والجرأة في التحدّث ومناهضة الجرائم الوحشية التي شهدتها. تعاملتُ مع منى في السنوات الأخيرة في اجتماعات الجمعية الدولية لعلم الاجتماع في أجزاء مختلفة من العالم، حيث شهدتها تُورِقُ رؤيتها الإنسانية البسيطة التي تعني الكثير

>>

عن رعايتها واهتمامها، والتي وجدت لها صدى بين الباحثات الأصغر سنًا خاصة من الجنوب العالمي. عهدتُّ منى قدوةً ملهمةً ونموذجا لمعلّمةٍ بوصفها باحثة نسوية ملتزمة بإعادة تشكل الحياة الجنسية والجندر وديناميات القوة التي ما فتئت تسود عوالمنا الاجتماعية في الأعماق. وفوق كل اعتبار، سأفتقد عينيْ منى المتلألئة وتلك الابتسامة المعدية التي نغرق في عذوبتها أينما حلّت، واستعدادها الدائم للهروب من جلسة مؤتمر مُملّة لاحتساء فنجان قهوة خلسة مع صديق أو صديقة. ارقدي بسلام يا منى – أفتقدك بشكل عميق. ■

بقلم: **براين تيرنير**، الجامعة الكاثوليكية الأسترالية، ACU أستراليا

كانت منى مثقّفة كاريزماتية متألّقة يجلّ تنوّع دائرة اهتماماتها عن الوصف. كان موتها المفاجئ ضربة حزينة مروّعة لأصدقائها وطلبتها وللجامعة الأمريكية في القاهرة والفضاء الأكاديمي الموسّع. كنت سعيد الحظّ لتقاطع حياتي غالبًا مع مسار منى - أديلايد في أستراليا، وبيليفيلد في ألمانيا، وهولندا، وكامبريدج في إنجلترا، وكذلك في القاهرة وسنغافورة.

كانت غالبًا ما تنشر أعمالها في مجلّة *Theory Culture and Society* المجلة البريطانية الرائدة في الدراسات الثقافية - لكن تضمّن مجال بحثها أيضًا موضوعات مثال تاريخ مزارع القطن سنة ٢٠١٣.

تعدّ منى الحاصلة على درجة الدكتوراه من جامعة بيليفيلد سنة ١٩٩٠ والحاذقة لعدة لغات، أممية حقًا. نسجت خيوط أعمالها وحياتها لتنضمّ إلى الشرق والغرب. فبينما يركز العديد من الباحثين في الإسلام بشكل حصري على منطقة الشرق الأوسط، جمعت منى أعمالها الخاصة ومنذ البداية متناولة التّقاطع بين مصر وماليزيا وإندونيسيا. وكان أول إصدار رئيسي لها - مناظرات حول الإسلام والمعرفة في ماليزيا ومصر – سنة ٢٠٠٢ متقدّما بسنوات ضوئية في هذا المجال في بيان دراستها ل «أسلمة المعرفة». وما برحت هذه المسألة تحظى باهتمام متزايد. ■

بقلم: **سعاد جوزيف**، جامعة كاليفورنيا، ديفيز، الولايات المتّحدة الأمريكية

قابلت منى أباظة منذ أكثر من عقدين حين وجودي في نفس القسم فترةَ رئاستي ولمدّة سنتين لبرنامج التعليم في الخارج جامعة كاليفورنيا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة. بدت لي بعد ذلك وكأنها عملية اختفاء. لكنها اختفت بعد ذلك كانت منى متميّزة مرموقة، يشتد عليها الطلب لدرجة تواتر غيابها باستمرار للسفر، بناء على دعوات كانت تتلقّاها لإلقاء محاضرات أو بوصفها متحدثة رئيسية في المؤتمرات وغيرها من التكريمات. وفي لحظات هدوء حين أتيحت لنا الفرصة للتحدث برويّة على العشاء في منزل أحد الأصدقاء المشتركين، أبهرتني مُنى بتألقها وعبقريتها، ورؤاها الاجتماعية، وشغفها بأشياء من مصر والمنطقة العربية. وتجلّى هذا الالتزام النقدي بيّنا خلال احتجاجات سنة ٢٠١١ في مصر. ونظرا لمشاركتها مع ملايين آخرين في واحدة من أكثر اللحظات التاريخية تفاؤلاً في مصر الحديثة والمنطقة العربية، كانت منى مميّزة بالتزامها السياسي والعلمي المتزامن. حيث اتّخذت ما صاغه المتظاهرون كلغة إبداعية للتواصل الثوري، موضوعا للدراسة والبحث -مثال الجداريات -الغرافيتي -التي رُسمت على جدران المباني المحيطة بميدان التحرير في القاهرة، كما لو كان قرن الثور يدعو الناس لرفع الصوت عاليا وللتعبير علنًا دون خوف. كانت منى تجوب ميدان التحرير يوميًا، وتلتقط الصور الفوتوغرافية للغرافيتي حتّى توثّق أصوات الانتفاضة، في لحظة تاريخية استحوذت على خيال الملايين المصريين وآمالهم وأرواحهم. وحين زيارتي، تجوّلتْ بي حول ميدان التحرير، وفي الأنهج المتاخمة له، واصفة ذلك الإبداع الذي يناضل من أجل التكلّم وابتغاء أن يسمع له. لقد قامت بالتسجيل وتوثيق الجداريات محوّلة الفنّ إلى تاريخ شاهد شهيد. لقد تأثرتُ بسردها وفهمها للنضال الثوري وتبنّيها لإرادة تمكين المصريين العاديين.

بعد سنوات، دعوتها أنا و محررتي المشاركة زينة زعتري للإسهام في *دليل نساء الشرق الأوسط Handbook of Middle East Women* (Routledge). حينها كان المرض قد أنهكها وأضناها حقًا. ومع ذلك، ورغم مكابدتها للألم كتبت منى الفصل الخاص بها. وأسابيع قليلة قبل أن تحضُرها الموت، قدمنا الكتاب للمراجعة. واختفت منى... لكن كان الفصل الذي أبدعت فيه حاضرا بين أيدينا.. وافقت ابنتها المُحبة، لورا ستوث Laura Stauth، على التعاون معنا للقيام بأي مراجعة ضَرُورِيّة. وغابت منى. مرة أخرى. لكن ستظلّ بيننا في سطور كتاباتها التي سترافقنا دائمًا. ■

بقلم: **بول أمار**، جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا، الولايات المتّحدة الأمريكية

قدم منى أباظة نموذجًا عالميًا لسد الفجوات الأكثر إعاقة في علم الاجتماع التقليدي المُتمحور حول الغرب والذي يفصل الموضوعات الريفية عن الموضوعات المدنية والمسائل الاقتصادية عن المسائل الدينية والمادي عن الجماليات. من هنا تعتبر أعمال منى ثورة في مجالات علم الاجتماع. إذ يغدو التّوليف المصري بين يديها رؤية لعلم اجتماع في القرن الحادي والعشرين برمّته. يبهرك انفرادها بعدد الدراسات والكتب التي نشرتها. حيث توفّر كلّ دراسة على حده اسهاما في تشكّل مجال البحث. لقد زاد ثراء علم اجتماعها الحضري لثقافة المستهلك بأنثروبولوجيا اقتصادية للفضاءات المثيرة للجدل والمُسلْعَنة. أما علم الاجتماع الريفي الخاص بها فيتيح منظورات مُبتكَرة حول الجندر والطبقة وذلك من خلال إجرائها لدراسة المقارنة للإسلام في الحياة اليومية في أجزاء مختلفة من العالم (ماليزيا وأوروبا والشرق الأوسط). أما علم اجتماع الفنّ الذي كانت منى ترسمه فَمُفعمٌ بمنظورات «الشارع» العامية، يتّسق مع ابتكارها لأساليب انعكاسيّة لتحليل الذاكرة، والتأبين وتخليد الذكرى. تتقاطع هذه التدخلات الثلاثة القائمة على تشكّل المجال البحثي وتحثّ بعضها البعض بأساليب ديناميكية وملهمة. لم تكن منى عالمة على قَدْرٍ عظيم من الامتياز فحسب، بل كانت معلّمة في غاية الكرم والسّخاء. وكانت حصص تدريسها أسطورية. ترحّب بالباحثين الأجانب، كما أحدثت قسم علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في القاهرة، ووضعته على الخريطة في مختلف أنحاء العالم. ■

بقلم: **سيّد فريد العطّاس**، جامعة سنغافورة الوطنية، سنغافورة

كانت منى برأيي باحثة فريدة مميّزة، وصديقة ملتزمة ومهتمة وشخص رائع. نبّهني رحيلها إلى مدى قيمة الصداقات الوثيقة والدافئة، والتي بدونها تفقد الدراسات والبحوث معناها وتغدو مُنَفِّرة. لم تتسم دراسات منى وأبحاثها التي تناولت عدّة موضوعات، رائعة ومتبصّرة بل أثّرت في بصورة شخصية للغاية. لقد تناولت أبحاثها المبكّرة بتمعّن مسألة انتاج المعرفة في مصر وماليزيا. وكان هذا التركيز فريدًا إذ بدت من بين الباحثين القلائل الذين غمرهم الاهتمام الجاد كلّ من منطقتها: العالم العربي، وفي الأرخبيل الماليزي الإندونيسي. نشهد راهنا جدلا واسعا عن الدراسات فيما بين بلدان الجنوب والتفاعلات التي تنبثق منها في سياق إنهاء استعمار المعرفة ألّا أنّ منى كانت قد ولجت نطاق تلك الأبحاث منذ ٣٠ سنة خلت.

أكثر ذكرياتي ديمومة عن منى لحظاتٌ خلال مهاتفتي لها سنة ٢٠٢٠ حين كانت تخضع للعلاج في برلين. وعلى الرغم من مكابدتها لمرضها الخطير، خطر ببالها السؤال عن صديق مشترك في سنغافورة أو الاطمئنان عن صحّة صديق آخر أجهده المرض. كانت منى عالمة اجتماع جادة ومؤثرة ومرشدة طيبة. لكنني أتذكرها بشكل أفضل كشخص محبوب وعطوف. وداعا يا منى، أدعو لك بتخفيف السفر في الحياة الأخرى. ■

بقلم: **سامي زبيدة**، كلية لندن للدّراسات الشرقية، المملكة المتّحدة

كانت معرفتي بمُنى طيلة عقود عديدة. علاقة امتدّت منذ أيّام دراستها الجامعية ثمّ لقاءاتي بها في مواقع شتّى في أوروبا: ألمانيا، هولندا، السويد حيث تابعت أبحاثها متعدّدة الجوانب. لطالما كانت رفقتها والحديث إليها من دواعي متعة السرور والفكاهة، سواء أثناء تناول المشروبات في ليدن، أو مشاهدة المعالم السياحية في لوند Lund. تابعتُ سيل مشاريعها المتنوعة على مر السنين باهتمام وسرور بالغين. وانجذبت بشكل خاص إلى وصفها الحيّ للحياة والأحداث المصرية، الذي يكتسي الطابع التحليلي والشخصي في آن واحد. كانت منى تبثّ الحياة في تقلبات الحياة الحضرية: عدسة تتحرّك من المُولات إلى المباني السّكنية إلى معاناة التنقل والحركة حول المدينة، ترافقها النكتة الدقيقة والساخرة فتبدو لك الإثنوغرافيا الحضرية في أعمق صورها. كان أبرزها ما كانت منى تؤرخه باهتمام من وقائع في ميدان التحرير وما تلاها، بما في ذلك دراساتها الرائدة في فنّ الجداريات لا في المناطق الحضرية فحسب بل في مذكراتها عن *عزبة أسرتها وقرية عائلتها* في رواية *The Cotton Plantation Remembered*، التي تؤرخ التحول في الحياة الريفية في مثال رائع للجمع بين السيرة الذاتية والتاريخ. وتجسّد عمل منى الأكثر بروزًا في مجال الإثنوغرافيات المختلفة في التصوير الفوتوغرافي الخاص بها والذي شكّل بُعدا إضافيا لرؤية وبراعة فنّيّة. رحيل منى المبكّر خسارة كبرى لنا جميعا ولمجالات المساعي العلمية الغنيّة. ■

فيما يلي أهمّ الكتب التي نشرتها منى أباظة:

- *Debates on Islam and Knowledge in Malaysia and Egypt, Shifting Worlds.* Routledge Curzon Press, UK, 2002
  جدل الإسلام والمعرفة في عالم متغير، مصر وماليزيا نموذجا (٢٠٠٢)
- *Changing Consumer Cultures of Modern Egypt: Cairo's Urban Reshaping.* Brill-Leiden co-published with AUC Press, 2006
  ثقافة الاستهلاك المتغيّرة في مصر المعاصرة. (٢٠٠٦)
- *Twentieth-Century Egyptian Art: The Private Collection of Sherwet Shafei.* The American University in Cair Press, 2011
- *The Cotton Plantation Remembered: An Egyptian Family Story.* The American University in Cairo Press, 2013
  إحياء ذاكرة مزرعة القطن. (٢٠١٣)
- *Cairo collages. Everyday life practices after the event Story.* Manchester University Press, 2020

> مقدّمة: اتجاهات جديدة في علم الاجتماع الهندي

بقلم: **سوجاتا باتيل**، جامعة اوميو، السويد. عضوة لجنة البحث المعنية بالتاريخ والسّوسيولوجيا (RC08) التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع، ولجنة البحث حول التنمية الجهوية والحضرية (RC21) واللجنة المعنية بعلم اجتماع المفاهيمي والمصطلحي (RC35) واللجنة المعنية بعلم الاجتماع التاريخي (RC56) وعضوة مجلس إدارة اللجنة المعنية بالتاريخ والسوسيولوجيا (RC08).

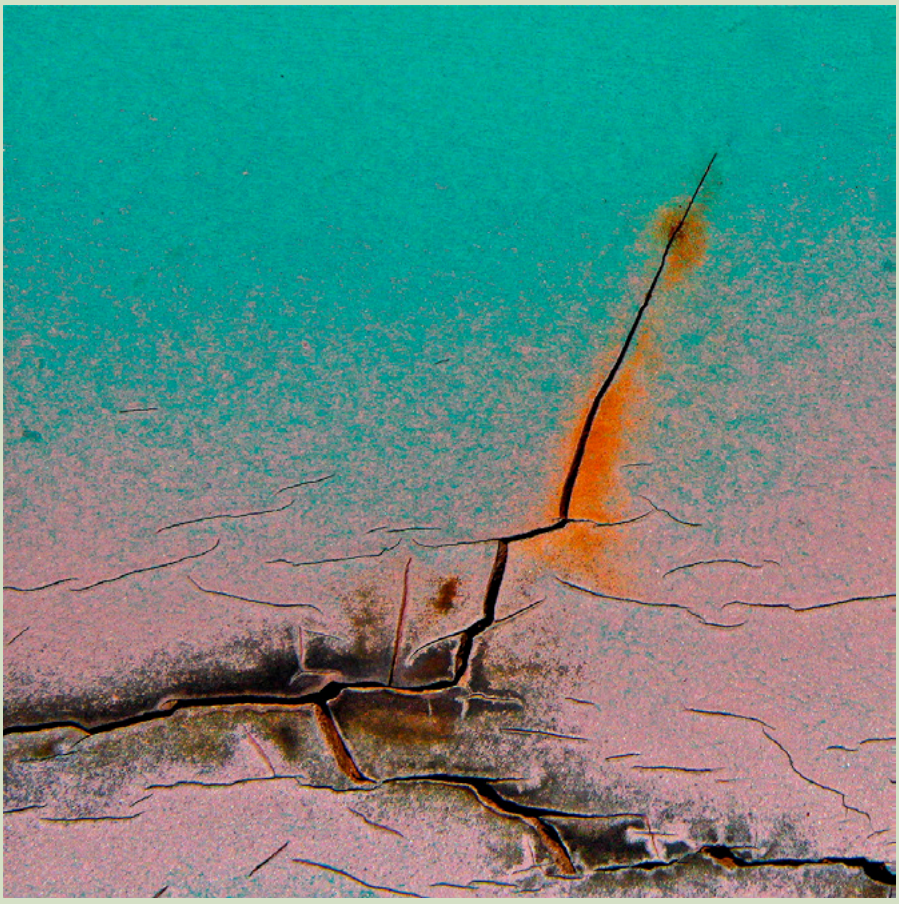

من أجل فهم عمليات التنمية السياسية والاجتماعية الحالية ، هناك حاجة إلى مناهج وتوجهات نظرية جديدة ، حيث أصبحت راسخة بشكل متزايد في علم الاجتماع الهندي في السنوات الأخيرة. المصدر: إيفلين بيرج / فليكر.

ظلّت المعرفة السوسيولوجية في الهند مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمشاريع السياسية للاستعمار والنزعة القومية. بيد أنّه ومنذ ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، حثّت مجموعتان من العمليات الأفراد والجماعات على تبني لغة جديدة للحقوق وحفّزتها للتشكيك في مفهوم المواطنة السلبية الذي صاغته الدولة الهندية. فمن جهة، شهدت الهند تنامي الحركات الاجتماعية الخاصّة بالمرأة والقبائل والطوائف الدنيا والجماعات العرقية، وبروز الحركات الإقليمية لتقرير المصير والنزعة دون القومية. رافقتها حركات التّمرد والحراك الانفصالي في كشمير وشمال شرق الهند. ومن جهة أخرى شهدت الهند تعزيزا لجور الأغلبية الهندوسية.

كان لهذه التطوّرات أثر في التفكير الاجتماعي حيث برزت تصدّعات في محتوى المبادئ الاجتماعية الراسخة التي تمليها الأثنوغرافيا. وتحوّل جيل جديد من الباحثين إلى ما وراء الجدل القائم في الهند حول علم اجتماع الشعوب الأصلية مقابل علم الاجتماع الغربي لإعادة صياغة مسائل البحث العلمي وفي منظورات الدراسة وطرائقها. فأثاروا أسئلة حول ماهية علم الاجتماع وحول إمكانية الاستمرار في التعامل مع الأساليب الاستعمارية والنزعة القومية مثل الإثنوغرافيا لفهم «الاجتماعي» الهندي من عدمه. وإن لم يكن كذلك، فما هي الأساليب والنماذج الجديدة التي يتمّ استخدامها؟ وهل يمكن لهذه الأساليب أن تعزّز التقييمات المقارنة؟ وأخيرًا، ما هي علاقة علم الاجتماع بأولئك الذين يتعرضون للاستغلال ومن يعانون التمييز والإقصاء، ليس في الهند وحدها ولكن في جميع أنحاء العالم؟

تعدّ الورقات الأربعة التي تؤثث هذا القسم الخاص بعلم الاجتماع الهند جزءا من هذا المسعى إلى إعادة التفكير في طرق فهم «الاجتماعي» الجديد الذي يجري تشكيله حاليًا في الهند. تناقش هذه الورقات العمليات المعاصرة للحداثة التي تروج لها الدولة الأمّة الهندية وتبحث في الانقسامات والصراعات التي ولّدتها، والتي أدت بدورها إلى ممارسات عنف علنية وسرية استهدفت المجموعات التابعة وتؤثر في الثقة بين الأفراد داخل هذه الجماعات وفيما بينها. كما تتداول الورقات بشأن

>>

القيود والعقبات التي يواجهها المؤلفون وتُعيقُهم في تطبيق الإثنوغرافيا بوصفها نظرية وأسلوبا. معرضين شكوكهم واستفساراتهم، في محاولة صياغة مفاهيم جديدة وتأمل في النظريات والأساليب للمساعدة في الاستيفاء على استفساراتهم البحثية وبالتالي إدراك عمليات التغيير المعقدة الجارية في البلد.

يشير راكيش كريشنان Rakesh Krishnan إلى مسألة فرض مبدأ الثنائيّة للسياسات الاستعمارية والسياسات ما بعد الاستقلال بشأن القبائل - المجموعات الاجتماعية التي تعيش في قلب الهند. فمن ناحية، حددت الدول الاستعمارية ومن بعدها الدول الوطنية المجموعات القبلية من حيث الأقاليم الإدارية المسماة بالمقاطعات المجدولة لحماية ثقافتهم من المناطق الفلاحية «المتحضرة» و «المستقرة». من ناحية أخرى، أدّى الاعتقاد في عمليّة التغيير والتطور الخطّي بهذه الأنظمة إلى وضع برامج ترمي إلى دمج هذه الفئات في المجالات الحضارية والحديثة. يجدر البيان هنا أنّ مثل تلك الثنائيّة، وفق كريشنان، أدّت إلى تنامي الصراعات والتناقضات ودفعت الحركات القبلية بالمطالبة بحقوق السّيادة. يقترح كريشنان في الخوض في هذا التناقض ايراد مفهوم الحدود واستخدامه في هذا السياق. ويتابع مُحاججا أنّ الدراسة حول وسط الهند مضطربة وتسودها الفوضوية مؤكّدا في الآن نفسه على تطبيق النهج التاريخي القادر وحده على مساعدة علماء الاجتماع في تقييم الجدلية بين الدولة وبين شعبها وفي كشف الصراعات والتناقضات والفوضى في هذا الصدام.

وخلافا لعلماء إثنوغرافيا/أنثروبولوجيا القبائل الذين دعّموا السياسات الاستعمارية الداعية إلى الثنائيّة، أنكبّ علماء الاجتماع الباحثون في الدراسات الجندريّة -ومنذ أواخر سبعينيات القرن الماضي- على فهم تاريخي للمسألة متخلّين بذلك عن الاثنوغرافيا كأداة للمعرفة.

أمّا سنيها غول Sneha Gole فتدّعي أن اتباع مثل هذا النهج أتاح للدراسات النسوية في الهند مناقشة طريقة الاعتقاد في شرط «المرأة» داخل الأطر الاستعمارية والنزعة القومية وكذلك خلال وضع الأطر المفاهيمية المتعلّقة بالحركة النسائيّة المبكرة للحركة النسائية في الهند وزعزعة ذلك النهج بأساليب جذرية.

لقد دفع ادراج النقاش حول التّقاطعية في تسعينيات القرن الماضي إلى تعزيز إعادة النّظر هذه. تناقش غول استخدامها لمنهج سرد الحياة، والأفكار المستلهمة من دراسات الذاكرة في محاولتها لفهم كيفية إعادة ثلاثة أجيال من النسويات تقييم حياتهن من خلال منظور متقاطع، ومن ثمّ إعادة تأويل تدابيرهنّ النّشطة السابقة. تستأنف غول لتُجادل بأن تقييمات منهج سرد الحياة توفّر توضيحات حول الطرق التي تتقاطع بها الطبقة والطائفة والحياة الجنسية والإعاقة والمنطقة وتؤطر في رأيها، هويتها النسوية. كما تحاجج غول بأن روايات الحياة هذه قد وفرت جهازًا مفاهيميًا لكيفية فهم التقاطعات في السياق الهندي.

تناقش الورقتان التاليتان طرق استخدام الإثنوغرافيا في سياقات جديدة وبوجهات نظر مستحدثة. لقد كانت المنطقة الشمالية الشرقية من الهند، التي حدد البريطانيون سكانها (مرّة أخرى) ذي الطابع قبلي مسرحا لتاريخ طويل من الحركات المتمرّدة. ومع استمرار نشاط تلك الحركات بعد استقلال الهند، فرضت الدولة الجديدة قانون الأحكام العرفية، ومنح قانون الصلاحيات الخاصة للقوات المسلحة سلطات للجيش بالسيطرة على المنطقة، وإخضاع متساكنيها وجعلهم رعايا بدلا من مواطنين. وعليه، تثير سويبام هاريبريا Soibam Haripriya ما الذي يضيفه هذا السياق إلى الطريقة التي نمارس بها علم الاجتماع بوصفه إثنوغرافيا؟

تؤدّي حدّة المواجهات بين الجيش والمتمرّدين إلى أزمة في الثقة وفقدانها والارتباك في التعرف على المتعاونين. بالإضافة إلى ذلك، يجعل القتل العشوائي القائم على مجرد الشك حقل العلوم الاجتماعية تعجّ بالشائعات ويعمّق من انعدام الثقة المتبادل. تجادل سويبام Soibam بأن هذا السياق المشحون يمثل تحديًا كبيرًا حتى لعالم الاجتماع المحلي/ المطّلع الملمٍّ بالأوضاع والذي ينتمي إلى نفس المجموعة العرقية / القبلية. في هذا السياق، تثير سويبام السؤال: كيف يمكن لعالم اجتماع يرغب في تحليل الطرق التي يؤثر بها العنف في العلاقات الاجتماعية القيام بالبحث؟ وتجيل سويبام الفكر Soibam في منهجية القيام بالعمل الميداني في المواقع العنيفة محاججة بأن مغامرة الدخول في ثنايا النصوص الأدبية تساعد على فهم السياق على نحو أكثر وضوحا من المجال كما حددته الإثنوغرافيا.

أمّا شيرين ميرزا Shireen Mirza, فتؤثث هذه الورقة الأخيرة من هذا القسم بتناول كيفية الاستفادة من الاثنوغرافيا التي تساعد على إدراك الطريقة التي تتقاطع بها ايديولوجيا الطائفة مع الحداثة حيث تتمحور أعمالها الاثنوعرافية حول شبكات الصرف الصحّي في المناطق الحضرية في الهند الحديثة بوصفها اخضاع التلوث الذي تفرزه الطبقة للسيطرة الحكومية. يقوم جدال ميرزا على دراستها حول منظومة الصرف الصحي في مومباي حيث شغّلت البلدية طوائف «ملوثة»، الطائفة الأدنى في الهرمية الطائفية الهندية، للقيام بتجميع النفايات المنزلية وتنظيفها وهي أعمال التنظيف والمسح والذبح وإزالة القمامة. تشير ميرزا إلى أن مفهوم الوصم وعمل الطائفة يساعد على فهم السياق الراهن، حيث يكتسب من يقوم بهذا النشاط معنى وأهميّة من خلال التلوّث. تعرض لنا ميرزا في هذا السياق حالة جامعي النفايات من الداليت المسلم Muslim Dalit والداليت الهندوس لابراز تداخل هويّات الطائفة والدين. ودفع هذا العمل الإثنوغرافي بميرزا لمناقشة الفهم الكولونيالي الذي كان قد فصل الطوائف الهندوسية عن غيرها من الأقلّيات. وفي عملية زعزعة نموذج الوعي المسلّم به والقائم تقدّم ميرزا وصفا للتواريخ الجسدية للطائفة وللوصم في قسم مومباي المحلّي لإدارة النفايات الصُلبة. يبرز عمل ميرزا الطرق التي يتمّ من خلالها انتاج الجسد الموصوم بوصفه وعاءً يحمل جوهر الطائفة ويتشكّل في علاقة بعناصر وأحداث معيّنة.

تبرز هذه الورقات المعالم والفوارق الدقيقة التي يتعيّن تقييمها لبناء «الممارسات الجيّدة» في الفكر السوسيولوجي. فهي لا تدعو إلى إقامة انعكاسية قادرة على تقويم سياسات انتاج المعرفة وتداولها فحسب بل انعكاسية تؤكّد صحّة التقييمات العلمية حتى ندرك الراهنَ ونجعله متّصلا باهتمامات البشرية واحتياجاتها. ■

توجّه كل المراسلات إلى سوجاتا باتيل على البريد الإلكتروني <patel.sujata09@gmail.com>

> تفكيك الحدود الجغرافية القبلية

وسط الهند

بقلم: **راكيش كريشنانن**، جامعة حيدر أباد، الهند

أبحث في هذه المقالة اعتبار علم اجتماع التاريخ ذا أهمية حاسمة لتعزيز الادراك الاجتماعي للمجتمعات القبلية. راهنا تفتقر الأدبيات الأنثروبولوجية حول المجتمعات القبلية التي تعرّف التحليل الاجتماعي إلى كلٍّ من السياقات والبعد التاريخي. وبالتالي تتيح إعادة صياغة السياق التاريخي المقارن لأصناف التحاليل توضيحَ التشابكات الفوضوية للعالم القبلي. أُحاجج أنّه بإمكان «الجبهة» بوصفها فئة، التقاط هذه التشابكات غير المرتّبة وحدود سلطة الدّولة وتطلعات الشعب. ونقصد بالحدّ هنا كلاً من حواف المستوطنات التي يختفي ورائها المجهول حيث يسود الابهام حول مواضيع معينة أو أنشطة بعينها. يضع الحدّ هنا بوصفه مفهوما، تقييما نقديا للعلاقة بين الثقافات المختلفة للنظام الاجتماعي وهندسة المجتمع.

> المناطق الجغرافية الاستعمارية

لقد فرضت فكرة الفوارق والهيكل الهرمي سياسات استعمارية متعلّقة بالمجتمعات القبليّة- الفئات الاجتماعية القاطنة في المناطق التلّية لوسط الهند، وهي منطقة تكثر فيها الأنهار والغابات الكثيفة والموارد المعدنية الغنية. تجدر الإشارة هنا إلى تقييس التوسّع الاستعماري لمصطلح «القبيلة» واستعارة الحكّام المستعمرين له من الاستعمال الأفريقي. لقد صنّفت الدول الاستعمارية تلك المجموعات بوصفها «بدائيّة» و «متوحّشة» و «ابربريّة» نظراً لممارساتهم الدينية ومعتقداتهم الروحانية التقليدية. كما ميّزتهم عن مجتمعات الفلّاحين من الطوائف الهندوسية المستقرّة. كما دفعت الصعوبات التي واجهها الحكّام المستعمرون في شؤون الحكم وبسط سيطرتهم على مواقع الثورات والحركات المتمرّدة (والمعروفة باسم التمرد الهندي أو تمرّد السيبوي. المترجمة) في تلك «المساحات البرّيّة» منذ أوائل القرن التاسع عشر، إلى تمرير السلطات الاستعمارية لقانون المقاطعات المُصنّفَة لسنة ١٨٧٤. وعليه، أُنشِأت مناطق جغرافية منفصلة بموجب هذا القانون الاستعماري، حيث ثبّتت الدولة الاستعمارية المجتمعات القبلية وبسطت سيطرتها عليها بوصفها مجموعات خارج المجتمع المتحضر. وبالتالي انطلق القائمون على الإدارة الاستعمارية والمبشرون داخل تلك الجيوب الإدارية / الجغرافية في أداءهم «لمهمة حضارية» ترمي إلى ادماج تلك المجتمعات. لقد أحدثت مكانة المجتمعات القبلية الخاضعة لمخططات الحوكمة الاستعمارية انفجارا في إدراك المجتمعات القبلية ما قبل الكولونيالية بوصفهم أفرادا وأماكن خارج السيطرة المباشرة للدولة.

لقد تعدّت القوانين الاستعمارية على الموارد الطبيعية للمجتمعات القبلية وانتهكت أراضيها ممّا أثار توترا في المجتمعات القبلية داخل المناطق القبلية. تُعدّ المجتمعات القبلية الفئة الاجتماعية الأولى التي حظيت بحيّز الريادة في مقاومة الاستعمار البريطاني حيث أدت الرأسمالية المتوحّشة، وانتهاك للأراضي ونزعها، وسياسات التوطين، وفرض الأنظمة الضريبية إلى الاخلال بأسلوب حياتهم. كما أسهم الباحثون في الإدارة الاستعمارية وعلماء الأنثروبولوجيا في مشروع إقامة الاختلافات والتسلسلات الهرمية وذلك من خلال المسوحات الإثنوغرافية والتوثيق والتقارير. ووفقا لذلك، استمرت سياسات الدولة ما بعد الاستقلال وكذلك الدراسات الأنثروبولوجية في الإشارة إلى المجموعات القبلية باعتبارها شعب/شعوب متغلغلة في الوحشية وفي حاجة إلى عزلها في مناطق خارج مجال الثقافات المتحضرة.

> المجموعات القبلية ومشروع بناء الدولة

لقد تجادل علماء الأنثروبولوجيا أواخر الفترة الاستعمارية وأوائل سنوات ما بعد الاستقلال في موقع المجتمعات القبلية ضمن مشروع بناء الدولة. وتراوحت المقاربات من فكرة عالم «المتوحشين النبلاء» إلى فكرة الاندماج مع المجتمع الهندوسي. وعلى الرغم من رسم وجهات النظر تلك لاستراتيجيات متباينة، إلا أنها ثبّتت الفهم الاستعماري لمسألة الاختلاف والتسلسل الهرمي في وضع مفاهيم للمجتمعات القبلية بدلاً من إزاحتها. وبمساعدة علماء الأنثروبولوجيا الذين أجروا دراسات حول القبائل، قبلت الدولة حينها، ودون انتقاد أو تمحيص بالتصنيفات الاستعمارية معتبرة المجتمعات القبلية مجموعات ذات التقليد الشفهي في حاجة دائمة إلى مساعدة الدولة الوطنية. كما لم تأخذ العلوم الاجتماعية الوطنية، بما في ذلك الأنثروبولوجيا، في الاعتبار التغيرات التاريخية في قوى الإنتاج وتطلعات الشعب داخل هذه المناطق الجغرافية. وما ساءلت قطّ الصفّة التأريخية للاختلافات والتسلسلات الهرمية الاستعمارية وأهمّيتها في مجتمع ما بعد الاستعمار. وعليه، استمر اعتبار المجتمعات القبلية فئات اجتماعية خاضعة، في مرحلتها الأولى من دورة التطور، مجموعات ثابتة ومقاومة للتغير. ولقد فرضت اثنتان من الاستراتيجيات رسم السياسات اللاحقة- وهي استراتيجيا حماية تلك المجموعات وتمييزها عن مجتمعات الفلاحين الهندوس، واستراتيجيا تنمية المناطق القبلية الرأسمالية المتزامنة. كما سعت الدولة والعلوم الاجتماعية إلى «تنمية» المجتمعات القبلية على أساس إقليمي في شكل مناطق المخططات الفرعية القبلية ووكالة تنمية قبلية متكاملة. ووجّهت المبادرات التعليمية والطبية والبنية التحتية الأخرى «الحداثة» حتى مع تمتّع المجتمعات القبلية في المناطق الجغرافية المخصّصة بامتيازات قانونية وحماية الحقوق الاجتماعية والثقافية.

لم تنقض التنمية التي بادرت بها الحكومة الوطنية مسار تعدّي رأس المال والأشخاص والمجموعات غير القبلية وانتهاكها للمناطق القبلية. كما أدّى إنشاء المتنزهات الوطنية إلى عزل المجتمعات القبلية وإقصائها عن الدولة الأمّة. ناهيك عن مشاريع استخراج الموارد الطبيعية المتنامية مثال التعدين وبناء السدود التي تسبّبت في تخريم المشهد القبلي مما أذكى الحركات القبلية المُنادية بالاستقلال. إذ شرع الثوار الشيوعيون والمجتمعات القبلية المُحبطة منذ سبعينيات القرن الماضي في التوكيد وعلى نحو أكثر جرأة وحسماً على عملية التراكم من خلال نزع الملكية.

لم يشمل التصنيف المناطقي كلّ المناطق القبلية ولم تظل جميع الشعوب القبلية معزولة. ولم تحظى بعض المجتمعات التلّية بأي حماية بل تحوّلت أراضيهم لتصبح فضاءات للأنشطة العمرانية والسياحة. وفقدت المجتمعات المحليّة من سكان الغابات أراضيها التي تحوّلت إلى الزراعة الحرجية وتنبيت الخشب. وزاد

>>

"بمساعدة علماء الأنثروبولوجيا الذين درسوا القبائل، قبلت الدولة الفئات الاستعمارية بشكل غير معقول، مع الاعتراف بالمجتمعات القبلية كمجموعات مبدئية في حاجة مستمرة للمساعدة من الدولة القومية"

المشهد القبلي تخريما بنمو فئة من المجتمعات القبلية خارج الجيوب الإدارية كعمال مأجورين، وظلّ غيرهم من المجتمعات القبلية داخل تلك الجيوب معزولين وعلى هامش دائرة رأس المال. كما لم يحظى هذا المشهد الفوضوي الذي زاد حدّة بتقييم على نحو ملائم من لدن الباحثين الانثروبولوجيين وعلماء الاجتماع في الهند.

> «الطرف»: إزاحة الفئات الحكومية

يستلهم علم اجتماع المجموعات القبلية قدرا كبيرا من عناصرها من الإطار الاستعماري متقبّلة دون انتقاد تحديد إطار الدولة المتعلّق بالإقصاء الشامل وهي عملية استبعادهم بشكل متزامن من عامة الساكنة من خلال رسم مناطق جغرافية محددة للإدارة ودمجهم من خلال استراتيجيات تعليمية واندماجية أخرى، عمليّة ترسخ مبدأ الاختلافات والتسلسلات الهرمية. تقتصر تلك العملية إلى حدّ كبير على تقييم السياسات والبرامج الحكومية التي تولي أكثر أهميّة للمهام العملية لحلّ المشكلات. وفي خضمّ كلّ هذا، يفتقر علماء الاجتماع الوطنيون إلى الحساسيات التاريخية والمقارنة لفهم القضايا المتعلقة بالمجتمعات القبلية، والتي تعد جزءًا من إرث الخيال الاجتماعي السائد في الهند. يسدّ خضوع الشعوب القبلية في الإطار الاستعماري والقومي عمليات جسيمة مثل انهيار الجغرافيا الثقافية القبلية وتحوّلها إلى فضاء إداري ومسارات متميزة للواجهة القبلية داخل هذه الجيوب الإدارية وخارجها. وعليه، يتطلّب هذا الافتقار إلى التواصل مع فئات المعرفة والتواصل معها لوضع أداة إرشادية لإعادة إدخال الأبعاد التاريخية والجغرافية في منظور مقارن من أجل إزاحة القوة المتأصّلة في تأطير مفهوم القبيلة. يجدرُ بنا إذن القول بأنّ ‘› الحدّ» كمفهوم يسمح بالتشكيك في حدود الأنثروبولوجيا ومسائلتها من خلال وضع سياق لفئة القبيلة ضمن المناطق الجغرافية التي شكلتها الدول الاستعمارية وما بعد الاستعمار. ويمكن للحدود باعتبارها فئة التقاط الحراك والتدفق في عالم الحياة القبلي والجدلية الفوضوية بين الدولة وشعبها. بالإضافة إلى ذلك، اعتبار الحدّ حاجزًا بين المعلوم والمجهول فهو يذكر علم الاجتماع الوطني بالتعامل مع الاختلافات والتسلسلات الهرمية التي وضعها الاستعمار والدولة الأمة ما بعد الاستعمار. أجادل هنا بناء على هذا المنطلق، أنّ مفهوم الحدود يتكشّف الأيديولوجيات الكامنة وراء الجغرافيا المشكّلة للذاتية المتأصلة في المجموعات الاجتماعية «الخاضعة»، وهو بذلك يساعدنا على إعادة التفكير في العلوم الاجتماعية. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى راكيش كريشنانن على البريد الإلكتروني <rakeshmkrishnan@gmail.com>

> تقاطعات نسوية، مقاربات جديدة

بقلم: **سنيها شيشير غول**، جامعة سافيترياي فول بيون، الهند

التحريض للاحتجاج على العنف ضد المرأة في مدينة جادنجلاج كولهابور في ولاية ماهاراشترا في عام 2014. المصدر: Wikimedia Commons / Sanjeev Bonde.

تشارك هذه الورقة في المجالات النسويّة وتنخرط في إعادة تشكيل فئة «المرأة» داخلها. سأبحث كيف تتيح مسألة التّقاطعية ومسارها المفاهيمي المحدّد في الهند (في مواجهة سياق تقاطع الجندر والعرق في الولايات المتّحدة) سبلا جديدة لإعادة التفكير في الفهم المعاصر، من خلال التوليف المنهجي بين الدراسات السردية ودراسات الذاكرة. وسأعتمد في هذا السياق تحليلا لسرد حيوات الناشطات النسوية (الناشطات المنخرطات في الحركة النسوية) من ولاية ماهاراشترا الهندية. أخترت تفضيل نقل أصوات الناشطات بوصفهنّ مخوّلات أكثر من غيرهنّ في فهم موضوع السياسة النسوية ووضعها موضع التنفيذ. تنتمي الناشطات اللاتي حاورتهنّ وأجريت معهنّ المقابلات إلى ثلاثة أجيال من مجتمع محلّي ذي اللّغة الواحدة. وتُبرز المقابلات أن الناشطات أعدن صياغة ذاكرتهن في سياق نظرية التّقاطعيّة والطريقة الذي تفرض إعادة التفكير في فئة المرأة.

> تأطير «المرأة» بطريقة أحادية

لقد تصوّرت الأطر الاستعمارية والهياكل الوطنيّة المهيمنة فئة «المرأة» بطرق معينة. ففي الإطار الاستعماري، أصبح وضع «امرأة الشعوب الأصلية» العنصر الذي مثّل الحضارة (أو الافتقار إلى ذلك) وموقعًا للمناقشات حول التقاليد «الهندية» «الأصليّة» من خلال المواجهة الوطنية بين المستعمرين والرجال الأصليين الذين ينتمون إلى طبقات النخبة. أدّى ذلك إلى التصور الثقافي للمرأة باعتبارها ممثّلة للأمة – مرورا بالهند الأم إلى تثمين الخاص مقابل العام كمنطقة مستقلّة للأمة. وطرحت مسألة امرأة السّافارنا / وهي الطبقة الوسطى من الطيقة العليا ليتمّ توظيفها بمثابة المفوّض للمرأة «الهندية». ظلّ الإطار الوطني المهيمن يستخدم النساء «كرموز للثقافة». ومع ذلك، تناولت دولة ما بعد الاستعمار النساء أيضًا بوصفهنّ «الفئات الأضعف» من المجتمع وكيّفتهنّ في الآن ذاته ضمن الحداثة والتقاليد. لقد قام التعامل مع المرأة الهندية على موقف نمطي من خلال طريقتين اثنتين حيث يقتصر دورهنّ على الوظيفة البيولوجية/الإنجاب وذلك من خلال برنامج التنظيم العائلي المؤسسي أو كزوجات «غير عاملات» من خلال تدخلات على النحو الذي تقوم به (الرابطات النسائية المنظمة وفق النمط الوطني) mahila mandals[1]. ظلت النساء من الطبقة العاملة الدنيا وكذلك الفروق الإقليمية على النحو المحدد داخل المجتمعات اللغوية مقصوّة وغائبة عن صيغة ما بعد الاستعمار هذه.

في سبعينيات القرن الماضي، أعادت مرحلة جديدة من الحركة النسائية التفكير في هذه الفئات المحرزة من خلال المطالبة والدفاع عن الخبرة بوصفها موقعا لبناء المعرفة والمسائل الأساسية ذات الصّلة بالتمييز الهيكلي (الذي يُدرك من خلال الأيديولوجيات اليسارية) والعنف ضد المرأة. لقد كان لتلك المرحلة من الحركة تحدّي «التقاليد»، والانقسام الخاص/ العام وبالتصوير النمطي للنساء باعتبارهن رموزا للأمة. مركّزة بدلا من ذلك على النساء الريفيات ونساء الطبقة العاملة بإبراز دورهن ككادحات ومنتجات مستغَلات. تحدت هذه البادرة الأطر الوطنيّة والاستعمارية المهيمنة، لكنها ركّزت العمل على مكانة الفئة من النساء البارزات (بطريقة موحّدة) كموضوعات للتنمية/الحداثة، والتّمويه في مسألة عدم المساواة فيما بينها.

> التوجّه نحو التّقاطعيّة

شهدت تسعينيات القرن الماضي تحولًا بتجسّد الخطاب الوطني الذي يميّز المرأة من خلال خطابات الحوكمة وتحوّل الحركة النسائية من مصطلح المرأة إلى مصطلح الجندر. هذا هو السياق الذي تم فيه وضع مسألة التّقاطعية في صيغة قابلة للتنفيذ بكلّ وضوح على مستويين اثنين: يتمثّل المستوى الأوّل في اعتبار مسألة التقاطعية

>>

أداة مفاهيمية للتحليل وينطوي المستوى الثاني على اعتبارها إستراتيجية تنظيمية تتبناها مجموعات نسائية غير حزبية تمثل مجموعات مضطهدة مختلفة مثال مجموعات: الدّاليت (تعني المفردة هنا حرفياً «مكسور»). ولكن استخدمتها طوائف اللا مساس (ex-untouchable castes) كعلامة لتحديد الهوية) والمثليات والمسلمات (أقلية دينية محاصرة) و (الطبقات المتخلفة الأخرى OBCs Other Backward Classes-- الطبقات الدنيا التي تتميز بالتخلف الاجتماعي والاقتصادي). لقد أشار كل من هؤلاء إلى تجربة تقاطع محدّدة وشكك في اختفائه التاريخي من التيار الرئيسي للسياسات في صلب الحركة النسوية في الهند. ورغم استلهامها من تصوّر المفاهيم الأفريقية-الأمريكية ذات الصّلة بالعرق والجنس، اتّخذت التقاطعية في الهند مسارا معقّدا حيث تمت إعادة النّظر في الجندر على أساس محاور متعدّدة - الطبقة، والطائفة، والقبائل، والجنسانية، والإعاقة، والجماعات اللغوية الواحدة، والانتماءات الدينية. أكد تنظير الدّاليت النسوي بشدّة على ضعف المرأة باعتبارها موضوعا نسويا وذلك من خلال التركيز على التجارب والنضالات المختلفة التي انخرطت فيها نساء الداليت، على النحو الذي اتّسم خصوصا في منظومة الزواج القائمة على مراعاة الأسرة ووشائج القربى. ومع ذلك، تشكّل الطائفة باعتبارها عدم مساواة مصنّفة، صورة أكثر تعقيدًا من ثنائي العرق/الطبقة أو السافارنا/ داليت وبالتالي في حاجة إلى مزيد التفحّص. ومن هذا المنطلق، حاججْتُ بأن مجال السياسة النسوية قد تحوّل إلى إعادة تقييم فئة «المرأة» في ضوء أطروحة التقاطعية كما يتبيّن في تحوّلات روايات حيوات نفس الناشطات النسويات التي كانت قد سردتها في نقاط زمنية مختلفة. وعليه، يُبرز عملي أن نظرية التقاطعية تصبح موردًا نظريًا حاسمًا لفهم الطرق التي تتمّ من خلالها إعادة تشكّل مسألة «المرأة» من خلال التفاوتات المصنّفة.

> دور السّرد والذّاكرة

وإن أتاحت سبعينيات القرن الماضي للناشطات النسويات بتقليص أوجه الاختلاف الناجم عن وضع الطائفة المصنفة الخاص بها والتأثير على تجربة أنثوية عالمية متجانسة، فإن السياق السياسي الراهن وطريقة إعادة صياغة مسألة المرأة قد أثرت في تلكم الناشطات لإعادة النظر وفهم وضعهنّ الطائفي والطبقي الخاص وإدراك علاقته بمؤسسات الأسرة والجنسانيّة والزواج والقرابة. وكذلك التفكير مرّة أخرى في كيفية تشكيل هذه المؤسسات لتجاربهنّ.

تستحضر الناشطات، بمن فيهن اللاتي تمّ تسييسهنّ في سبعينيات القرن الماضي وتسعينياته، طفولتهنّ وسنوات تكوينهنّ من خلال موشورات جديدة، مدركات الآن لمعنى حياتهنّ بوصفهنّ نساء وُلدن داخل طائفة معينة ومعتبرات كيفية تشكيل هذا الوضع لظروف حياتهنّ وللفرص المتاحة. وفي مقابل ذلك عبّرت حتى الناشطات اللاتي اقترحت أيديولوجياتهنّ في وقت سابق أن الطبقة الاجتماعية يجب أن يُنظر إليها على أنها فئة ما قبل حداثية وأن استخدامها في الحداثة يرمي إلى تصوّر سياسات الهوية وبالتالي بثّ الفرقة وإثارة الخلاف في سياسة نسوية على مستوى الأمة ، عبّرن راهنا على استعدادهنّ لإعادة سرد حياتهنّ آخذات في الإعتبار الأبعاد المختلفة لمنظومة الجنوسة والطائفة والطبقة والحندر المحدّدة للتقاطعية في الهند المعاصرة. يتمّ استحضار الحكاية عن الذات مجدّدا من حيث التنشئة الاجتماعية الطائفية المستسقية من مؤسّسات الأسرة والزواج والقرابة. ويتيح استخدام روايات الحياة واعتمادها أسلوبا لا عمليّة إعادة تفسير ذكريات الوقائع المتقاطعة المعيشة للوضع الاجتماعي والامتياز فحسب بل يسهم كذلك في تنظير التقاطعية ضمن السياق الهندي. وعليه، يُتاح في هذا الطور بناء نظريات نسوية جديدة ذات الصلة بالنسخة الهندية من التقاطعية.

تساعدنا طريقة سرد الحياة سويّا مع دراسات الذاكرة على إدراك كيفية مدى أثر وجهات النظر المعاصرة في المجال النسوي على إعادة بناء الذات النسوية الناشطة الجديدة. وهي بذلك تتيح لهنّ وللدراسات النسوية بابا لإثارة المسائل المتعلقة بالامتياز / التبعية عبر مختلف التسلسلات الهرمية في الهند. لا تشير هذه الطريقة إلى أهمية الانعكاسية النسوية حين استخدامها في مواجهة خطاب «المرأة» كما تمّ تصوّره ضمن الأطر المهيمنة - الاستعمارية أو الوطنية أو النسوية المبكّرة – فحسب، بل تُقدّم لنا فهما نظريا لكيفية فهم التقاطعية المعاصرة واستيعابها. هذا بالإضافة إلى أنّ هذه المشاركة المنهجية تتيح لنا فرصة الولوج في عملية إستحضار الذكريات الفردية و وضعها في السياق حتّى ندرك التحولات في السياسة المشتركة وتحديد المسارات الممكنة. يمكن حينها اعتبار النظرية التقاطعية تحديدا للموقع المعقد التي يحتلّه تصنيف المجموعات الطائفية/ المجتمعات الدينية / الجماعات اللغوية الواحدة في المجتمع الهندي المعاصر. وتظلّ فرضيتنا بالطبع، وبالنّظر إلى أنّ هذه المقابلات أُجريت ضمن الجماعات اللغوية الواحدة، مقتصرة على تقييم للتقاطعيّة في منطقة واحدة. إلا أنها تتيح كذلك فرصا مناقشة التباينات والتشابكات بين تلك التسلسلات الهرمية القائمة ضمن مجتمعات اللغات الأخرى داخل الهند. يمكن الجدال بأنّ هذا المشروع لا يقدّم بالضرورة نموذجًا لفهم السياقات الإقليمية والسياسية الأخرى واستيعابها بل بالأحرى يعرض طريقة لتناول هذه المسائل حتّى تصبح الإجابات أكثر وضوحاً. تقدّم هذه القصّة المستلهمة من مجال إقليمي معين طيفا من الدروس المستفادة حتى ندرك عمليّة بناء معاصر للمرأة في الهند. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى سنيها شيشير غول على البريد الإلكتروني <gole.sneha@gmail.com>

[1] ماهيلا ماندالز هي رابطات نسائية محلية تقليدية غير رسمية تحظى بإمكانات هائلة لتفي بالاحتياجات الجندرية الاستراتيجية للمرأة الهندية. تنشط هذه الرابطات في المناطق الريفية وتعمل على المستوى الأساسي كأداة للمقاومة وتمكين النساء من النفاذ إلى المجال العام. وهي تكنّى كذلك باسم النوادي النسائية، تبرز أهميّة نشاط الرابطات على المستوى المحلّي في التجمّع عند الاحتفالات، أو الأحزان، أو الأزمات، أو المهرجانات، أو الولادات والوفيات أو حفلات الزفاف والوظائف المحلية (مثل افتتاح مبنى المدرسة) أو زيارة زعيم سياسي أو أزمات مثل الأوبئة الصحية أو نقص توفير المياه. ثمّة أيضا ماندالات في المناطق الحضرية وكذلك القرى. (المترجمة).

> المجالات المشحونة بالعنف:
ممارسة علم الاجتماع في المواقع العنيفة

بقلم: **سوبيام هاريبريا**، باحثة مستقلّة، الهند

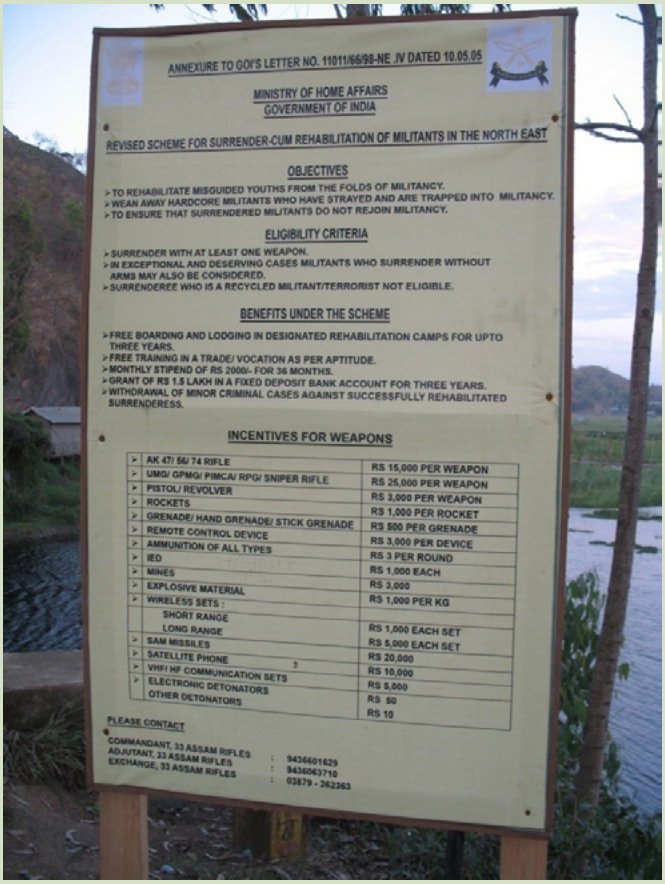

لافتة بالقرب من كارانج في منطقة بيشنوبور بولاية مانيبور ، في أبريل / نيسان ٢٠١١.
المصدر: Soibam Haripriya.

أود في هذه المقالة في الكيفية التي يتعيّن على علم الاجتماع / الأنثروبولوجيا الاجتماعية البحث في مسألة العنف الذي تولّده الدّولة. إذ تعتبر مقاومة مشروع الدولة الأمّة الهندية واحدة من أطياف النزاعات التي ابتليت بها البلاد. تشترك المنطقة الشمالية الشرقية التي تتكون من ولايات أروناتشال براديش، وآسام، ومانيبور، وميغالايا، وميزورام، وناغالاند، وسيكيم، وتريبورا، في الحدود الدولية مع ميانمار، وبوتان، وبنغلاديش، والصين، ونيبال. ولقد شهدت هذه المنطقة تداعيات مشروع الدولة الأمّة وتميزت بالنزاعات المسلحة كجزء من حركات تقرير المصير. وبالتالي، يعدّ قانون السلطات الخاصّة للقوات المسلحة الصادر سنة ١٩٥٨ (AFSPA) ساري المفعول بشكل أو بآخر في ولايات المنطقة الشمالية الشرقية (باستثناء ولاية سيكيم). إذ تمّ عرضه سنة ١٩٥٨ في تلال ناغا من ولاية أسامNaga Hills of Assam، ويعدّ جزءا من الجهاز السياسي-الإداري الذي تخضع من خلاله المنطقة للحكم. وبمُوجبه تُكرّس السلطات الخاصة التي أولتها الدولة للقوات المسلحة بالقتل على أساس الاشتباه تعليق ضمان الحق في الحياة. وبصورة متوقّعة لا يجري تبادل الفكرة المهيمنة للأمة في هذه المنطقة بل يعزّز القانون ثقافة الإفلات من العقاب وشبكات الشائعات ويعمّق الشكوك المتبادلة.

أمّا في مانيبور Manipur فقد تنامى عدد الجماعات المتمرّدة من أربع مجموعات (٤) في البداية عند فرض قانون القوات الخاصة للقوات المسلحة، إلى أكثر من ٣٢ مجموعة (باستثناء المجموعات المختلفة التي تشكو من انقسامات). فقد أثبتت العديد من الأعمال البحثية أن سنوات من استخدام قوات الجيش لحل القضايا السياسية قد ضمنت استحالة مصادرة العنف الذي يميز كافة مناحي الحياة على نحو يصبح من غير المجدي أن تنسب الوفيات إلى الدولة أو غير الدولة. يكشف تقرير أصحاب المصلحة المشترك الصادر عن الأمم المتحدة وائتلاف المجتمع المدني لحقوق الإنسان (٢٠١٦) انتشار ٥٠ ألف جندي هندي في مانيبور لساكنة يقلّ عددها عن ٣ ملايين. كما يذكر معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية أنه بين سنتي٢٠٠٠ و٢٠٠٤، قُتل ٤٥٠ مدنياً على أيدي مسلحين في مانيبور. تُقدم مثل هذه الإحصاءات مانيبور بوصفها مساحة فشلت فيها الدولة الأمّة في فرض النّظام. ويظلّ التحدي كامنا في تمييز هذا الفضاء الذي مثّلت قوانين الدولة وسياساتها مصدر اضطرابه.

> التحدّيات أمام الأثنوغرافي

يعد العمل الميداني الإثنوغرافي محوريّا في الإثنوغرافيا كما يتم تدريسه في المناهج الدراسية في الهند، حيث يتّسم التمييز بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالغموض. ففي إطار مدرسة م. ن. سرينيفاس لعلم الاجتماع M.N. Srinivas، يتم النفاذ إلى هذا المجال من خلال الإثنوغرافيا. حيث يشارك الباحث في الإثنوغرافيا في الحياة اليومية لاستخراج المعاني التي يمنحها الناس لحياتهم. يفترض هذا أنّ المجال يعدّ «المكان الطبيعي» حيث يقتضي دور الباحث بوصفه أحد المطّلعين المُلَمّين من الداخل. وتظلّ الهوية داخل المجال وخارجه مُبهمةً (على الرغم من إشارة لفظة «دخيل» عموما في المنطقة الشمالية الشرقية، إلى أولئك الذين لا ينتمون إلى مجتمعات المنطقة). فكَوْنُ المرء عضوًا ينتمي إلى نفس الجماعة العرقية أو أصيل الشمال الشرقي على نحو أوسع عادةً يجعله شخصاً متآلفا من الداخل. ومع ذلك، ورغم انتمائه إلى المجتمع المحلي ذاته أو/ للمنطقة نفسها، يظلّ اعتباره دخيلًا بناءً على القرابة أو الانتماءات السياسية.

تهدف أبحاثي في منطقة مانيبور Manipur إلى فهم كيفية تعامل الناس مع الوفيّات النّاتجة عن العنف واستيعاب ثقافة الخوف التي تولّدها. تشكل فكرة كَوْني مانيبوري الأصل اعتباري من الداخل. ومع ذلك غدت مسألة الثقة/عدم الثقة واحدة من القضايا المركزية التي كان على الانتباه لها والتعامل معها. ففي عملية التفاوض مع مسألة الاستئمان كان عليّ أوّلاً إعادة النظر في المصطلحات المستخدمة في المجال. تطرح المفردات من قبيل «متعاونين» و «مصادر المعلومات» إشكالية في استخدامها ضمن مصطلحات المقابلات. وعليه، مثّلت محاولة تحاشي المصطلحات التحقيريةّ التي تستحضر معاني تستدعي كون المحلّيين عملاء ومخبرين لجهاز الدّولة العسكري للدولة أولى الخطوات في التفاوض لارساء الثقة بيني وبين مصادر المعلومات الأساسية. ثانياً واجهت مقاومة عامّة في مسار إجراء التحقيقات البحثية. حيث يُعْتَقَدُ في عجز أدوات البحث عن التقاطتها لتاريخانية العنف وينتهي بها الأمر إلى إعادة إنتاج التمثيل الإثنوغرافي الاستعماري للشعوب والقائم على كونهم متأصّلين

>>

احتجاج لشاب اعتقله الجيش الهندي بشكل تعسفي في عام ٢٠١١
المصدر: Soibam Haripriya.

أعمال الاحتجاج مثل هذه هي أحداث شائعة.
المصدر: Soibam Haripriya - 2011.

في العدائيةّ يشتبهون ببعضهم البعض ويشكّون في غيرهم من خارج ذلك المجتمع المحلّي. من ناحية، يجب أن يتوغّل البحث حول «الخارجي» في مجالات مثل مسألة التّواطئ، حتى لو لم يوافق المرء فعليًا على مشروع عنف الدولة. من ناحية أخرى، ونظرًا لأن المجال يعمّق من الشك المتبادل، يرتهن النفاذ إلى الميدان حتمًا بهوية الفرد ولا يتمّ إلا بواسطته. بما أن الظروف التي يعيشها المجتمع الحالي قد شُكّلَت عبر سنوات من العسكرة، يتعيّن إذن إعادة النظر في مدى فعاليّة الأدوات والأساليب. أمّا الخطوة الثالثة، وبصفتي باحثًا من المفترض انتماؤه «إلى الداخل»، تبيّن لي أنّ بلوغ ذلك المجال مشحونا بعقبات حيث يصنف الناس الأقارب والأصدقاء والمؤسسات من حيث التماثل والانسجام مع الدولة أو غير الدّولة. وتواجه معظم المناقشات حول المجال والأساليب تحدٍّ في كيفية تمييز ما إذا كان «المخبرون» ينطقون الحقيقة. ومع ذلك، يضرب الباحث في مثل هذه المواقع الميدانية لنفسه موضعا يتسم بالنظرة العكسية يعني ستنتهي مسألة بلوغ الحقيقة والتزوير والثقة المتبادلة- التي تُطبق عادةً على المجال—إلى التضييق على الباحث –وتؤثّر في بحثه الميداني.

> ضرورة اعتماد نهج متعدّد الاختصاصات

وبهدف التفاوض بشأن النّفاذ وتوسيع «المجال»، ارتأيت اعتماد نهج متعدد التخصصات واستكمال تلك السردية الميدانية بدمج الشعر الذي كتب أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠. إذ تمّ سنة ١٩٨٠ توسيع نطاق قانون السلطات الخاصّة للقوات المسلحة الصادر سنة ١٩٥٨ (AFSPA) ليشمل مانيبور Manipur كلّها. لقد كنت أسعى من خلال استخدامي الشعرَ المكتوب خلال تلك الفترة إلى فهم كيفية ترجمة ثقافة الخوف في كتابة الشعر (الأعمال الفنية الأخرى، مثل الأغاني والرواية والاقاصيص وهي مصادر حيوية مجدية كذلك وقابلة للدراسة). فعلى سبيل المثال استخدمت قصيدة ثانجام إيبوبيشا Thangjam Ibopishak الهاجئة (satirical) بعنوان «أريد أن أُقْتَلَ برصاصة هندية». تتأثث هذه الأهجوّة من خمسة عناصر- النار والماء والهواء والأرض والسماء - تأتي لقتل الشاعر في منزله دون أي سبب معقول باستثناء تعليل ذلك بمهمتهم الرامية إلى قتل الرجال. فيطلب منهم الشاعر بناء على رغبته قتله برصاصة هنديّة الصنع. وينجو الشاعر بحياته لعجز العناصر الخمسة عن تلبية رغبته. أقوم هنا بتحليل العناصر الخمسة كدلالة على عدم الكشف عن هوية فِرَق الموت (للتّأكيد مرّة أخرى على استحالة عزو العنف إلى الدولة أو غير الدولة) الذين يلتقطون ضحاياهم أو يطلقون الرصاص عليهم في عقر دارهم. يعني غياب السبب المعقول للقتل ضمناً أن موت المرء أو إنقاذ حياته (كما في حالة الشاعر) ليست إلّا قرارات سخيفة وعشوائيّة. فطلب الشاعر ليس إلّا استهزاء بالدولة الأمّة التي يبدو ادعائها منح الحق الدستوري في الحياة أجوفًا. تعبّر رغبة الشاعر عن الغضب والضغينة من حكم العسكر حيث يقتحم العنف المحليّ والأسرة.

تتيح مثل هذه القصائد التفكير في الموت أكثر تعبيرا في سياق تعرض فيه الروايات الميدانية الحياة للخطر. وهذا لا يعني بالضرورة تخلّي علماء الأنثروبولوجيا عن حقل الأنثروبولوجيا وتبنّي للشعر. لكن ما أطرحه هو إيجاد الطرق للتحقيق في العنف في غياب أدلّة ملموسة. على الباحثين الانتباه إلى التهجين المنهجي فحين تقع إعادة صياغة الإثنوغرافيا نفسها بوصفها جنسا أدبيًا، ينعدم سبب عدم ادماج الشعر بوصفه جنسا أدبيا قادر على تجسيد تجربة العنف واستيعابها حيث يفشل السرد في سياق الحقل البحثي ‹› الموضوعي» عن التماسها. فالشعر قادر على مقاومة المحو باستحداث المعرفة الاجتماعية القائمة جنبا إلى جنب مع وقائع تحدث في الميدان. وبالتالي، تحتاج الأنثروبولوجيا الاجتماعية للبحث في الأدوات وتوسيع نطاق مصادرها والاستفادة من تخصّصات أخرى حتّى تبقي على مدى أهمّيتها في مواقع العنف الذي تولّده الدولة. ■

توجّه كل المراسلات إلى سويبام هاريبريا على البريد الالكتروني <priya.soibam@gmail.com>

> ظاهرة الوصم والعمل الطائفي في المناطق الحضرية بالهند

بقلم: **شيرين ميرزا**، معهد إندرابراستا لتكنولوجيا المعلومات، دلهي، الهند

دينار (Deonar) هي إحدى ضواحي مومباي التي اكتسبت شهرة لكونها أكبر مكب نفايات في المدينة. المصدر: شيرين ميرزا.

أحاجِجُ في هذه الورقة التي أخصّصها لمسألة الوصم أنّ سوسيولوجيا الهويّات تخلق الطائفة والدّين بوصفهما فئتين اجتماعيتين ذات الصلة بالهندوس والمسلمين تباعا من ناحية، وتدمج الأنظمة الرأسمالية والتوسّع العمراني من ناحية أخرى الممارسات المحدّدة للطائفة والدّين من خلال العمالة الموصومة والفصل المكاني. من الأهمّية بمكان في هذا السياق التركيز على مسألة الوصم بوصفه فئة لما يُتيحه من فرص دراسة الهياكل المتداخلة وكذلك إلغاء التصنيفات التنظيمية مع علم الأنساب الوطني والاستعماري التابع لها. تُحاجج الورقة حاجتنا إلى إيجاد تصنيفات جديدة ترمي إلى الوقوف على الحقائق المركبة وإقامة تصنيفات أحدث من خلال العمل الاثنوغرافي.

> التفرّع الخِطابي للطائفة والدين

يعزو علم اجتماع الهيمنة حول الطائفة حلقة الوصل بين العمل الموصوم والطائفة إلى الأيديولوجية الدينية للهندوس وإلى الممارسات الاجتماعية الهندوسية التقليدية. إذ يُعتقد أنّ الطائفة تستمد شرعيتها من أفكار مثل فكرة الكارما (القوة التي تَنتُج من تصرُّفات الشخص) وفكرة دارما (صراط الاستقامة) والفارنا (النظام) كما يتّضح في نص هندوسي قديم يسمى مانوسمريتي Manusmrit. يُنظر إلى هذه الأفكار على أنها تبني مفاهيم النقاء والتلوث، وتصنف المجتمع الهندي بشكل طقسي إلى أربع مجموعات اجتماعية بالإضافة إلى الطبقات غير القابلة للمساس (أفارنا) هم أبناء القبائل، أو غير القابلين للمساس الواقعة خارج فارنا والتي تقوم بوظائف «ملوثة». لقد تمّ الردّ على التحليلات الاجتماعية القائمة على خطابات نقاء الطبقة وذلك لتثبيتها للطبقة الاجتماعية العليا باعتبارها طبقة متفوقة ثقافيًا مما يمكّن من تعاظم سلطتها الاقتصادية والسياسية. علاوة على ذلك، يعدّ الفهم الخطابي للطبقة الاجتماعية بوصفها نظاما اجتماعيا هندوسيا لإدارة نقاء الطقوس والتلوث محدودا أيضًا لعجزه عن توفير إطار عمل مفيد لفهم الممارسات المكانية المعاصرة للوصم والعمل الطبقي عبر المجموعات الدينية.

تعتبر الطبقة الاجتماعية والدين ضمن المقاربة الخطابية متفرّعين معرفيا ويمثّلان عوالم مختلفة. ينبثق هذا التشعب المعرفي - للطبقة بوصفها فئة «داخلية» للأمّة ولسياستها، وللأقلية (الدينية) باعتبارها فئة «خارجية» ومقترنة بأيديولوجية إسلامية أزلية أو تكيفات مع السياقات الاجتماعية المحلية - من خلال علم الأنساب الوطني والاستعماري. تترادف «الأقلية» بوصفها فئة، مع الدين بوصفه مجالا يبرز من خلال فقدان الطبقة. ففي تضاعيف علم الأنساب الوطني والاستعماري تتمّ عمليّة إنتاج الطبقة والدين باعتبارهما مجالين اجتماعيين مختلفين مفاهيميًا من حيث الأوضاع، عن الفئات العمّاليّة السياسية والاقتصادية من قبيل الطبقة وأنماط الإنتاج. يعدّ هذا التشعب الجينيولوجي بين الطبقة الاجتماعية والدين بوصفهما فئتين اجتماعيتين غير متناسبتين نتاجا للمشروع الاستعماري الخاصّ بتصنيف المجتمع الهندي إلى مجموعات دينية متميزة مثل الهندوس والمسلمين والمسيحيين، وبالتالي، ظلّ تنظير الطبقة والدين محصنًا من آثار التوسّع الحضري التي دفعته الرأسمالية. أمّا من الناحية العملية، فلا مجال لصمود هذه الثنائيّة جرّاء وصم الجماعات غير الهندوسية بما في ذلك المسيحيين والمسلمين وعلى النحو ذاته لقيامهم كذلك بالأعمال «الملوثة». لا يعتبر العمل الموصوم الفرد وحده في الحسبان بل يشمل الذات المجتمعيّة التي تعتبر جوهريًا خالية من النقاء. وتختلف هذا النجاسة الوجودية عن وضع النبذ الوقتي المتاح لذوي الأصل المُحصَّن من قبيل الطوائف «النقية» مثال طائفة البراهمنز Brahmins حيث تتّخذ حالة النّجاسة حيّزا وقتيّا ستنتقض حتما بفضل طقوس التطهير. تجدر الإشارة إلى محدوديّة سوسيولوجيا الهيمنة في عجزها عن

>>

تأويل ممارسات العمالة الطبقية المعاصرة وبسبب افتراضها للنموذج الخطي للتغيّر الاجتماعي الذي يندرج ضمنا في نظريات التحديث. إذ لا يجدي ذلك نفعا ما دامت التنمية الاقتصادية والاجتماعية غير قادرة على تحويل نظام التسلسل الهرمي المغلق إلى نظام مفتوح للتقسيم الطبقي الاجتماعي استنادا إلى القدرة الفردية على الحركة والانتقال. بدلاً من ذلك، أدى التوسّع العمراني والاقتصاد الرأسمالي إلى مأسسة الطبقة، لا سيما داخل الإدارات الصحية في المدن الهندية.

> العمالة الموصومة وتفكيك التصنيفات النظامية

ومثالا على ذلك استخدم قسم الصرف الصحي في بلدية بومباي Bombay الاستعمارية المصطلح العامّي كوتشرا kutchra للإشارة إلى النفايات الحضرية، حيث تعتبر كوتشرا kutchra ناجمة عن الظروف الاستوائية المحلية ومناطق الأحياء الفقيرة المتخلّفة الأهليّة والتي تقتضي حلولًا محليّة. ناهيك عن تبنّي المصطلح الفارسي (Persianate) هاللكور halalkhore بوصفه مصطلحا رسميا للتدليل عن الصرف الصحي. تدلّ هاللكور على العمال المسلمين من الطبقة الدنيا المسموح لهم بكل المواد الغذائية. كما جند القسم البلدي الطوائف الهندوسية والبوذية والمسيحية والمسلمة التي كانت تعدّ طوائف «غير قابلة للمساس» وكانت مهنتها «التقليدية» تدور حول التنظيف والكنس وذبح الحيوانات وإزالة النفايات. لقد حبست عملية تجنيد الطوائف تلك داخل البلدية الهويات الطبقية داخل أعمال الصرف الصحّي بناءً على الادعاء بترسخ التلوث وتغلغله في الهوية الطبقية، مما يجعل العمل الطبقي مختلفًا عن العمل المأجور الذي يتم أداؤه كجزء من معاملة اقتصادية.

وفي مثال منطقة ديونار Deonar أكبر وأقدم مكبٍّ للنفايات في مدينة مومباي والذي أقامته الدولة الصحية الاستعمارية سنة ١٨٩٩، تنخرط طبقة داليت هندو ماتانج الفرعية Dalit Hindu Matang في القيام بالعمل غير الرسمي لجمع النفايات يرفقهم في ذلك مسلمو بيهاري داليت. تكمن استحالة التمييز بين ملتقط نفايات هندوسي ينتمي لطائفة ماتانغ وبين ملتقط نفايات داليت مسلم حين جَمْعِهم للنفايات في مكبّ نفايات ديونار. إذ يعود كل الأفراد من الجماعتين الجامعين للنفايات من المكبّ محمّلين بأكياس بلاستيكية بيضاء مملوءة بأغلفة من البوليثين polythene، وزجاجات بلّورية، وأحذية تم الاستغناء عنها، وملابس على ظهورهم. ترى كلّ شخص حاملا لأربعة أو خمسة أكياس مما يسمونه مال (والمقصود به الغنيمة بالمعنى الحرفي ويمكن أن يفهم على أنه مورد) ومنجل معدني يسمى أكدي akdi للحفر في طبقات النفايات. كما يربط جامعو النفايات مشعالا على الرأس ويرتدون جوارب مهملة فوق أحذية سميكة تقيهم مخاطر وخزهم بالمحاقن المهملة والزجاج المكسور. فالشائع هنا يتمثّل في العمل بالتجاوزات الناتجة عن ثقافات التراكم الرأسمالية والمرتجع الذي ينتج مدافن النفايات بوصفها أحياء تعاني من الفصل من خلال فكرة القضاء على الرائحة «الكريهة» والاشمئزاز منها إلى جانب التجاوزات البصرية.

يبرز عملي الإثنوغرافي أن نموذج التوسّع الحضري هذا يشارك في إنتاج مفاهيم مجمّعة للطائفة والدين. ويمكن التأكّد من ذلك في تواريخ تخطيط المواقع في داليت وفي المناطق الإسلامية حول مكبّ النفايات في ديونار والتي تم التخطيط لها كحزام خطير لموقع الصناعات «الملوثة» في الخطة الرئيسية لسنة ١٩٤٧، على سبيل المثال، تم تحديد المنطقة باعتبارها (حزاما للنفايات) التي أعيد توطينها بسكان الطبقة العاملة. ومن هذا المنظور يساهم الوصم في انتاج توسّع حضري تُوجّهه الرأسمالية وذلك بطرق تعمل على تثبيت الهويّات المتداخلة للطبقة والدّين.

أُدرك هنا الوصمَ كونَه تجربة مجسّدة من الاشمئزاز والانزعاج حين ينتاب شيء ما أو شخص أو مكان شعور بالارتباك والزعزعة. وأُحاجج بأنّه يمكن اعتبار الطبقة كمجموعة فرعية من الممارسات الاجتماعية والسياسية للوصم التي تعبر رمزيًا عن نظم الترتيب والتصنيف من خلال تحديد مفاهيم التلوث والتدنّس والاخلال بالنظام. إذ يبيّن هذا وجود روابط بين الطبقة الاجتماعية والوصم - بطرق يتم فيها تمييز التاريخ على الجسد. والمقصود هنا اعتبار القذارة لا بوصفها هدفا بل كفئة ثقافية يتم تأويلها من خلال ممارسات «الآخريّة» على مجموعات الأقليات العرقية والإثنية والجنسية والدينية، كجزء من بيئة اجتماعية وسياسية أوسع.

يتيح إبراز الوصم كعملية اجتماعية-سياسية بإطار أوسع يلغي التصنيفات النظامية للطائفة والدين. ولتحقيق ذلك، نحن في حاجة إلى تجاوز التصنيفات الواردة للطائفة والدين والتي تعتبر غير قابلة للقياس، ودمجها في فكرة العمل الموصوم كفئة بالغة الأهمّيّة بل لا تتوقّف على السياسة ولا تنفصل عنها. يثير كلّ هذا تسائلا مهمّا يتجسّد في: «هل تستتبع الحداثة والتوسع العمراني تعميم الوصم؟» ■

توجّه كل المراسلات إلى شيرين ميرزا على البريد الإلكتروني <shireen@iiitd.ac.in>

> الثغرات في البيانات
حائل أمام تحديد قتل الإناث

بقلم: **ميرنا داوسين،** مركز دراسة الاستجابات الاجتماعية والقانونية للعنف، جامعة غويلف، كندا، و المرصد الكندي للعدالة والمساءلة حول قتل النساء، وعضو الفريق المواضيعي المعني بالعنف والمجتمع (TG11) ولجان البحث حول الانحراف والرقابة الاجتماعية (RC29) ولجنة المرأة والجنس والمجتمع (RC32).

ليست ظاهرة قتل الإناث ظاهرة جديدة بل يعتبر الارتفاع الحادّ في الاهتمام العالمي بها أمرا غير مسبوق لا سيما خلال جائحة كوفيد ١٩. وبالتوازي مع هذا الاهتمام تدور مناقشات عالمية حول استخدام مصطلح «قتل الإناث» لتسمية المشكلة وكيفية تحديد الظاهرة وهل/كيف تتميّز عن بقية عمليات القتل وكيف لهذه التباينات أن تُوضع موضع التنفيذ. تتمثّل الخطوة الرئيسيّة للدفع بهذه المناقشات قُدماً في كيفيّة التوثيق وبشكل منتظم لعمليات قتل النساء تلك وكيف تختلف عن بقيّة العمليات. تبيّن الدوافع/المؤشرات المتعلقة بالجنسانية والجندر SGRMIs الأسباب الكامنة وراء تلك العمليات وكيف يتأتّى العنف من المواقف العدائية تجاه المرأة والتي تتقيّد بالأعراف المتصوَّرة بشأن النساء بما في ذلك خضوعهنّ كمِلْكٍ للرجال أو كسلعة أو أداة يستخدمونها، ناهيك عن التمييز والقوالب النمطية وأوجه التحيّز ذات الصّلة والتي تصاحب تلك المواقف.

> التعريف بقتل النساء وتحديده

ثمّة مقاربتان للتعريف بجرائم قتل الإناث. يتسم التعريف الأول ب»جميع حالات قتل النساء والفتيات» أو «قتل الشريك الحميم للإناث» وهي عبارة تستوعب النساء اللّواتي قُتلن على أيدي شركائهنّ الذكور الحاليين/السابقين. تسمح هذه المقاربات بالتعريف السهل ولكن تواجه انتقادا جرّاء افراطها في التبسيط من خلال مراعاة العلاقة القائمة بين الجنس/الجندر و/أو بين الضحية والجاني في فهم ظاهرة معقّدة. وسعيا إلى تحديد العوامل الإضافية التي تميز جرائم قتل الإناث وقتل الذكور قمنا بمقارنة الجناة الذكور/النساء ضحايا القتل، والذي يتوافق توافقاً وثيقاً مع قتل الإناث، مع توليفات أخرى للجنس والجنسانية.

خلصنا إلى شيوع الدوافع/المؤشرات المتعلقة بالجنسانية والجندر SGRMIs بدرجة أكبر في الحالات التي يقتل فيها رجل امرأة مقارنة بعمليات قتل أخرى، يعني تمايز قتل الإناث خارج نطاق الجنس/الجندر أو العلاقة على الأقل في السياق الكندي.

شملت الخصائص الأكثر شيوعًا قبل وقوع الحادث الاتصال المسبق بالشرطة، والفصل المعلق/الفعلي، والتهديدات المسبقة ضد الضحيّة، والعلاقات الحميمة/الأسرية، وسبق الإصرار والتعمّد. أمّا عوامل الحالة الأكثر شيوعًا فقد تضمّنت دوافع قتل النساء (على سبيل المثال الغيرة)، والعنف الجنسي، والتشويه، والإفراط في استعمال القوة وترك الضحايا عاريات/شبه عاريات. كما بلغ متوسط عدد الدوافع/المؤشرات المتعلقة بالجنسانية والجندر SGRMIs نسبة أعلى بكثير، في المتوسط، في حالات قتل الذكور للإناث.

> الفجوات العميقة للبيانات

أشير إلى عدم توفّر البيانات بصورة متكرّرة ممّا يستبعد استنتاجات أكثر تحديدا ويحدّ من إمكانات إجراء البحوث للاسترشاد بها في توجيه الوقاية. ولئن توفرت المعلومات حول بعض الحالات، يظلّ الاتساق متّسما بالضعف بالنسبة للعينة الإجمالية وعبر توليفات الجنس/الجندر. ففي الجرائم التي تتمثّل في قتل رجل لامرأة، تراوحت البيانات المفقودة من ٣ في المئة لعمر الضحية إلى ٩٦ في المئة بالنسبة لتاريخ الجاني وإساءة المعاملة أثناء الطفولة. كان من المتوقع توفّر الحد الأدنى من المعلومات لبعض المتغيرات إلا أنه انعدم في حالة الدوافع/المؤشرات المتعلقة بالجنسانية والجندر SGRMIs نظرًا لارتباطها بقتل الإناث. وعلى الرغم من كون حالات الفصل، على سبيل المثال، عاملا خطرا جيّد التوثيق، غابت المعلومات بنسبة ٦٦ في المئة من الحالات. علاوة على ذلك، لم يرد دافع العنف الجنسي الذي غاب في الجرائم التي تتمثّل في قتل رجل لامرأة أكثر ممّا عليه في توليفات أخرى رغم تنامي احتمال حدوثه في حالات قتل الرجل للمرأة. ومثّلت البيانات غير المتوفّرة نسبة أقل بالنسبة لمؤشرات الحادث مقارنة بمؤشرات ما قبل الحادث.

ولما تبيّن أعلاه، فإننا نخلص إلى أنه من المهم استخدام مصطلح «قتل الإناث» في تسمية عمليات قتل النساء والفتيات القائم على الجنس/ الجندر وتمييزه- والذي يفسّر لماذا نستخدم «هاشتاغ سَمِّهَا جريمة قتل الإناث» *#CallItFemicide* في سعي جهود البحث والتثقيف والتوعية. إذ يتعذّر علينا معالجة مشكلة اجتماعية إن لم ندرك ماهيتها ونعِي حقيقتها ونُسمّيها. ومع ذلك، فإننا نجادل الحاجة الماسّة أيضًا إلى تحديد العناصر القائمة على الجنس/الجندر وضرورة قياسها على نحو متّسق. إذ أثبتت بعض البحوث التطبيقية ذلك بصورة جلية بسبب ندرة بيانات موثوقة.

إنّ ما يميز بحثنا طرافتُه من حيث تركيزه الابتكاري والمستمر على ظاهرة قتل الإناث وتعدّد مصادر المعلومات من بيانات رسمية وغير رسمية. وبالتالي، تغدو الآثار الأعمق لثغرات البيانات التي تم تحديدها أشدّ إثارة للقلق. إذ لا يجري تجميع البيانات التي تتيح تعزيز تطوير مبادرات الوقاية المستنيرة التي تستهدف ظاهرة قتل الإناث بشكل روتيني من قبل الدول أو ممثليها. وعليه، تعرض هذه التحيزات في البيانات حياة النساء والفتيات للخطر، مما يؤكد الأولوية الملحة للتأكيد على الوقاية كأولوية لجمع البيانات بدلاً من مجرد احتياجات إدارية. ممّا يتوجّب الشروع في إعادة صياغة مفاهيم تجميع البيانات بوصفها أداة وقائية عند نقطة تحقيقات الشرطة التي تسهم في اثراء بيانات المستوى التجميعي بشكل أفضل، لكن يرتهن هذا بمبادرات تعاون قوي ومستدام عبر البحوث والمجتمعات والحكومة.

لا ينخرط القانون ولا الهيئات الرئاسية في مجال البحث ولا هو من مشمولاتها غير أنه يمكنهم الاستفادة من المخوّلين لذلك والاضطلاع بتيسير البيانات القائمة على الأدلّة وذلك من خلال١) تجميع معلوماتٍ أكثر مواءمة، ٢) إتاحة النّفاذ إلى البيانات وزيادة توافرها للباحثين الذين يلعبون دورا أساسيّا في محاولة فهم كيفية منع العنف والتصدّي له. وعلى الرغم من الجهود المبذولة يظلّ النفاذ إلى البيانات وتجميعها أمرا عسيرا لا سيما في بعض مناطق العالم (مثال جنوب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية)

>>

يبقى تركيز التحقيق على الحوادث بدلاً من السياقات العلمية والظروف المحيطة المهمة لفهم جريمة قتل الإناث"

بالنسبة لبعض فئات النساء والفتيات (مثال نساء الشعوب الأصلية، والمهاجرات واللاجئات والنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية والنائية، والمعوقات). وفي العديد من البلدان يظل جمع البيانات القاعدية أفضل السيناريوهات. أُثيرُ هنا أسئلة حول سبب وتوقيت أهمّية البيانات واعتمادها في مواجهة الجرائم التي تستهدف حياة النساء وقتل الإناث والتصدّي للعنف ضدّ المرأة والفتيات عموما، ألا تُجْمع البيانات المتعلقة بذلك وترصدُ بشكل منتظم؟

> «البطريركية العامة» وتجميع البيانات

يمكننا القول أنّ تأثير البنى الاجتماعية البطريركية التاريخي والمستمر يمثّل أحد المساهمين الرئيسيين، بما في ذلك دور صانعي القرار التاريخيين والمعاصرين الذين لا يُولون أهمّية لمسألة تجميع هذه البيانات ولا يعتبرونها من أولوياتهم. ناهيك عن مُضِيّهم في القيام بدور حراس بوابات هذه البيانات وحماة لها، يقرّرون الجهة المخوّلة لاستخدامها وكيفية تطبيق ذلك. يعتبر نظام العدالة الجنائية تقليديًا على سبيل المثال مؤسسة بطريركية ذكورية. وسيعكس تسجيل البيانات للتحقيقات والملاحقات التي تجريها الشرطة هذه الحقيقة. لكن على الرغم من البحث النَّسَوي الذي يُبرز أهمية إدراك العلاقات بين الضحايا والجناة في قتل الإناث، أظهرت دراستنا أن التركيز في مجال التحقيق -كما تمثله البيانات المتاحة - يظل في صميم الحوادث بدلاً من سياقات العلاقة والظروف المحيطة المهمة لفهم قتل الإناث.

وقد تشوب تلك البيانات تحيّزات وتنتج التأثيرات السارية لهذا «النظام البطريركي العام» والقرارات ذات الصلة بيانات منحرفة ذات العلاقة بالجنسية/الجنسانية والتي تعرّض، قصدا أو عن غير قصد، النساء والفتيات للمخاطر مادامت تلك البيانات مبنيةً أو مستحدثةً أصلا لصالح الرجال أو من قِبَلِهم. تشكّل الأدوات المستخدمة في جمع البيانات التي عُدّ هدف تصميمها في البداية تسجيل الحالات التي تتمثّل في قتل رجل لامرأة، مانعا يحول دون جمع البيانات الهامة التي يتمّ اعتمادها لمنع عنف الذكور ضد النساء والفتيات. نستنتج أنّه إن لم نتمكن من توثيق قتل الإناث بشكل سليم، فما هو الأمل في توثيق أشكال أخرى من عنف الذكور ضد النساء والفتيات؟ لن تحقق ذلك دون اعتراف عام وبإدارة الدولة بقتل الإناث بوصفها ظاهرة جديرة بالدراسة. وهذا يتطلب تحدّي التسلسل الهرمي الراسخ «للموضوعات التي تستوجب الاهتمام» والتي غالبًا ما يُغَضُّ فيها الطرف عن ايذاء النساء والفتيات وبعض الفئات من النساء والفتيات بوضوح.

توجّه كل المراسلات إلى ميرنا داوسن على البريد الإلكتروني <mdawson@uoguelph.ca>

لمزيد من القراءة:

انظر مقالا أطول حول هذا الموضوع صدر مؤخرًا للمؤلفة في اللغتين الإنجليزية والفرنسية

> العنصرية ومناهضة حماية البيئة
في الولايات المتحدة الأمريكية

بقلم: **ايان كاريلّو**، جامعة أوكلاهوما، الولايات المتحدة الأمريكية وعضو لجنة البحث حول الاقتصاد والمجتمع التابعة للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (RC 02).

بلدة تابعة للشركة في ظل محطة John E. Amos لتوليد الطاقة بالفحم في بوكا ، فيرجينيا الغربية. المصدر: ويغوام جونز ، CC BY-NC-ND 2.0.

تظلّ العنصريّة وتفوّق البيض في الولايات المتحدة عائقين أساسيين أمام حلّ مشاكل العمل الجماعي بسبب المظالم البيئية وتغيّر المناخ التي تعدّ من بين أكثر الأزمات إلحاحًا في تهديدها لرفاه المجتمع. تناولتُ بالتّفصيل في مقالتي المعنوَنة «الإصلاح العنصري وتشكيل الدولة البيئية» الذي نُشر مؤخرًا في مجلة *علم الاجتماع الراهن Current Sociology* العلاقة بين العنصرية ومناهضة حماية البيئة في الاقتصاد السياسي للولايات المتحدة. وإنّني لأرى أن السياسة العنصرية تندرج في صميم الاقتصاد السياسي الذي تُوضع فيه السياسة البيئية.

يعدّ الربط بين العنصرية ومناهضة حماية البيئة معا ضمن هذا الاقتصاد السياسي ما أسْمَيْتُه «الإصلاح العنصري» والذي يشير إلى فكرة مفادها أن العرق والعنصرية تمثّلان آليات للتّحايل على القوى التي قد تبطئ الدمار البيئي أو تنقضه. وبشكل خاص، تستخدم النّخب في الصناعة والحكومة مسألة العنصرية لزرع الانقسامات والتفاوتات الاجتماعية وتقويض كلّ تعبئة جماعية تهدّد سعيهم إلى السلطة وجني الأرباح.

> الأبعاد المكانية للإصلاح العنصري

يعمل الإصلاح العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ثلاثة محاور رئيسية. إذ يحمل المحور الأول طابعا مكانيّا في العلاقة بين العرق والمكان في تحديد السّاكنة المستهدفة بتحمّل الأعباء البيئية. تتعلّق المشكلات الجوهرية بكيفية تأثير العرق فيمن يتسنّى له السّكن في الولايات المتحدة وفي أيّ الأماكن يستقرّ. لقد حظيتْ الساكنة من أصول أوروبيّة بحيّز أفضل في سياسات الهجرة تاريخياً والتي سعت عامدة إلى تحقيق أغلبية بيضاء دائمة الاستقرار في الولايات المتحدة. ويستتبع الفصل العنصري التاريخي والمعاصر في المناطق الحضرية وفي الضواحي والمناطق الريفية الأنماط السكنية كانت ولا تزال مقترنة بالانتماء العرقي.

تؤثّر العنصرية التي تشكّل العزل السكني والهجرة في العدالة البيئية. فتغدو المجتمعات المتعدّدة الأعراق المعزولة مواقعا لتخزين النفايات غير المرغوب فيها وغيرها من الأنشطة الخطرة الأخرى في حين تتمتّع الغالبية من الساكنة البيضاء بمرافق بيئية أنظف. وتقف في الآن ذاته حائلا أمام المجتمعات المتعدّدة الأعراق في استخدام الوسائل الديمقراطية لمعالجة المشاكل البيئية.

> الإصلاح العنصري بوصفه مسألة سياسية

تعدّ السّمة الثانية التي ينطوي عليها الإصلاح العنصري سمة سياسيّة. إذ تخدم المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتّحدة هدف الساكنة البيض وتميّزهم وتميل إلى حرمان غيرهم من المجموعات المتعدّدة الأعراق. يُعزى ذلك إلى التشابكات العنصرية طويلة الأمد في التطور السياسي للولايات المتحدة وضمن التحولات المعاصرة في السياسة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، تأسس المجمع الانتخابي - التي يقوم أعضاؤه بانتخاب الرئيس - لحماية مصالح صناعة العبيد والاسترقاق وتقييد المشاركة الديمقراطية الشعبية. أصبحت الولايات المتحدة سنة ١٩٦٥ فقط ديمقراطية شاملة من الناحية العنصرية وما فتئ السياسيون العنصريون منذ ذلك الحين في حشد

>>

كافة الجهود وبثبات للحدّ من ضمان الحقوق السياسية للأفراد من أعراق متعدّدة. بل انخرطوا في سياسات الاعتقال الجماعي التي تسجن وتحرم أولئك الأفراد لاجئين إلى حرمانهم من حقوقهم، ناهيك عن تمريرها لقوانين الغاء تنظيم الناخبين القائمة على ترويج الخرافات العنصرية بدعوى انخراط الأفراد الملوّنين والمهاجرين في تزوير الانتخابات. مما يقيّد هذه المجتمعات ويستهدف حرمانها. يرفق ذلك على المستوى الهيكلي تمسّك المؤسسات السياسية بانحياز ضمني نحو البيض واعتماد الأفضليات السياسية للناخبين البيض (لا سيما الريفيين منهم) والذي يتسمون بفرط التمثيل النيابي في مجلس النواب الأمريكي، ومجلس الشيوخ، والمجمع الانتخابي، والمحكمة العليا - التي يُعيّن أعضاء مجلس الشيوخ والرئيس قُضاتها. حتّى غدت تداعيات هذه المزايا البنيوية لصالح البيض مكشوفة بشكل صارخ. وليس إلغاء المحكمة العليا مؤخرًا لقانون حقوق التصويت لسنة ١٩٦٥ إلّا خير دليل على إثبات هذه السياسات، وليس أمرًا غريبا توجّه دوائر الكونغرس وبشكل متنامي إلى ترجيح كفة الفرص الانتخابية لصالح الناخبين البيض المحافظين. كما جاهد الكونغرس في سعيه للتصدّي للاتجاهات المناهضة للديمقراطية داخل الهيئات التشريعية في للولايات.

يعدّ الجانب السياسي للإصلاح العنصري أمرًا بالغ الأهمية للسياسة البيئية لما يحمله معظم السياسيين العنصريين من وجهات نظر معادية للبيئة. وتعتبر العنصرية من هذا المنظور المُتَراكِب، أداة لمنع استحداث المنافع العامة من قبيل بيئة منصفة ومستقرة. وهذا شبيه ب «سياسة صافرة الكلاب» حيث يستخدم السياسيون لغة مشفّرة أو مُوحية في الرسائل السياسية العنصرية الرامية إلى شيطنة الأشخاص متعدّدي الأعراق ونزع الشرعية عن البرامج الحكومية. فبينما ركزت سياسة صافرة الكلاب في البداية على سياسات الرفاه امتدّ نطاق هذا التخطيط العرقي في النهاية ليشمل مجال صنع السياسات البيئية. وبهذه الطريقة، تداخلت مواقف الاستياء العرقي ومعاداة حماية البيئة في مواقف السياسيين والقضاة المحافظين، وكذلك الناخبين البيض المحافظين الذين تم الإفراط في تمثيل آرائهم هيكليًا في السياسة الأمريكية.

> سياسة الهوية العنصرية وعلم النفس الفردي

أمّا السّمة الثالثة التي يتضمّنها الإصلاح العنصري فتنطوي على العلاقة بين سياسات الهوية العنصرية وعلم النفس الفردي. تعتبر هذه العلاقة ضرورية ومثالاً ممتازاً في تشكيل تصوّرات الرأي العام للبرامج الحكومية لحماية البيئة والمناخ. كما عززت عدة اتجاهات خلال العقدين الماضيين الترابط بين سياسات الهوية البيضاء والمواقف المناهضة للبيئة. أولاً، عمل القادة والسياسيون المحافظون عقب انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٨ على نزع الشرعية عن سياساته من خلال وصمه ب «الآخر» الإثني - عرقي والديني والأجنبي. تجدر الإشارة إلى إثارة هذه الجهود العنصرية الناخبين البيض وتوجيههم لا فقط نحو رفض قانون الرعاية الصحية بأسعار معقولة بل دفعتهم إلى رفض السلامة البيئية المنصوص عليها في اتفاق باريس للمناخ ووكالة الحماية البيئية على نطاق أوسع. ثانيًا، أذكى الزعماء المحافظون القلق العنصري لدى البيض والمقترن بالتوجهات الديموغرافية المتغيّرة حيث يُتوقع صعوبة محافظة البيض للأغلبية من السّاكنة. وعزز هذا التهديد العنصري عُرى الروابط بين سياسات الهوية البيضاء والمواقف المناهضة للبيئة. فقد فاز على سبيل المثال السياسيون البارزون المناهضون للبيئة مثال دونالد ترامب، بمناصب سياسية من خلال تأجيج نيران الأصولية والعنصرية والمخاوف من عمليّة «استبدال البيض». تستدعي هذه الجهود العنصرية بعمق بناء المشاعر حول الخوف والتهديد الجماعي، وبالتالي ربط علم النفس الفردي باقتصاد سياسي موجّه نحو عدم حلّ المشكلات البيئية والمناخية.

تتمركز في قلب هذا الاقتصاد السياسي النخب في مجال الصناعة والحكومة التي تستخدم العرق والعنصرية لإحباط أي عمل جماعي قد يسهم في حماية البيئة والمناخ. إذ تحتمل استراتيجية النخب هذه تاريخا طويلا في الولايات المتحدة. نستدلّ هنا بمثال حركة التمرّد بيكون – Bacon الانتفاضة العمالية متعددة الأعراق سنة ١٦٧٦- والتي سنّت في أعقابها النخبُ قوانين عنصرية فصلت العمال البيض عن العمّال السود، مما خلق عقبات أمام التضامن العمالي بين الأعراق المستقبليّة.

لسوء الحظ، ظلّت النخب تستخدم استراتيجية «فرّق تسد» للتقسيم وتمارس راهنا قواعد اللّعبة في مسعى إلى إدامة المظالم البيئية والمناخية. وكما كانت الحال في تدمير النخبة السابقة لمشاريع السلع العامة. تُجحف هذه الجهود الأشخاص الملوّنين وأسوء من يتأثر بها. ولكنها في النهاية تضر أيضًا بحياة الأشخاص البيض. تجسّد زعزعة استقرار الكوكب النّاتجة عن الظلم البيئي وتغير المناخ كيفية تقويض تفوّق البيض لظروفه المادية وتفكيك أنصاره. وللحفاظ على بيئة ومناخ مستقرين للأجيال القادمة تستوجب الضرورة عملية تحييد الإصلاح العنصري وإصلاح المجتمعات الملوّنة التي تعرّضت للإيذاء وضرورة جبرها. إضافة إلى إعداد برامج مناخية وبيئية ضليعة قائمة على العدالة بين الأعراق والعدالة الطبقية. ■

توجّه كلّ المراسلات إلى إيان كاريلّو على العنوان الإلكتروني <icarrillo@ou.edu>